الأحزاب السياسية الأردنية ودورها في عملية التنمية السياسية

2008 - 1989

The Jordanian political parties and their role in the process of political development 1989-2008

إعداد الطالب

أحمد عقلة الحسامي

بإشراف

أ . د عبد المجيد علي العزام

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب

جامعة الشرق الأوسط

2010

تفويض

أنا الطالب أحمد عقله الحسامي ، أفوض جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكاتب ، أو المنظمات ، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها .

الاسم : أحمد عقلة الحسامي .

التاريخ : / / 2010 م .

التوقيع :

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها : " الأحزاب السياسية الأردنية ودورها في عملية التنمية السياسية " .

وأجيزت بتاريخ : 22/ 5/ 2010

أعضاء لجنة المناقشة :

التوقيع

1- الدكتور محمد عوض الهزايمة رئيساً ....

2 - الأستاذ الدكتور عبدالمجيد علي العزام مشرفاً ....

3- الدكتور عمر حمدان الحضرمي عضواً خارجياً ....

شكر وتقدير

الشكر لله أولاً على جزيل نعمه ، المتفضل على عباده ، له الحمد والمنة على ما أعطى ، وعلى ما وهب ، وأشكره سبحانه على تيسيره لي ورحمته بي ، وتذليل الصعوبات أمامي ، إنه نعم المولى ونعم النصير .

وهنا أجدني مديناً بالشكر مقدماً لمشرفي الأستاذ الدكتور عبد المجيد علي العزام ، الذي تفضل مشكوراً بقبول الإشراف على هذه الرسالة ، وعلى إعانتي على إكمالها ، ولما قدمه لي من حسن رعاية ومتابعة وتوجيه ، مما كان له أكبر الأثر في نفسي من عزم وعزيمة في إكمال هذا الجهد المتواضع ، فجزاه الله عني خير الجزاء ، وأقدم شكري إلى أساتذتي الأفاضل ، الأستاذ الدكتور أمين مهنا المشاقبة ، والدكتور محمد عوض الهزايمة ، والدكتور سعد فيصل السعد ، لما قدموا لي من نصح وإرشاد طوال مدة الدراسة جزاهم الله خيراً .

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليَ ، وعلى والديَ وأن أعمل صالحاً ترضاه ، وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين " صدق الله العظيم (النمل : 19) .

الباحث

الإهداء

إلى روح أبي وروح أمي الطاهرتين، إليهما وقد جهدا في تربيتي حتى أكون صالحاً .

جزاهما الله عني كل خير.

وأسكنهما الله فسيح جناته .

إلى زوجتي الوفية ، التي ضحت وتحملت عناء المشوار ، وفاءً وتقديراً لدعمها وتشجيعها .

إلى أبنائي الأعزاء الذين يتطلعون إلى الغد المشرق .

إليهم جميعاً أهدي ثمرة جهدي المتواضع .

الباحث

قائمة المحتويات

الأحزاب السياسية الأردنية ودورها في عملية التنمية السياسية

1989 -2008

الطالب أحمد عقلة الحسامي

بإشراف الأستاذ الدكتور عبدالمجيد العزام

الملخص

جاءت هذه الدراسة بهدف الكشف عن دور الأحزاب السياسية الأردنية في عملية التنمية السياسية في الأردن للفترة الواقعة بين (1989 ـ 2008) ، ولتسليط الضوء على أهم المعوقات التي تحد من دورها وفاعليتها ، والبحث عن وسائل تسهم في الحد من هذه المعوقات .

وانطلقت الدراسة من الافتراض القائل " تلعب الأحزاب السياسية الأردنية دوراً ضعيفاً في التنمية السياسية في الأردن لا يرتقي إلى مستوى مقدرتها على تطوير التنمية السياسية .

وحاولت الدراسة الإجابة على مجموعة من الأسئلة ، تمثلت في كيفية تطور الأحزاب السياسية وما هي الجذور الفكرية لها ؟ وما الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية الأردنية في التنمية السياسية ؟ وما هي أهم المعوقات التي تقف حجر عثرة في طريق العمل الحزبي في الأردن ؟ ولغايات هذه الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي ومنهج تحليل النظم والمنهج الوظيفي مع الاعتماد على المنهج التاريخي لنقل الوقائع والأحداث التاريخية التي ساهمت في نشأة الأحزاب السياسية .

وأكدت الدراسة صحة فرضية الدراسة ، وأوصلتنا إلى عدة نتائج أهمها : أن هناك العديد من المعوقات التي ساهمت في هذا الضعف ومن أهمها : الإرث الثقافي السلبي الذي كرس الخوف من الانخراط في الأحزاب السياسية ، وتشويه صورة الأحزاب السياسية الذي عززته وسائل التنشئة السياسية بما فيها الأجهزة الحكومية ، والقيود القانونية المتمثلة في قانون الصوت الواحد وقانون الاجتماعات ، وضعف الموارد المالية للأحزاب مما جعلها تتبع بشكل أو بآخر لهيمنة الأثرياء والمتنفذين ، وأن هناك ضعفاً في الأحزاب السياسية وتهميشاً في دورها في عملية التنمية السياسية، وتغول السلطة التنفيذية على الأحزاب السياسية وذلك من خلال القيود الدستورية والقانونية ، والثقافة السياسية السائدة في المجتمع الأردني ما زالت تتسم بروح العداء للأحزاب السياسية ، واعتبارها مصدر خطر على الاستقرار في البلاد .

واستوجبت تلك النتائج عدة توصيات أهمها : إجراء إصلاحات دستورية وقانونية تضمن عدم تغول السلطة التنفيذية على الأحزاب السياسية ، تعديل بعض القوانين المقيدة للحريات العامة ، إيجاد صيغة وطنية تتيح للأحزاب السياسية فرص التمويل من ميزانية الدولة ، تقريرمناهج صفية في الديمقراطية في كافة مدارس المملكة .

Jordanian political parties and their role in the process of political development

Ahmad AL- Hosami

Professor Dr. Abdelmajed AL-Azzam

Abstract

The aims of the this study were to detect the role of Jordanian political parties in the political development process in Jordan for the period of (1989-2008); to highlight the most important obstacles that limit parties' roles and effectiveness; and to search for methods to contribute in the reduction of these constraints. For the purpose of this study, the researcher used the descriptive approach, relying on the historical method to transfer the facts and historical events that have contributed to the emergence of political parties. The system and functional approaches were also used by the author.

The results supported the study hypotheses that the role of political parties in the political development failed to develop the ability level on the evolution of political development and revealed the many obstacles that have contributed to this weaknesses, included but not limited to: negative cultural heritage that devoted fear from engaging in political parties and distorted their image, which enhanced by political socialization including government agencies, the legal constraints of the law of one-man one- vote and the law of meetings, lack of financial resources of the parties making them follow more or less dominated by the rich and the powerful.

The study made a number of recommendations that may contribute to creating the right climate to strengthen political parties and its effectiveness in the political development process, including: a constitutional and legal reforms which ensure that the predominance of the executive branch to political parties; to amend some laws restricting public freedoms; the creation of a national formula allows for funding opportunities from the national budget, and democracy must be taught every semester, every grade from kindergarten through high school and university and must be appropriately developed.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

تمهيد :

كان نشوء الأحزاب السياسية الأردنية مرافقاً لنشوء الدولة وتشكيلها ككيان سياسي ، بل إن بعضها سبق نشأتها كحزب الاستقلال العربي الذي تأسس بدمشق سنة 1919م ، ثم انتقل بعض اعضائه إلى الأردن بعد معركة ميسلون عام 1920 ، وفي عام1921م واستجابة لرغبة الأمير عبد الله بتشكيل حزب سياسي ، قام رشيد طليع رئيس الحكومة الأردنية في ذلك الوقت بدعوة الاستقلاليين الموجودين في الأردن وطلب منهم تشكيل حزب الاستقلال العربي ، وفعلاً تم تشكيله إلا أنه لم يدم طويلا، إذ تم حله عام 1924م بسبب معارضته لسياسة الانتداب البريطاني.

يرى المتتبع لتاريخ الحياة الحزبية الأردنية ، أن هناك صلة لا تنفصم بينها وبين التطورات والأحداث السياسية التي مر بها الأردن بشكل خاص والمنطقة العربية بشكل عام ، مع اعتبار أن هذه الأحداث والمحطات تفصل بين مرحلة وأخرى في تاريخ تطور الحياة الحزبية الأردنية ، وحيث إن الأحزاب جزء من المجتمع فهي تتأثر بما يتأثر به ، ونتيجة لرضوخ الأردن في بداية التأسيس لسلطة الانتداب البريطاني فقد أثر ذلك على برامج الأحزاب السياسية إذ اتسمت هذه البرامج بمعارضتها للانتداب والرغبة في الاستقلال، وكما يرى أيضاً أن الأحزاب السياسية لتلك الفترة كانت مقصورة على عدد من شيوخ العشائر ووجهائها وأصحاب رؤوس الأموال ، حيث امتازت بقصر عمرها ، وبروز ظاهرة انتقال أعضائها من حزب لآخر.

وبعد الاستقلال عام 1946 م عصفت بالمنطقة أحداث جسام كالحرب العالميــة البــاردة، وانتشار الشيوعية والاشتراكية والقومية ، مما أدى إلى زيادة نشاط الأحزاب الأيديولوجية التي أخذت بالظهور، وخاصة بعد تولي جلالة الملك حسين بن طلال سلطاته الدستورية الذي عمل على الانفتاح الديمقراطي والسماح بالتعددية السياسية ، مما جعلها تلعــب دوراً فــاعلاً فــي التعبئة السياسية الشعبية وفي تداول السلطة على أساس الأغلبية البرلمانية ، مما أدى في عــام 1956م إلى تشكيل حكومة تعددية حزبية إلا أنها لم تدم طويلاً نتيجة اختلاف مواقفهــا مــع موقف نظام الحكم حول بعض القضايا المفصلية في السياسة الاردنية ، أدت بالنهاية إلى إقالــة الحكومة عام 1957م ومن ثم حظر الأحزاب السياسية، مما دفع بــالأحزاب اليــسارية إلــى امتهان العمل السري، الأمر الذي أدى بدوره إلى ملاحقتها من قبل الجهــات الأمنيــة بــسبب مخالفتها الحظر، فتسلل عملها من خلال النقابات المهنية إلــى أن جــاءت مرحلــة الانفــراج الديمقراطي .

وفي عام 1989م ومع بداية الانفراج الديمقراطي قبل رفع الحظر عن الاحزاب السياسية رسمياً عادت النشطات الحزبية العلنية بالظهور ، وزاد الاهتمام بالتنمية السياسية مــع أوائــل التسعينيات من القرن العشرين وذلك نتيجة التحولات الــسياسية والاقتــصادية التــي مهــدتها الساحة الدولية إثر انهيار الاتحاد السوفيتي ، حيث دفعت هذه التحولات الدولة الأردنيــة إلــى العديد من الإصلاحات السياسية، مما شجع الأحزاب السياسية على المشاركة في الانتخابــات النيابية ، وحققت نجاحات باهرة وأثبت ممثلوها في مجلس النواب جدارتهم ، ونتيجة لتــسارع الأحداث على الساحة الدولية والإقليمية والمحلية كأزمة الخلــيج ، والــسلام مــع إســرائيل والمديونية وضغوطات صندوق النقد الدولي ، تبنت المعارضة مواقــف مناهــضة لمواقــف

الحكومة مما أثر سلباً على العلاقة بين الطرفين ، وأدى بالحكومة إلى البحث عن طرق لتحجيم المعارضة أسفرت بالنهاية عن تغيير قانون الانتخابات ، وإصدار بعض القوانين التي حجمت من دور الأحزاب السياسية في الشارع الأردني وأعاقت التنمية السياسية ،مما كان له أكبرالأثر في تراجع دور الأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية الذي تركز عليه هذه الدراسة .

مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيسي المتعلق ببيان دور الأحزاب السياسية الأردنية في عملية التنمية السياسية ، باعتبارها تؤدي دوراً مهماً في تكوين مجتمع ديمقراطي آمن ومتطور ومتسامح ومنفتح ، لتسوده العدالة وسيادة القانون والحرية السياسية .

فرضية الدراسة وأسئلتها :

أ ــ فرضية الدراسة :

تلعب الأحزاب السياسية الأردنية دوراً ضعيفاً في التنمية السياسية في الأردن لا يرتقي إلى مستوى مقدرتها على تطوير التنمية السياسية .

ب ــ أسئلة الدراسة:

تعالج الدراسة مجموعة من الأسئلة التي تحاول الإجابة عليها وتتمثل هذه الأسئلة في مايلي :

1 ــ كيف تطورت الأحزاب السياسية الأردنية ، وما هي الجذور الفكرية لها ؟

2 ــ ما الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية الأردنية في التنمية السياسية ؟

3 ــ ما أهم المعوقات التي تقف حجر عثرة في طريق العمل الحزبي في الأردن لتحقيق التنمية السياسية ؟

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى البحث عن دور الأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية في الأردن للفترة ما بين (1989 – 2008) ، وكذلك الكشف عن أهم معوقات العمل الحزبي ، والبحث عن عوامل تسهم في الحد من هذه المعوقات ، لتعزيز دور الأحزاب السياسية وفاعليتها من خلال تحقيق الأهداف التالية :

1- التعرف إلى واقع الأحزاب السياسية في الحياة السياسية الأردنية .

2- التعرف إلى واقع التنمية السياسية في النظام السياسي الأردني في مرحلة ما بعد الانفراج الديمقراطي لعام 1989 م .

3- التعرف إلى أي مدى ساهمت الأحزاب السياسية الأردنية في عمليات التنمية السياسية .

4- ابراز المعوقات التي تواجه الأحزاب السياسية الأردنية ودورها في عملية التنمية السياسية .

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة من كونها تساهم في معالجة موضوع جديد على الساحة الأردنية يتعلق بالتنمية السياسية التي رأى أهل الفكر والمنظرون السياسيون أنها غائبة عن المسرح السياسي الأردني لسنوات خلت عبر مسيرة القرن العشرين ، ولما كانت الأحزاب تمثل مدرسة للتنمية السياسية ، تنبع أهمية أخرى تضاف إلى سابقتها ، وهذه الأهمية تنبع من دور الأحزاب السياسية في هذه التنمية السياسية والسبل التي تتبعها لتحقيق هذه الغاية ، كما تنبع أهمية الدراسة من كونها ستضيف معرفة تراكمية لدراسات دور الأحزاب

السياسية في التنمية السياسية في الأردن ، لمرحلة ما بعد الانفراج الديمقراطي لعام 1989 م .

تعريف المصطلحات :

تقوم هذه الدراسة على المفاهيم والمصطلحات الآتية :

مفهوم الحزب :

يُعَدُ الحزب الصيغة المعاصرة للتنظيم السياسي ، حيث لا ينعدم وجوده بشكل أو بآخر في معظم دول العالم باعتباره أحد البنى الأساسية في سياق النسق السياسي للمجتمع ، ولقد تعددت تعريفات الحزب السياسي بتعدد الأيديولوجيات من ناحية ، وبتعدد الزوايا التي ينظر منها للعملية السياسية التي يقوم بها الحزب من ناحية أخرى ، حيث يلعب البرنامج السياسي دوراً كبيراً ، ففي الفكر الليبرالي يعرف الحزب(الخطيب ، 1994 ،12) " بأنه اتحاد بين مجموعة من الأفراد بغرض العمل معاً لتحقيق الصالح القومي وفقاً لمبادئ محددة متفق عليها جميعاً " . أما الفقه العربي فكاد يقترب في تعريفه من الفكر الليبرالي حيث يعرف (الخطيب ، 1994 ، 12) " أنه جماعة متحدة من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم ، بقصد تنفيذ برنامج سياسي معين " .

هناك تعريف كلاسيكي في الماركسية يقول (المصالحة ، 1999 ، 15) " أن الحزب هو التعبير المنظم عن طبقة اجتماعية ، فهو طليعة الطبقات الكادحة التي تسعى إلى تصفية الاستقلال بشتى أشكاله وصوره والوصول إلى الحكم وإقامة ديكتاتورية البروليتاريا " .

ويشير ديفرجيه (ديفيرجيه ، 1980 ، 147) " بأن الحزب السياسي ليس طائفة بل مجموعة من الطوائف أو اجتماع مجموعات صغيرة تنتشر في البلاد ، يربط بينها تنظيم ينسق عملها للوصول إلى الحكم عن طريق الانتخاب " .

ويرى جيمس كولمان (الألوسي،2006 ، 56) " أن الحزب عبارة عن تجمع لـــه صـــفة التنظيم الرسمي ، هدفه الصريح والمعلن هو الوصول إلى الحكم والاحتفاظ به إما بمفـــرده أو بالائتلاف أو بالتنافس الانتخابي مع تنظيمات حزبية أخرى داخل دولة ذات ســيادة فعليـــة أو متوقعة " .

بإلقاء نظرة على التعريفات السابقة نجد أن الحزب السياسي يمثل إطاراً للعمل الـــسياسي المنظم لمجموعة من الأفراد المتطوعين وفقاً لقناعاتهم الخاصة ، ويعملون للتأثير أو المشاركة في السلطة أو احتكارها حيث إن الحزب لا بد له من وحدة مبادئ ووحدة تنظيم ووحدة قيـــادة ووحدة غاية مع دعم جماهيري .

وفيما يتعلق بموضوع الدراسة يرى الباحث أن مفهوم الحزب يعني: مجموعة من الأفـــراد يعملون بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم أو المشاركة فيه ، بقـــصد تنفيـــذ وتحقيـــق برامج سياسية لتحقيق مصلحة الوطن حسب ما يرونها عـــن طريـــق توجيـــه الـــرأي العـــام والتعبيرعن رغبة المواطنين.

مفهوم التنمية السياسية :

ظهر مفهوم التنمية السياسية نتيجة خيبة أمل نتجت عن ضعف أداء بلدان العالم الثالث في التنمية السياسية بعد الحرب العالمية الثانية ، وهو مفهوم معقد ولا يوجد تعريف يعطي المعنى الحقيقي لجوهره ، رغم أنه يعد من المفاهيم الجديدة التي ظهرت حديثاً، حيث تدورعملية خلط بينه وبين التحديث السياسي.

ومن وجهة نظر مقداد (مقداد ، 2005 ، 34)" فإن التنمية السياسية هي عملية يتم مـــن خلالها تنمية قدرات أفراد المجتمع لمواجهة كل ما يعوق الوصول إلى مستوى أفضل" .

ويصوغ محمد (محمد ، 1986 ، 35) تعريفاً عاماً للتنمية السياسية بوصفها تشير إلى " العملية التي يستطيع النظام السياسي أن يكتسب من خلالها مزيداً من القدرة لكي يحقق باستمرار وبنجاح ، النماذج الجديدة من الأهداف والمطالب ، وأن يطور نماذج جديدة للتنظيم". وأشارغانم (غانم ،1981، 73) " إلى أن التنمية السياسية جانب من عملية التغيير المتعددة الجوانب ، وأن هذا الجانب يقوم على عناصر ثلاثة جوهرية : المساواة والقدرة والتميز أوالتخصص" .

ومن وجهة نظر محافظة (محافظة وحسن ، 2004 ، 91)" فإن التنمية السياسية هي تمكين ومشاركة كل أو معظم الناس من خلال مؤسسات حقيقية تمثلهم في اتخاذ القرار ، وبغياب هذه المشاركة التي تتضمن المناقشة والحوار وإبداء الرأي ومقارعة الحجة بالحجة والارتفاع عن الصغائر والتركيز على المصلحة العامة ، تسود الفردية أوالشللية ، وتفرز السلطوية والدكتاتورية والإقصائية وغيرها من صنوف احتكار القرار واحتكار الصواب وغير ذلك" .

ويرى العزام (العزام ، 2006 ، 366) " أن التنمية السياسية هي تحول شامل نحو الأفضل لجميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والقانونية وفق منظومة القيم الديمقراطية الليبرالية الغربية القائمة على التعددية التنافسية ومعايير الإنجاز والكفاءة ، التي توفر آليات مشاركة سياسية حقيقية تضمن الأمن والاستقرار واندماج فئات المجتمع المختلفة كما تضمن لمؤسسات المجتمع المدني علاقة متوازنة مع السلطة السياسية في ظل قدر من الحرية والاستقلالية وسيادة القانون" .

ولأغراض هذه الدراسة يمكن تعريف مفهوم التنمية السياسية " بأنه عملية تحول شاملة نحو الأفضل لجميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والقانونية

والديمقراطية ، ويجب أن تنبع من داخل البيئة التي تنشأ في إطارها وتعكس واقـع المجتمـع وثقافته وتعمل على ترسيخها وتثبيتها ، ويجب أن تتـضمن المـشاركة الـشعبية ومؤسـسات المجتمع المدني " .

مفهوم الدور :

أشار (موبراري ، كونت : www.islamonline.net) "أن مفهوم الـدور يـشيرإلى عمل او وظيفة أو موقع يقوم به بعض أفراد المجتمع ، يفرض أنماطاً سلوكية محددة يتوقعهـا المجتمع عادة من القائمين به ، ويتحدد على أساسها ".

وقد استخدم (كايم ، دور : www.arkamani.org) "مفهوم الدور كرديـف لمفهـوم الوظيفة فنراه حين يتحدث عن وظيفة الدين مثلاً فإنه يشيرإلى الدور الذي يقوم به الدين فـي الحياة الاجتماعية" .

وأشار (الحاج ، عبد الرحمن : www.islamonline.net) "أن مفهوم "الدور" يشير إلى عمل أو وظيفة أو "موقع" يقوم به بعض أفراد المجتمع، يفرض أنماطـاً سـلوكية محـددة يتوقعها المجتمع عادة من القائمين به، ويتحدد على أساسها موقعهم الاجتماعي وبغض النظـر عن تنوع هذه الأدوار ومراوحتها بين ما هو اضـطراري (مثـل دور الأب وأدوار القرابـة الأخرى)، وبين ما هو اختياري .

وفيما يتعلق بموضوع الدراسة فإن مفهوم الدور" يقصد به الفعل المستمر الذي تقـوم بـه الأحزاب السياسية الأردنية في تحقيق التنمية السياسية " .

محددات الدراسة :

تنتهي حدود الدراسة عند بيان الدور الذي تقوم به الأحزاب السياسية الأردنية في عملية التنمية السياسية في الأردن خلال فترة الدراسة (1989 – 2008) ، وضمن إمكانية الباحث في توضيح ذلك الدور في الدراسة .

منهجية الدراسة :

ستعتمد الدراسة على المنهج الوصفي لغرض تحديد الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية الأردنية في التنمية السياسية، ومنهج تحليل النظم بغرض تحليل النظام السياسي الأردني ، مع الاعتماد على المنهج التاريخي لنقل الوقائع والأحداث التاريخية التي ساهمت في نشأة الأحزاب السياسية الأردنية .

الإطار النظري للدراسة :

ويمكن توضيح الإطار النظري للدراسة من خلال مفهومي الأحزاب السياسية والتنمية السياسية :

أولاً : الأحزاب السياسية :

تعتبر الأحزاب السياسية أداة من أدوات التنمية السياسية ، فهي تضطلع بالكثير من الوظائف في الدول الديمقراطية المتطورة ، وتقوم بدور فاعل في التنشئة السياسية التي هي عملية يكتسب من خلالها المواطنون القيم والاتجاهات السائدة ذات الدلالات السياسية (المصري ، 2003 ، 207) .

وتقوم الأحزاب بدورالتنشئة من خلال الاجتماعات والمؤتمرات التي تعقـدها دوريـاً ، أو من خلال وسائل الإعلام المختلفة ، ومن أهمها الصحافة والمنشورات التي تقـوم الأحـزاب السياسية بتوزيعها .

وتقوم الأحزاب السياسية أيضاً بعملية الاتصال بين النظام السياسي والمـواطنين، وربـط المصالح وتجميعها ، وبتقديم البرامج والـسياسات للحكومـة ، وتقـدم مختلـف المعلومـات الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين ، بطرق مبسطة وواضحة ، وتوقظ الوعي السياسي عندهم ، وتساعدهم في تكوين رأي عام .

وللأحزاب السياسية دور فاعل أيضاً في التثقيف السياسي الذي من خلالة يقـوم الحـزب بغرس قيم على حساب قيم ، وتقوم أيضاً بتقوية الثقافة السائدة التي هي مجموعـة المعـارف والرؤى والقيم والاتجاهات والمشاعر السائدة لدى المواطنين تجاه شؤون الحكـم والـسياسة ، كما تقوم الأحزاب بخلق ثقافة جديدة وذلك بخلق أنماط جديدة في الثقافة السياسية ، أو بإدخـال تغيير في أنماط الثقافة السياسية القائمة .

ويرى دافيد أبتر(أبتر، لا ت ، 179) ، الذي يُعَدُ من أوائل دارسي التحديث فـي البلـدان المتخلفة ، " أنه في مجال التحديث السياسي ليس هناك دورمنفرد أعظم أهمية من دور الحزب السياسي ، وهذا عائد إلى أن الأحزاب السياسية في المجتمعـات الغربيـة تـرتبط تاريخيـاً بالتحديث، وقد أشار إلى الدور التحديثي الذي تقوم بـه الأحـزاب الـسياسية فـي مجـالي التكنولوجيا والتنظيم في البلاد المختلفة ،وكيفية استخدامها لمنجزات التكنولوجيـة كافـة فـي الاتصال والدعاية ، وبذلك تكون الأحزاب الـسياسية قـد طـورت نفـسها لاسـتخدام هـذه التكنولوجيا" .

ويؤكد صمويل هنتنجتون(هنتنجتون ، لا ت، 38) "على أن الأحزاب السياسية من أكثر المؤسسات التي تستطيع مواجهة المشاكل المرتبطة بالتنمية السياسية كالعنف ، الذي يجد جذوره في انتشار الفقر، وفي الطموحات المحيطة المرتبطة باتساع عمليات التعبئة الاجتماعية مثل التحضر ، والتعلم " .

يختلف دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية ، بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، ففي الدول المتقدمة توجد وسائل تنمية متعددة الأطراف ، ونظم تعليمية فعالة ، واتجاهات سياسية مستقرة لدى المواطنين تنافس دور الأحزاب في التنمية السياسية .

من هنا فإن دورالأحزاب السياسية في الدول المتقدمة يُعَدُ مكملاً لدور مؤسسات التنمية الأخرى في غرس مشاعر الانتماء للقومية ، أو مشاعر المواطنة ، وفوق ذلك فإن الاتجاهات التي تغرسها الأحزاب في تلك النظم تتلاءم عموماً مع الاتجاهات التي تغرسها العائلة والمدرسة، ولكن في البلدان المتخلفة تسعى الأحزاب السياسية إلى غرس قيم غالباً ما تكون مختلفة عن القيم التي تلقاها البالغون في طفولتهم ، كما نلاحظ أيضاً في الدول المتخلفة صداماً واضحاً بين الأحزاب السياسية بسبب اختلاف مرجعياتها ، حيث تتنوع هذه المرجعيات بين الدينية و القومية والطائفية و القبلية ، وهذا ما لا نلاحظه في الدول المتقدمة .

وتعد ظاهرة الأحزاب السياسية بمفهوما الجماهيري ظاهرة حديثة ، أما الظاهرة بمعنى المذهبية السياسية فإن نشوءها كان مرافقاً لنشوء الظاهرة السياسية ؛ فحيثما يوجد نظام للسلطة يوجد له مؤيدون ومعارضون ، وتتركز مظاهر الظاهرة الحزبية حول الثورات الثلاث الأمريكية والفرنسية والشيوعية ، بالرغم من أن اصولها التاريخية أبعد من ذلك بكثير ، ففي الحضارة اليونانية ارتبط مفهوم الأحزاب بمفهوم الممارسة السياسية التي تدور حول تأييد القائد السياسي أو معارضته أو حول الوضع الاقتصادي .

وفي الحضارة الرومانية ارتبط مفهوم الحزب بمفهوم الإصلاح الدستوري ، وعرفت اختلافات بين برامج كل منهما من حيث العدالة والمساواة والتمييز العنصري (المصالحة ، 1999 ، 5).

أما الحضارة الإسلامية فقد بدأ مفهوم الحزبية يظهر مبكراً ، فعندما قدم المسلمون الجدد من المدينة إلى مكة ، وتحديداً في بيعة العقبة الثانية حين قسم الرسول "صلى الله عليه وسلم " أصحاب البيعة إلى مجموعات وعين على رأس كل مجموعة نقيباً ، فكان هذا بمثابة بداية الحزبية في الإسلام ، و بعد وفاته عليه الصلاة والسلام نشب الصراع على الخلافة فانقسم الناس إلى أربعة أحزاب ، حزب المهاجرين و حزب الأنصار وحزب آل البيت وحزب غلبة العقل والشرع (الخطيب ، 1994 ، 2005) ، كما أن التاريخ السياسي الإسلامي مليء بالصراعات التي أعقبت استشهاد عثمان بن عفان (رضي الله عنه) التي استمرت بين علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان (رضي الله عنهم) .

أما في العصر العثماني فقد أملت الظروف نشوء العديد من الأحزاب السياسية التي انقسمت إلى ثلاثة أحزاب : تركية علمانية دعت إلى علمنة تركيا وفصل الدين عن الدولة ، و أحزاب إسلامية طالبت باستمرار الخلافة العثمانية ، وأحزاب عربية سرية دعت إلى استقلال الوطن العربي عن الخلافة العثمانية .

وإذا تتبعنا الحزبية عند العرب والمسلمين في العصر الحديث ، نجد أن الكثير منها كان امتداداً لحركات التحرر من الاستعمارالغربي ، فظهرت الأحزاب القومية والأحزاب الوطنية والأحزاب الإسلامية التي قبلت بمفهوم الديمقراطية ، وآمنت أن لا تعارض بين إرادة الله وإرادة الشعب ، فإرادة اللة المطلقة لا تتعارض مع إرادة الشعب في انتخاب النواب وسحب الثقة منهم .

أما بالنسبة للحياة الحزبية في الأردن فقد بدأت مع بداية الدولة الأردنية ، حيث يرى المتتبع لها أن هناك رابطاً بينها وبين التطورات والأحداث السياسية التي عصفت بالمنطقة وبين المنظومة الحزبية العالمية ، حيث تعددت المشارب السياسية ونشأت الأحزاب القومية والوطنية والإسلامية والشيوعية (المشاقبة ، 1992 ، 18) .

إن الدارس للحضارات السابقة والحقب التاريخية التي مرت بها ، يلاحظ أن نشوء الأحزاب بمفهومها الحالي لم يظهر إلا مع بداية القرن السابع عشر ، حيث نشأت في بريطانيا ثم انتقلت إلى أوروبا وأمريكيا وتبعها حديثاً دول العالم الثالث ، وفي الإطار النظري العام لنشأة الأحزاب يشير ديفيرجيه إلى تصنيفين للأحزاب السياسية : أحزاب ذات النشأة البرلمانية وأحزاب ذات النشأة الخارجية ، أي التي نشأت خارج السلطة التشريعية من خلال الجمعيات والنقابات (ديفرجيه ، 1980 ، 6 – 9) .

والناظر إلى الأحزاب السياسية يجدها ما هي إلا ظواهر تدل على تعدد واختلاف الأمزجة لمجموعة الأفراد المكونين للمجتمعات السياسية ، التي تعكس في تنظيمها مجمل الاتجاهات التي يحتويها كل مجتمع في الحالات السياسية والاجتماعية والدينية والاقتصادية ، فالأمر لا يتعلق فقط بالتناقضات بين الأيديولوجيات أو المعتقدات أو الخصومات أو بين الذين يمسكون بزمام السلطة السياسية وبين الذين ليس لهم من ذلك شيء ، بل يتعلق بالاختلافات القائمة بين الأغنياء والفقراء وبين أرباب العمل والعمال أو بين المثقفين وغير المثقفين .

ويشير علماء السياسة أن هناك عدة عوامل وأسساً ساعدت مجتمعة أو منفردة الأحزاب السياسية على الظهور، كالعامل الاجتماعي والاقتصادي والعامل التاريخي والسياسي والنفسي ، والعوامل الدينية والأيديولوجية (عساف ، 1998 ، 12) .

ثانياً : التنمية السياسية :

رغم أن مفهوم التنمية السياسية قديم نسبياً ، إلا أن التنمية السياسية من ناحيـــة أكاديميـــة حديثة نوعاً ما ، ولم يتم إرساء المفاهيم الارتكازية والأطر التحليلية والنظريات الخاصة بهــا إلا في عقد الخمسينيات من القرن الماضي ، وازدهرت الدراسات والبحوث التنموية النظرية والتطبيقية ثم ازداد انتشار أدبيات التنمية السياسية خلال عقد الــستينيات ، وبلغــت أقــصى ازدهارها الكمي والنوعي في السبعينيات ، حيث تعددت النظريات والتعريفات وظهر اختلاف بين علماء التنمية السياسية فيما يتعلق بمضمون عملية التنمية السياسية وعناصرها ومتطلباتها وغاياتها ، فمنهم من رأى في التنمية السياسية بأنها عملية لتــدعيم الــنظم الــسياسية بــالنهج الديمقراطي الليبرالي الغربي بما يتضمنه من ممارسات سياسية حديثة ، تضمن توسيع نطــاق المشاركة السياسية وتحسين قدرات النظام السياسي في التجــاوب مــع حاجــات المجتمــع ، والتعامل مع مشكلاته بكفاءة وفاعلية، ومنهم من ربط بين التنمية الــسياسية وبــين مؤســسة المجتمع ، على اعتبار أن محور التنمية السياسية هو التحول نحــو المزيــد مــن المؤســسية لمواجهة نمو معدلات المشاركة السياسية في المجتمع ، ونظروا إليها كعمليــة تحديثيــة تنقــل المجتمع من التقليدية إلى الحداثة في جميع القطاعات المختلفة، وتؤدي إلى تحول شــامل فــي أبنيته وقيمه ، وممارساته السياسية ، وقد أكد هولاء العلمــاء علــى أهميــة دور المؤســسات وتفاعلها في عملية التنمية (العزام ، 2005 ، 2-3).

ونظراً لعدم وجود مصطلح محدد لتعريف التنمية السياسية ، فقد اتخذ هذا المفهــوم ثلاثــة منظورات رئيسية هي : المنظور التاريخي ، والمنظور النمطي ، والمنظور التطوري ، حيث تعرف التنمية السياسية من الجانب التاريخي على أنها المجموع الكلي للتغيرات فــي الثقافــة والبنيان السياسيين المرتبطة بعمليات التحول الكبرى للتحديث الاجتماعي والاقتــصادي التــي

بدأت أولاً في أوروبا الغربية في القرن السادس عشر ، ونتشرت فيما بعد بشكل غير متساوٍ وغير كامل عبر العالم .

أما الجانب النمطي (البنائي الوظيفي) فإنه ينظر إلى العملية كحركة انتقال من نظام سياسي تقليدي إلى نظام سياسي حديث ، بحيث يمكن تمييز الأنماط التي تساهم في هذا الانتقال ، إما بواسطة مجموعة من السمات الوظيفية للنظم السياسية (قديمة ، حديثة) ، أو بواسطة ما يمكن وصفه بأنه هياكل تحديث مثالية .

أما الجانب التطوري فينظر إلى عملية التنمية السياسية على أنها زيادة في مقدرة الرجل السياسي على بدء وإنشاء هياكل اجتماعية جديدة وتدعيم الثقافات ومعالجة المشاكل وحلها ، واستيعاب المتغيرات المستمرة وملاءمتها والعمل بشكل هادف وخلاق لإنجاز أهداف اجتماعية جديدة (محمد ، 1985 ، 95) .

ويرى حسين رشوان (رشوان ، 1988 ، 12 ــ 14) ، أن اصطلاح التنمية السياسية يشير إلى عملية التغيير العضوي في طبيعة النظم ، وتوافق فكرة التغيير ونمو النسق السياسي مع خصائص حركة التصنيع الحديثة ، وفي ضوء هذا يعرف النسق السياسي النامي بأنه النسق الذي يتباين بنائياً ، ويتعدد في البناءات والنظم ، ويتميز بتخصيص الأدوار الوظيفية التي تتجزأ إلى أدوارٍ متخصصة ضرورية لحفظ وحدة صنع القرار السياسي ، ويشير مفهوم التنمية السياسية أيضاً إلى ما يطلق عليه البعض عملية " التحديث السياسي "

ويبرزمحمد (محمد ، 1986 ، 25) مفهوم التنمية في عدة وجهات نظر منها :

وجهة النظر الأولى تشير إلى أن التنمية السياسية بوصفها مطلباً أولياً للتنمية الاقتصادية ، فحينما يتجه الاهتمام نحو تحليل مشكلات النمو الاقتصادي والنمو الاجتماعي والحاجة إلى تحول الركود الاقتصادي إلى حالة اقتصادية دينامية ، فإن الاقتصاديين سرعان ما يشيرون

إلى الأوضاع الاجتماعية والسياسية ، ودورهما الحاسم في تعويض عملية نمو الدخل القومي ، ومن ثم يتم تصور التنمية السياسية باعتبارها ذلك الوضع السياسي الذي يسمح بتحقيق تطور اقتصادي .

ووجهة النظر الثانية تنظر إلى التنمية السياسية في ضوء النموذج السياسي في المجتمعات الصناعية المتقدمة ، على أساس أن الحياة الصناعية تؤدي إلى ظهور نمط عام ومحدد للحياة السياسية ، يجب أن يحتذي به أي مجتمع صناعي أوغير صناعي (محمد ، 1986 ، 27) .

ووجهة النظر الثالثة تُعَدُ التنمية السياسية عملية بناء الأمم الجديدة أو الدولة القومية ، إذ ينهض هذا التصور على أن التنمية السياسية بوصفها تتضمن تنظيم الحياة السياسية وأداء الوظائف السياسية وفقاً للمعايير والمستويات المتوقعة للدولة القومية الحديثة ، وتنطوي وجهة النظر هذه على افتراض أن هناك تاريخياً مجموعة أنماط من الأنظمة السياسية ، وأن كل المجتمعات كانت لديها أشكال معينة من السياسية ، ولكن مع ظهور الدولة القومية تطورت متطلبات جديدة للحياة السياسية ، وهكذا فإذا كان المجتمع يتخذ شكل الدولة القومية ، فإن أنظمته وممارساته السياسية يتعين أن تتسق مع هذه المتطلبات ، ومن هذه المتطلبات القدرة على تحقيق النظام العام ، وتعبئة الموارد من أجل توسيع نطاق المشروعات العامة ، وإقامة نوع من الالتزام الدولي ، إذن هناك عملية صياغة للبناء السياسي الذي تنهض عليه الدولة القومية ، كما تصبح التنمية السياسية بمثابة دعم للقومية في سياق أنظمة الدولة ، فالقومية تعد شرطاً ضرورياً للتنمية السياسية ولكنها وحدها ليست كافية ، إذ تعتمد على تحويل المشاعر والعواطف غير المنتظمة المرتبطة بالقومية إلى روح المواطنة ، وخلق النظام السياسي الذي يترجم مطامح الدولة القومية إلى سياسات وبرامج للعمل على نطاق واسع ، وباختصار فإن التنمية السياسية هي عملية بناء الأمة (محمد ، 1986 ، 28) .

ووجهة النظرالرابعة ترى أن التنمية السياسية هي التنمية الإدارية والقانونية ، وهذه الفكرة انبثقت في مرحلة الاستعمار الغربي، فكانت الخطوة الأولى للاستعمار هو بناء المنظمات على أسس قانونية ، من أجل إنجاز الأهداف المختلفة ، وأصبحت التنمية السياسية ترتكز على وجود عملية تأسيس الأنظمة القانونية ، والذي يرتكز على توافر النظام الإداري ، ومن ثم تطور مفهوم النظام الإداري ، وأصبح فيما بعد يعرف بمفهوم التنمية السياسية (محمد ، 1986 ، 29) .

ووجهة النظرالخامسة تنظر إلى التنمية السياسية على أنها الإشارة إلى عملية التعبئة الجماهيرية والمشاركة ، التي تتضمن دور المواطن والمستويات الجديدة للولاء والاندماج في الحياة السياسية والاجتماعية ، وهذا يعني أن التنمية السياسية ما هي إلا نوع من اليقظة السياسية والالتزام الإيجابي للمواطنين .

وأيضاً نجد أن المفكرين ومراكز البحث والجامعات الأوروبية والأمريكية تناولوا دراسة ظاهرة التنمية السياسية في دول العالم الثالث ، لما لإستقرار هذه الدول من أهمية خاصة في الدول الغربية ، وقد ربطت هذه الدراسات بين عملية التنمية السياسية في العالم الثالث ، و النموذج الغربي الرأسمالي الذي يقوم على الليبرالية السياسية ، ويستند على مبدأ اللامركزية والتعددية السياسية وحرية الدستور ، ومبدأ التخصص الوظيفي بين السلطات ، وأن القيمة السياسية العليا التي تسود هذا النظام هي الحرية السياسية .

أما المفكرون الاشتراكيون فقد ربطوا بين التنمية السياسية ومفهوم التقدم وقضايا التحرر السياسي و الاقتصادي من الاستغلال الفردي والملكية الخاصة ، ودافع هؤلاء المفكرون عن فكرة ملكية الدولة لوسائل الإنتاج ، ورفض فكرة المعارضة داخل النظام السياسي والقيمة التي تسود هذا النظام هي المساواة السياسية .

وأيضاً نلاحظ من خلال دراسة أدبيات التنمية السياسية المختلفة وجود العديد من المؤشرات للتنمية السياسية تتمثل فيما يلي :

- مبدأ سيادة القانون وحرية التعبير .
- تطوير التشريعات وتحديثها .
- وجود برلمان فاعل .
- قدرة النظام السياسي على التكيف من خلال تطوير مؤسساته .
- مشاركة سياسية ديمقراطية .
- قدرة النظام السياسي في ستخراج الموارد وتوزيعها .

وقدم باي في كتابة " التنمية السياسية " ثلاثة عناصر لنمط جديد لمقترب التنمية السياسية وأشار إلى أن التنمية السياسية كإحدى جوانب التغير المجتمعي تتضمن ثلاثة عناصر هي :

- المساواة وتأخذ مظاهر متعددة مثل انخراط الأفراد في الأنشطة السياسية .
- القدرة وتعني قدرة النظام السياسي على تحويل المدخلات إلى مخرجات .
- التخصص والتمايز الوظيفي وهذا يشير إلى درجة التنوع والتخصص في الأبنية السياسية .

أما هنتنجتون فقد بين ثلاث مراحل تاريخية للتنمية السياسية :

- ترشيد السلطة بمعنى استبدال السلطات المحلية بسلطة مركزية واحدة .
- التخصص والتمايز الوظيفي .
- زيادة المشاركة السياسية من خلال استيعاب الفئات الجديدة وتعدد قنوات وآليات المشاركة السياسية (المهدوي ، 2001 ،63) .

ولقد شهدت المجتمعات الغربية هذه المراحل الثلاث ، فتمثلت المرحلة الأولى في القرن السابع عشر ، حيث استبدلت السلطات المحلية بسلطة مركزية موحدة مستندة إلى قانون أساسي تمثل بالدستور ،و المرحلة الثانية تمت في نهاية القرن السابع عشر والثامن عشر ، والمرحلة الثالثة حدثت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، من هنا نرى أن التنمية السياسية في المجتمعات الغربية كانت تتم ضمن مراحل متتالية ، أما ما في بلدان العالم الثالث فنجد أن هناك تداخلاً بين هذه المراحل مما أعاق عملية التنمية السياسية .

أما الموند وكولمان فيكرران نفس المضامين والمقولات الفكرية التي طرحها لوسيان باي بعد حصرهما لسمات النظام السياسي الأنجلو أمريكي وخصائصه التي تقترب إن لم تتطابق خصائص النظام المعاصر، واهتم ألموند بطريقة تحليلية للنظام السياسي فميز بين أربع مراحل متتالية (غانم ، 1981 ، 77) :

- بناء الدولة بمعنى تشكيل سلطة مركزية .
- بناء الأمة بمعنى خلق ولاءات وارتباطات تزيد من المساندة المجتمعية للنظام .
- المشاركة بمعنى زيادة الشرائع والجماعات المشاركة بجدية في العملية السياسية .
- التوزيع بمعنى إمكانية الوصول إلى مزايا وعوائد الحياة الاجتماعية .

من هذا العرض نستخلص أن التنمية السياسية تنهض على دعم الروح العامة والمساواة ، وتتضمن نوعاً من المشاركة السياسية والاندماج العام في الأنشطة السياسية ، التي قد تكون شكلاً من أشكال الديمقراطية ، أو من أشكال التعبئة الشمولية أوشكلاً من المساواة التي تعني أن القانون يطبق على الجميع دون تحيز أو اعتبارات شخصية ، كما يعكس التعيين في الوظائف السياسية معايير الإنجاز والأداء ، وليست المعايير التقليدية كالوراثة والانتماء الأسري .

وثمة عنصراً آخر هو ذلك الذي يتصل بقدرات النظام السياسي التي تتعلق بمخرجات هذا النظام ومبلغ تأثيره في بقية الجوانب الاجتماعية والاقتصادية ، وهذا يرتبط بالأداء الحكومي .

وثمة عنصراً ثالثاً تكشف عنه هذه التعريفات ، وهو أن التنمية السياسية تتضمن قدراً أكبر من التباين والتخصص ، فالتباين لا يعني العزلة والتجزئة وانعزال عناصر النسق السياسي بعضها عن بعض ، وإنما التخصص الذي يستند إلى إحساس قوي بالتكامل .

حين ننظر إلى الأبعاد الثلاثة التي ترتكز عليها التنمية السياسية وهي : المساواة ، والقدرة ، والتباين ، فإن ذلك لا يعني أنها تتكامل بسهولة ، ولكن في ضوء الشواهد التاريخية تتضح أن هناك نوعاً من التوتر الحاد بين متطلبات المساواة ، وبين إمكانيات الكفاءة والمقدرة وعملية تزايد التباين ، فالضغوط من أجل مزيد من المساواة قد يؤثر في المقدرة والكفاءة ، كما أن التباين يمكن أن يقلل من فرص المساواة من خلال تأكيد المعرفة المتخصصة .

إذن التنمية السياسية هي أسلوب للتعامل مع كثير من المشكلات التي قد تظهر وفقاً لنوعية الظروف التي يشهدها كل مجتمع ، ومع ذلك فإنه يمكن القول : إن تشكيلات التنمية ترتبط بصفة عامة بالثقافة السياسية السائدة في المجتمع حول مسألة الشرعية والالتزام بالنسق السياسي ، أما مشكلات الكفاءة فهي تتعلق بأداء البناءات الحكومية ، وترتبط عملية التباين بأداء المنظمات الاجتماعية الأخرى وبالعملية السياسية العامة في المجتمع ، إذن مشكلات التنمية السياسية تدور في التحليل النهائي حول الثقافة السياسية وبناءات السلطة والعمليات السياسية العامة .

الدراسات السابقة :

لقي مفهوم الأحزاب السياسية اهتماماً كبيراً لدى المفكرين ، حيث أكدوا على أهمية الأحزاب السياسية التي تُعَدُ واحدة من الأدوات التي تدافع عن مصالح جميع الطبقات والفئات الاجتماعية وأهدافها ، وكتب الكثير من المفكرين عن الأحزاب السياسية وأهمية وجودها، وخاصة في البلدان النامية ، نظراً لما تقوم به من دور في التنمية السياسية رغم وجود بعض العوامل التي تنعكس تأثيراتها على الأحزاب السياسية كالواقع الاجتماعي وتأثير العشائرية .

تناول كتاب "**الأحزاب السياسية** " ديفرجيه (1987) ، أصل الأحزاب السياسية وبنيتها وهيكلها ومفهوم العضوية ، وكيف تدار، ومدى فاعليتها والحاجة إليها في الأنظمة السياسية ، كما وبين أنماط الأحزاب الثنائية والتعددية وأهمية كل نوع ودراسة العلاقة بين الأحزاب وبين الأنظمة السياسية ، وكيفية اختيار الحاكمين سواء كان من خارج الأحزاب أو من داخلها ، مبيناً تأثير الأحزاب على الرأي العام .

عالجت دراسة " **تقييم الأحزاب والتنظيمات السياسية في الأردن 1950 ـــ 1957** " مهنا (1992) ، ظاهرة الأحزاب والتنظيمات السياسية على الساحة الأردنية في الفترة ما بين (1950 ــ 1957) إلى حين إعلان اللأحكام العرفية في نيسان عام 1957م ، وألقت الدراسة الضوء على طبيعة تلك الأحزاب السياسية وبرامجها وطبيعة تنظيمها ومحاولة تقييم أدوارها وفاعليتها ونشاطاتها ،وخلصت إلى أن عدم نجاح الأحزاب في تلك الفترة يعود بدرجة رئيسية لفقدان التنظيم المؤسسي ، وإلى عدم تبلورها كأداة فاعلة للتنمية الشاملة في مختلف مجالاتها، وإلى عدم فهم وإدراك إمكانيات البلاد وواقعها في تلك الفترة .

تناول كتاب " **الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة** " الخطيب (1994) ، الأسس العامة لدراسة الأحزاب السياسية من حيث النشأة وأسباب الظهور والتطرق إلى جماعات الضغط والعلاقة التي تربطها بالأحزاب السياسية ، وبين أهمية الأيدولوجيا وأثرها في الأحزاب السياسية وممارسة دورها السياسي، واستعرض دورها في الأنظمة السياسية وبَيُن وظائفها من حيث نظام الحزب الواحد والثنائية والتعددية الحزبية .

شرحت دراسة " **العلاقة بين الصحافة والأحزاب والتشريعات والقوانين في الأردن** " زيادات (1997) ، الإطار القانوني للعمل الصحافي الحزبي في الأردن للفترة (1989 – 1995) وبينت أهم العوائق التي تحول دون استمرار ظهور الصحافة الحزبية ، التي تلعب دوراً في تطور الديمقراطية،وركزت الدراسة على تحليل قرارات المحاكم الأردنية المتعلقة بالصحافة الحزبية ومخالفتها لقانون المطبوعات والنشر لعام 1993 ، مما أدى إلى التقليل من الدور الذي تلعبه الأحزاب في العملية الديمقراطية والإصلاح السياسي وشكل عائقاً في وجه الأحزاب السياسية والعمل الحزبي .

تناول كتاب " **الأحزاب السياسية الأردنية (1992– 1994) قضايا ومواقف** " **بركات (1998)**، نشأة الأحزاب السياسية ، واعتبر ان الظاهرة الحزبية ليست غريبة عن المجتمع الأردني، وتطرق الى المراحل التي مرت بها الأحزاب الأردنية وأهم المواقف والمنعطفات مع النظام السياسي الأردني، وأشار الى آراء الأحزاب السياسية في القضية الفلسطينية ورؤيتها لعملية السلام في الشرق الأوسط ، إلى مسألة الوحدة العربية وتناول مواقف الأحزاب من المسيرة الديمقراطية.

وخلص الكتاب إلى القول : إن إرجاع الظاهرة إلى التربية الداخلية غير دقيق ، وإنما هناك بعد خارجي يصعب تجاهله أو القفز عنه ، وإن التعددية السياسية ضمان للسلم

الاجتماعي والاستقرار، وإن الظاهرة الحزبية تسهم في تحسين صورة الأردن على الصعيد الخارجي ، ويجب عند محاكمة الظاهرة الحزبية ، ألا يغيب عن الذهن أنها وليدة المجتمع وانعكاس لمستوى تطوره .

جاءت دراسة " **اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية** " العزام (2003)،لتكشف عن دور الأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية ، وعن المعوقات والعقبات التي تعترض طريقها في هذه العملية، وهدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية وما إذا كانت هذه الاتجاهات تتأثر بالخصائص الديموغرافية ، وذلك من خلال استخدام عينة عشوائية، وخلصت إلى أن اتجاهات أفراد العينة نحو الأحزاب السياسية سلبية بشكل عام ، وأن الأحزاب السياسية قاصرة عن لعب دور إيجابي في عملية التنمية السياسية.

وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات أهمها: تعزيز دور الأحزاب في السياسية والانتخابات، وذلك من خلال جعل حق الترشيح للمناصب السياسية مشروطاً بالعضوية الحزبية، وكذلك تعزيز الإصلاحات الديمقراطية وخاصة فيما يتعلق بقوانين الأحزاب والانتخابات النيابية والمؤسسات المدنية .

تناولت " **دراسة اتجاهات عينة من منتسبي مؤسسات المجتمع المدني نحو المشاركة السياسية في الأردن** " العزام (2006) ، موضوع المشاركة السياسة في الأردن وذلك من خلال التعرف على اتجاهات منتسبي مؤسسات المجتمع المدني نحو مدى توفر المؤشرات الديمقراطية في الواقع السياسي الأردني، وخلصت إلى وجود علاقة بين متغيري النوع الاجتماعي والعضوية الحزبية وبين اتجاهات أفراد العينة نحو المشاركة السياسية ، وإلى أن المجتمع الأردني يتسم بالعزوف عن المشاركة السياسية وخاصة النشاطات الحزبية ، وأن من

أهم أسباب هذا العزوف الخوف الأمني ، وعدم الاكتراث واللامبالاة وضعف شفافية السلطة ، وأوصت الدراسة بالعمل على مأسسة المؤسسات الرسمية وتفعيل التنافس واختيار القيادات وفقاً لمعايير الكفاءة والإنجاز ، والعمل على إطلاق برامج في العلاقات العامة لتبديد الخوف عند المواطنين ، وتعديل قانوني الأحزاب والانتخابات .

جاءت دراسة" **التنمية السياسية في أعقاب الا نفراج الديمقراطي في الأردن**" العزام (2006) ، بهدف تسليط الضوء على موضع التنمية السياسية التي حظيت منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي ،بأهمية خاصة من قبل القيادة السياسية الأردنية ، وإلى التعرف إلى أهم محددات التنمية السياسية وتشخيص أهم معوقاتها ،وأثبتت الدراسة الفروض القائلة : أن الدور الذي تلعبه المؤسسات الرسمية كالبرلمان وغير الرسمية كالأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية في الأردن مازال ضعيفا وغير فاعل ، وإن الثقافة السياسية تشكل عائقاً في طريق التنمية السياسية.

وتناولت الدراسة أيضاً الاجابة على مجموعة من الأسئلة في كيفية تعامل الأحزاب ومجتمعات المجتمع المدني والبرلمان مع عملية التنمية السياسية والتحول الديمقراطي ، والمعوقات التي تواجه هذه المؤسسات للعب دور فاعل في التنمية السياسية ، وخلصت إلى أن ما تم تحقيقه في عملية التحول الديمقراطي منذ آواخر الثمانينيات من القرن العشرين ولغاية الآن غير كاف وذلك لأن الظروف الموضوعية الدافعة باتجاه التحول الديمقراطي والتنمية السياسية غير متاحة وغير متوفرة بالشكل المطلوب ، وعزت هذا الإخفاق إلى عدة أسباب منها : ضعف مؤسسات المجتمع المدني ، وضعف البرلمان والثقافة السياسية السائدة ، ووجود بعض القيود الدستورية والقانونية التي تعمل على تهميش دور مؤسسات المجتمع والبرلمان .

وقدمت الدراسة العديد من التوصيات التي قد تسهم في تهيئة المنـــاخ المناســـب لإنجـــاح عملية التنمية السياسية من أهمها : إجراء إصلاحات دستورية وقانونية تعزز دور مؤســـسات المجتمع المدني وخاصة الأحزاب والنقابات المهنية، وتحد من تغول السلطة التنفيذية وتعـــزز ثقافة الديمقراطية .

وبقي أن نشير إلى أنه بالرغم من أهمية الدراسات السابقة ، وأن الباحث قـــد أفـــاد منهـــا كثيراً، إلا أن خصوصية هذه الدراسة تكمن في أنها جاءت بعد مرحلة الانفراج الـــديمقراطي، وصدور قانون الأحزاب رقم 19 لعام 2007 الذي اشترط على أن يكون عدد المؤسسين 500 عضو، حيث شهدت هذه الفترة عزوفاً من قبل بعض الأحزاب التي أُسست بموجـــب قـــانون الأحزاب رقم 32 لعام 1992 عن إعادة التأسيس حسب قانون الأحـــزاب الحـــالي والمطالبـــة بالغائه ، كما قدمت الدراسة إضافة نوعية عن الدراسات السابقة من خلال كـــشفها عـــن دور الأحزاب السياسية الأردنية في التنمية السياسية في الأردن والمعوقات التي تواجهها .

الفصل الثاني

الجذور التاريخية للأحزاب السياسية والحياة الحزبية في الأُردن

تُعَدُ ظاهرة الأحزاب السياسية ظاهرة حديثة بمحتواها الجماهيري، وتعود جذورهاإلى أوآخر القرن التاسع عشر ، ولغاية بيان الجذور التاريخية للأحزاب السياسية والحياة الحزبية في الأردن، سوف نتطرق لها في هذا الفصل من خلال مبحثين أساسيين هما:

المبحث الأول: يتحدث عن التأصيل النظري للأحزاب السياسية.

المبحث الثاني: يبحث مراحل التطور الحزبي في الأردن .

المبحث الأول : التأصيل النظري للأحزاب السياسية .

يقوم هذا المبحث على بيان تاريخ الأحزاب السياسية من خلال مطلبين،المطلب الأول يتحدث عن الجذور الحزبية في الفكر السياسي الغربي ، والمطلب الثاني يتحدث عن الجذور الحزبية في الفكر السياسي العربي والإسلامي .

المطلب الأول : الجذور الحزبية في الفكر السياسي الغربي .

لم تكن الأحزاب السياسية قبل أواسط القرن التاسع عشر معروفة بالصورة التي هي عليها اليوم ،ولكن هذا لا ينفي أنها كانت قبل هذا التاريخ على صورة تجمعات فكرية وسياسية ، تدورحول قائد معين،أو حول إحدى العائلات القوية ، ولكن هذه التجمعات السياسية لم تكن أصل الأحزاب بمفهومها الحديث ، فالظاهرة الحزبية الحديثة جاءت إما نتيجة الثورات الكبرى التي حصلت في الغرب عموماً ، وإما نتيجة ارتباطها بأزمات التنمية السياسية، كأزمة الشرعية التي نجمت عن انعدام المشاركة السياسية ، فأدت إلى تكوين اتجاهات نحوها ، وبالتالي إلى ظهور أحزاب سياسية نشطت لكسب التأييد الجماهيري ، وإما ارتبطت بأزمة التحولات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى ، التي أدت إلى إحداث تغيرات مهمة في النظم الاجتماعية القائمة ، برز على إثرها نخب اجتماعية جديدة تم استيعابها من قبل النظام القائم،وبالتالي أصبحت فيما بعد مؤسسة اجتماعية سياسية ثم تحولت إلى حزب سياسي ، والملاحظ أن الأحزاب السياسية نتيجة حتمية للتحديث السياسي ، وأنها تشكل أحد المرتكزات الرئيسية لوجود النظام الديمقراطي ، إذ إن حرية تكوين حزب سياسي في مجتمع حديث تصل إلى الحق الطبيعي قبل أن يكون حقاً دستورياً .

إن ظهور الأحزاب السياسية في الغرب كان نتيجة تحولات كثيرة ، فقد أشار رائد الفكر الحزبي الغربي ديفرجيه إلى أن مفهوم الحزب الحديث ظهر في أواسط القرن التاسع عشر في

غالبية الأمم الصناعية وقد كان مربوطـــاً بالديمقراطيـــة وبحـــق الاقتـــراع الـــشعبي العـــام وبالامتيازات البرلمانية ، فظهور المجموعات البرلمانية واتساعها أدى إلى زيـــادة وظائفهـــا ، وبالتالي إلى وجود تكتلات داخل المجموعات البرلمانية ، من هنا قسم ديفرجيه (ديفرجيـــه ، 1980 ، 6) أصل نشوء الأحزاب السياسية إلى أحزاب ذات النشأة البرلمانية، وأحـــزاب ذات النشأة غيرالبرلمانية .

أولاً : أحزاب النشأة البرلمانية :

كان لظهور البرلمانات الدورالواضح لنشوء الأحزاب السياسية ، فنتيجة لزيادة دورها وتشعب أعمالها وتعدد المذاهب السياسية للنواب ، أو نتيجة للجوارالجغرافي، أوالرغبة في الدفاع عـــن المصالح المهنية ، أو الرغبة في تحقيق مصالح شخصية ، ظهرت الكتل الانتخابية داخلهـــا، وأحدثت حراكاً سياسياً فاعلاً داخل هذه البرلمانات.

وباتساع مبدأ الاقتراع العام الشعبي الذي يجعل من احتواء الناخبين الجدد أمراً ضـــرورياً ظهرت اللجان الانتخابية ، التي أدت إلى نشوء فكرة الأحزاب السياسية (كامل ، 1977،19) ، والمتتبع لظهور اللجان الانتخابية يلاحظ أن هناك الكثير من العوامل التـــي ســـاعدت فـــي ظهورها ، فبالإضافة لمبدأ حق القتراع العام ، فإن تطور مـــشاعر المـــساواة وإرادة اســـتبعاد النخب الاجتماعية التقليدية كان محركاً لظهورها ، وظهرت هذه اللجان أيضاً نتيجـــة حاجـــة المرشح إلى تجميع عدد من الأشخاص حوله لمساعدته في الدعاية الانتخابية ، خاصة أنه من الصعوبة في بعض البلدان أن يتقدم المرشح بمفرده للاقتراع الشعبي كما في انجلتـــرا ، وفـــي بعض الأحيان يحدث العكس حيث يتجمع عدد من الأشخاص فيقومون بترشـــيح شـــخص ثـــم يدعمونه في حملته الانتخابية .

وعلى أية حال لعبت الكتل البرلمانية دوراً فعالاً في تنسيق نشاط النواب ، ولكن لرغبة النواب بتجديد الولاية الشعبية في المستقبل كان لا بد من الاتصال باللجان الانتخابية وزيادة العلاقة معها ، فأدى ذلك إلى التنسيق المباشر بين كتل هولاء النواب واللجان الانتخابية ، نتج عنه ولادة الأحزاب السياسية .

ولتوضيح ذلك يستعرض الباحث على التوالي كيف نشأت الكتل البرلمانية واللجان الانتخابية في كل من (فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية) :

ففي فرنسا وفي ظل الجمعية التأسيسية الفرنسية عام 1789 م وصل إلى فرساي مندوبو الأقاليم الذين يمثلون المقاطعات الفرنسية ، وقد عمد نواب كل مقاطعة إلى التجمع للتنسيق والتشاور في شؤون مقاطعاتهم ، وللإسهام في الدفاع عن مصالحها ، فكان لا بد من وجود مكان للتجمع ، لذا قاموا باستئجار قاعة في أحد المقاهي بهدف تنظيم لقاءاتهم واجتماعاتهم ، و مع الزمن زادت الاجتماعات وتعددت الآراء وتنوعت ، وانتقلت من مناقشات خدماتية إلى مناقشات سياسية ، مما حدا بأعضاء المجموعة إإى ضم غيرهم من النواب ، الذين يتفقون معهم في الرؤية السياسية ، وهكذا نشأ مثلاً ما يعرف بنادي بريتون ، وعند انتقال الجمعية الوطنية الفرنسية إلى باريس بدأ أعضاء بريتون يبحثون عن مكان مناسب للاجتماعات ، وفعلاً تم استئجار غرفة في أحد الأديرة ، حيث عرفوا فيما بعد ذلك باليعاقبية نسبة إلى اسم الدير، وعلى غرار هذه المجموعة تكونت مجموعة أخرى بنفس الأسلوب ، عرفت بمجموعة حضنة الكنيسة ، وهنا يجب أن نشير إلى عدم الخلط بين هذه المجموعات الإقليمية النشأة ، و المجموعات التي تعرف باسم أماكنها ، ففي الدستور الفرنسي لعام 1848 م وجدت تكتلات عرفت باسم الأماكن التي وجدت فيها ، مثل : تكتل شارع بواتيه (الملكيون الكاثوليك) ،وتكتل شلرع ستيغلون ، وتكتل شارع الأهرامات (ديفرجيه ، 1980 ،8) .

ونتيجة لظهور حق الاقتراع العام ، شعر المواطنون في فرنسا بالمساواة ، مما دفعهم إلى استخدام حق الانتخاب الذي أسهم في نشوء اللجان الانتخابية ، وقد ظهر هذا جلياً عندما تقدم مجموعة من الطلاب، الذين إنضم إليهم مجموعة من العمال في عام 1876 ، وبالتحديد في الدائرة الانتخابية السادسة في باريس ، بتشكيل لجنة لدعم المرشح إميل أكولاس (الأستاذ في كلية الحقوق في إحدى الجامعات الفرنسية) ، الذي كان أول مرشح ديمقراطي في الجمهورية الثالثة الفرنسية عن الدائرة الانتخابية السادسة ، وفي فرنسا أيضاً لعبت الصحف دوراً كبيراً في الهيئات الانتخابية ، وكان هذا الدور واضحاً في صحيفتي الوطني والإصلاح إبان انتخابات 1848 م ، ونتيجة للصلات التي نشأت بين الكتل البرلمانية والهيئات الانتخابية كان لا بد من تنسيق بينها ، مما أدى إلى ولادة الأحزاب السياسية .

أما في بريطانيا، فإن المتتبع لتاريخ الأحزاب يرى أن تطور اللجان الانتخابية ارتبط بتطور نظام الاقتراع العام ، وأن هناك علاقة بين تطور الأحزاب السياسية وتطور قوانين الانتخابات ، فقانون 1832 م منح حق الانتخابات لكل سكان المدن الذين يحصلون على قدر أدنى من الدخل ، وترتب على ذلك تطور ملحوظ في التنظيمات الحزبية ، التي لم يكن لها أي وجود خارج البرلمان قبل صدور هذا القانون ،إذ لم يكن لها أي حاجة ، وذلك لاختصار التمثيل على الطبقة الارستقراطية .

وبظهور القانون واتساع حق الاقتراع ، ولدت الحاجة إلى ظهورتنظيم لتوجيه الناخبين ، وخاصة أن الكثيرين منهم كان عازفاً عن استخدام حق الاقتراع ، وذلك لأن القانون ربط حق الاقتراع بالرسم المادي ، مما جعل الحاجة الى تكوين لجان إنتخابية ، عرفت لاحقاً بلجان التسجيل كان مهمتها مراقبة كشوفات الناخبين ، ودعوتهم لتسجيل أسمائهم بسجل الناخبين ، وفي ظل هذه الظروف نشأت أولى الهيئات الانتخابية ، عرفت بجمعيات التسجيل التي كانت

مهمتها مراقبة كشوف الناخبين وحثهم على قيد أسمائهم ، مما حدا بالنواب من داخـل كـتلهم النيابية إلى إقامة علاقة مع هذه اللجان ، مما أدى إلى ولادة الأحزاب السياسية ،والملاحـظ أن أولى اللجان الانتخابية في ظل قانون 1832م كانت ذات طابع ليبرالـي (اللجنـة الليبراليـة للتسجيل) مما جعلها النواة الأولى للأحزاب السياسية بمعناها الحديث ، وفـي سـنة 1867 م أُبْدِلَ القانون السابع بقانون جديد ، وسع دائرة الناخبين مما كان له الأثر في تطـوير اللجـان الانتخابية ، وكان أشهر هذه اللجان الانتخابية اللجنة الليبرالية بناحية برمنجهام التي ترأسـها شمبر لان ، الذي نجح بتجميع اللجان الليبرالية في الدولة بجمعية واحدة ،عرفت باسم الاتحـاد الوطني لليبرالية ، الذي كان بنشوئه ميلاد أول الأحزاب السياسية البريطانية الحديثة .

وفي عام 1884 م جاء القانون الجديد فأقر الاقتراع العام الذي أدى بدوره إلـى تـدعيم اللجان الانتخابية ، وربط بينها وبين الكتل البرلمانية ، مما كان لـه أكبرالأثـر فـي نـشوء الأحزاب السياسية الحديثة .

وإلى جانب العوامل الإقليمية والأيدولوجية لعب عامل المصلحة دوراً مهماً في بريطانيا ، عندما لجأت بعض الكتل النيابية إلى التحالف مع أعضاء في الدولة للحصول على المكاسـب المالية أوالمعنوية أو الحصول على وزارة ، وأيضاً ظهرت ظاهرة شراء أصوات النواب مـن قبل الوزراء ، التي كانت تتم في بعض الأوقات بطريقة شبه رسمية (ديفرجيـه ، 1980 ، 8).

وفي أمريكيا لم تنشأ الأحزاب نتيجة الاقتراع العام ، بل نشأت نتيجـة ظـروف عامـة اقتضتها طبيعة النظام السياسي ، فالدستور الأمريكي لم يشر إلى ضرورة الأحزاب السياسية ، وأدرك المؤسسون أن الأحزاب في حال قيامها ستؤدي إلى التنافر والتصارع ، ومن الممكـن أن تؤدي إلى تفتيت وحدة البلاد، وقد بنى أصحاب هذه الفرضـية علـى الواقـع التـاريخي

للصراع ضد الإستعمار البريطاني ، إذ عاشت الحياة السياسية آنذاك نظـام الحـزبين ، وبعـد نشوء الدستور انقسمت آراء الناس حوله بين مؤيد له ومعـارض ، فالمؤيـدون هـم التجـار والملاكون والاستقراطيون المحافظون ، والمعارضون هم الفلاحـون والعمـال والـسياسون المحليون ، وكانت معارضتهم خوفاً من أن تضعف سلطات الحكم الذاتي المحلي ، مـن هنـا نشأ الحزب الجمهوري يدافع عن الطبقات الفقيرة ، وينادي بتدعيم سلطة الولايـات ، وأيـضاً نشأ الحزب الديمقراطي ويضم الطبقة الغنية ويدعم الحكومة الاتحادية على حـساب الحكومـة المحلية ، وقد استمر هذان الحزبان بالصراع ، حتى سيطر الحزب الجمهوري على الرئاسـة بزعامة جيفرسون بعد عام 1800م ، وأدى هذا الفوز إلى اختفاء الحزب الـديمقراطي عـام 1816م ، غير أن عدداً من الزمر الحزبية المتنافـسة مـن الجمهـوريين الـديمقراطيين ، استطاعوا الحصول على تأييد صغار المزارعين والكاثوليك والمهاجرين الجـدد والجماعـات الأمريكية التي تقطن المدن الحدودية ، بعد إدخال الانتخاب الشعبي لهيئة انتخـاب الـرئيس ، الذي كان ينتخب من قبل المجالس التشريعية في الولايات ،وأيضاً بعد قيام مؤتمرات الترشـيح القومية بدلاً من قيام أعضاء الكونغرس بتحديد الحزب الذي ينتمون إليه .

استطاع حزب الهويج تشكيل حكومة قومية قوية إلى جانب مصالح دوائر المال والأعمـال ، وفي عام 1840 م ستطاع هذا الحزب إيصال مرشحه وليام هاديسون إلى الرئاسـة ،لكـن الجدل حول الرقيق أدى إلى انقسام هذا الحزب وحله مع اندلاع الحرب الأهلية عام 1865 م ، حتى استطاع الهويجيون الشماليون وبعض الديمقراطين مـن تكـوين الحـزب الجمهـوري المعروف الآن (حمد ، 2008، 98).

ثانياً : أحزاب النشأة غير البرلمانية:

هي الأحزاب التي تنشأ بفضل مؤسسة قائمة،أو هي التي تنشأ خارج إطار الهيئة التشريعية، وربما يطلق عليها هذا الاسم لأن الغالب في تكوين كوادرها وعناصرها كان نتيجة مؤسسة قائمة أصلاً ، وتمارس نشاطها بعيداً عن البرلمان ، ويقول ديفرجيه (ديفرجيه ، 1980 ،13) ، " إن المنظمات التي تعمل على إنشاء أحزاب سياسية كثيرة ومتنوعة ، وليست القضية في تنظيم جدول محدد بها : إذ يكفي فيها ذكر بعض الأمثلة " ،ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

ـ النقابات العمالية :

ظهر دور النقابات العمالية واضحاً في تشكيل الكثيرمن الأحزاب الا ،شتراكية وظهر ذلك جلياً في الحزب الاشتراكي البريطاني ، الذي نشأ إثر قرار اتخذه مؤتمر النقابات العمالية عام 1899 م ، والقاضي بإنشاء تنظيم انتخابي (ديفرجيه ، 1899 م) .

ـ الكنائس والجماعات الدينية :

إن تاريخ البشرية مليء بالصراعات الدينية ، ففي هولندا ، ومع قيام الديمقراطية نشأت بعض الأحزاب الدينية ، ونرى ذلك واضحاً في عام 1897 م حين قامت مجموعة من البروتستانت بإنشاء حزب المسيحيين التاريخيين ، احتجاجاً على تعاون مع الكاثوليك المناوئين للثورة ، مما أدى إلى تدخل منظمات كاثوليكية لإنشاء أحزاب مسيحية يمينية ، عام 1914 م (المصري ،1986 ، 53) .

أما في فرنسا فقد كان دور الكنيسة ضعيفاً جداً ، إذ لم يظهرللسلطات الدينية أي دور يذكر في إنشاء الأحزاب السياسية .

ـ الجمعيات التعاونية والزراعية والهيئات المهنية الفلاحية :

عند دراسة الدور الذي لعبته الجمعيات التعاونية والزراعية والهيئات المهنية الفلاحية في نشأة الأحزاب السياسية ،نلاحظ أن هذا الدور لم يرتق إلى مستوى الدور الذي لعبته النقابات العمالية ، رغم أن أثرها في بعض الدول كأستراليا وكندا وسويسرا ، والدول الإسكندنافية ، كان واضحاً، حيث عملت هذه الجمعيات على تكوين جهاز انتخابي أو تحويل نفسها مباشرة إلى حزب سياسي (المعايطة ،1994، 14) .

ـ الجمعيات السرية :

أما الجمعيات السرية فغالباً كانت تسعى إلى تحقيق أهداف سياسية ، ولكنها لم تستطع أن تظهر على مسرح النشاط الانتخابي والبرلماني المحظورعليها ، لذا عملت على تحويل نفسها الى أحزاب سياسية ، فالحزب الشيوعي السوفيتي لم يكن سوى جمعية سرية تحول عام 1917م من حالة عدم الشرعية إلى تولي الحكم (المعايطة ، 1994 ، 15) .

ـ التجمعات الاقتصادية الكبرى والبنوك :

لا نستطيع معرفة الدور الذي لعبته التجمعات الإقتصادية الكبرى والبنوك في تشكيل الأحزاب السياسية ، لما كان يحاط بها من السرية ، الذي يجعل من الصعوبة الكشف عن الدور الذي تلعبه هذه الجماعات في تشكيل الأحزاب السياسية ،ولكن نجد أن الكثير من الكتاب السياسيين يؤكدون هذا الدور ، ويؤكد لنا التاريخ أيضاً أن نشوء حزب المحافظين الكندي عام 1854 م كان نتيجة هذه التجمعات (ديفرجيه ، 1980 ، 16) .

ـ المصالح الدولية :

لقد نشأت بعض الأحزاب السياسية لترعى مصالح دول مستعمرة نتيجة استعمار دولة لدولة أخرى ، حيث تقيم الدولة المحتلة علاقة مصلحية مع بعض الرموز في الدولة المستعمرة تطلب، منهم إنشاء حزب سياسي يخدم مصالحها عند نهاية الاستعمار ، ففي عام 1907 م

أنشيء حزب الأمة من كبار الملاك والأعيان في مصر بتأييد من الدوائر البريطانية ، وقد أراد اللورد كرومر المندوب السامي البريطاني في مصر من ذلك إيجاد مجموعة سياسية تمثل تياراً معتدلاً في مواجهة الحركة الوطنية آنذاك (الخطيب ، 1994 ، 332) .

وعند المقارنة بين الأحزاب ذات النشأة البرلمانية وبين الأحزاب ذات النشأة غير البرلمانية نجد أن هناك الكثير من الفروق بينها نذكر منها :

ـــ من حيث السلطة المركزية :

إن أهم ما يميز النوعين من الأحزاب مدى قوة السلطة المركزية ، فبالنسبة للأحزاب ذات النشأة البرلمانية فإن اللجان الانتخابية هي التي تنشيء السلطة المركزية للحزب السياسي ، فهي قائمة بالفعل وتعمل على الاحتفاظ بكامل سلطاتها ولا تتنازل للحزب عنها إلا بالقدر الأدنى للقيام بمهماته ، لذلك فهي تتميز باللامركزية في ممارسة سلطاتها ، على العكس من ذلك فالأحزاب ذات النشأة غير البرلمانية التي أنشأتها هيئات خارجية ،يقام فيها البناء من السلطة المركزية للحزب ، لذا تحتفظ لنفسها بأكبر قدر من السلطة ولا تتنازل عنها ، فتصبح مركزية السلطة

(كامل ، 1997 ، 32) .

ـــ من حيث مدى الاهتمام بالانتخابات :

أما من حيث مدى الاهتمام فنلاحظ أن هناك اختلافاً في درجة اهتمام كل منهم ، فالأحزاب ذات النشأة غير البرلمانية أقل اهتماماً بالانتخابات من تلك التي نشأت برلمانياً ، حيث إن الأحزاب ذات النشأة البرلمانية تعد كسب المقاعد في الانتخابات شغلها الشاغل ، بل هو أساس وجودها ، والهدف الأول الذي تسعى إليه ، أما الأحزاب ذات النشأة غير البرلمانية فأمر كسب المقعد لديها مهم ولكنه لا يصل إلى حد كسب المقعد عند الأحزاب ذات النشأة البرلمانية ،

فكسب المقعد وسيلة من الوسائل التي يستخدمها الحزب في تحقيق الأهداف بعيدة المدى (الخطيب ، 1994 ، 49) .

ــ من حيث التنظيم الحزبي :

إن الأحزاب ذات النشأة غير البرلمانية تكون أكثر تنسيقاً وتنظيماً من الأحزاب ذات النشأة البرلمانية ؛ وذلك لأن الأحزاب ذات النشأة غيرالبرلمانية تتميز بوجود هيئة سابقة عليها ، تعمل على التنسيق بين مختلف الفروع ، بينما الأحزاب ذات النشأة البرلمانية تلتزم بإيجاد روابط بين فروعها القائمة قبل تكوين الحزب ، تكون نوعاً ما قائمة على الروابط الشخصية (المصري ، 2003) .

ــ من حيث تأثير المجموعة البرلمانية :

إن تأثير المجموعة البرلمانية يختلف في كلا النوعين ،ففي الأحزاب ذات النشأة البرلمانية يلعب النواب دوراً مهماًفي قيادة الحزب ، فبالإضافة إلى عملهم النيابي نجدهم أعضاء في اللجنة المركزية ، وأيضاً أعضاء في أغلب اللجان ، ويرجع سبب ذلك إلى دور النائب في تأسيس الحزب ، الذي ظهر من الربط بين المجموعة البرلمانية واللجان الانتخابية ، أما الأحزاب ذات النشأة غير البرلمانية فلا يلعب النواب هذا الدور ، فكثيراً ما نرى أن الهيئة المركزية لهذا النوع من الأحزاب مختلفة عن الهيئة البرلمانية ، ونجد أيضاً أن الهيئة المركزية تُخضع الهيئة البرلمانية لسلطتها ورقابتها ، فأعضاء الهيئة البرلمانية لم يكن لهم دور في وجود الحزب ، بل الحزب دفع بهم إلى البرلمان (ديفرجيه ، 80 ، 17) .

المطلب الثاني :الجذور الحزبية في الفكر السياسي العربي و الإسلامي.

بالرجوع إلى ما قبل الإسلام نجد أن مبدأ الحكم الديمقراطي كان مطبقاً عند القبائل في الجزيرة العربية ، فكانت سمة العدل والمساواه واضحة بين أفراد القبيلة ،كما أن اختيار الزعيم "شيخ القبيلة " الذي يشرف على أحوالها كان يعتمد على مبدأ الشورى والحكمة ، ولما جاء الإسلام رسخ مفهوم الشورى نظرياً وعملياً على أسس راسخة ، وحدد كيفية اختيار الحاكم، واختيار أهل الحل والعقد ، كما حدد الضوابط الشرعية التي تحكم العلاقة بين الحاكم والمحكوم (الألباني ، 1983 ،430- 432) .

إن مصطلح التعددية السياسية والتعددية الحزبية في الفكر الإسلامي ، لم يظهر كمصطلح محدد كما ظهر في الفكر الغربي ، بل ظهر مبدأ الشورى كمصطلح دل على التعددية السياسية والمشاركة في الحكم ، فالشورى في الإسلام مصطلح مبني على المشاورة وتعدد الآراء والاجتهادات السياسية ، والمشاركة في الحكم .

وفي بداية الدعوة الإسلامية نجد رسول الله " صلى الله عليه وسلم " في كل غزواته يشاور المسلمين ويشاركهم في الأمر ، رغم أنه مؤيد من الوحي ، فعندما أسس أول دولة في الإسلام " دولة المدينة " طبق نظام الشورى من خلال وثيقة المدينة المنورة التي مثلت أول دستورللدولة ، التي حدد فيها علاقات المجتمع وحقوقه وحرياته وكل ما يهم المسلمين وجيرانهم .

وبعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وسلم) ، نشأ نزاع بين المهاجرين والأنصار، كاد يفتت وحدة المسلمين ، فقد انقسم المسلمون إلى ثلاث فرق (أحزاب) لكل منها مرشحها ، الفرقة الأولى كانت فرقة الأنصار وقد اختاروا سعد بن عبادة للخلافة ، والفرقة الثانية فرقة المهاجرين وقد أجمعوا بعد تشاور بينهم على اختيار أبي بكر الصديق ، أما الفرقة الثالثة

فكانت تتألف من آل البيت ومجموعة من الأمويين ، بالإضافة إلى طلحة بن عبدالله والزبير بن عوام ، وقد اختاروا علي بن ابي طالب كرم الله وجهه ، و حسم الأمر بالنهاية بين هذه الأحزاب على إختيار أبي بكر الصديق للخلافة ، وعلى إثر ذلك شكلت أول حكومة ائتلافية ،وبعد أن أصبح أبو بكر الصديق خليفة ، نشب صدام بين النظام القبلي العربي بالجزيرة العربية والنظام الإسلامي ، وكان هذا هو الانقسام الثاني حيث شكل تيارين ، تيار المرتدين وتيار التمسك بالإسلام(مونتغمري ،1981 ،18) .

ونجد أيضاً في التاريخ الإسلامي أن الحزبية ظهرت بعد استشهاد سيدنا عمر بن الخطاب ، وانقسام أهل الشورى إلى فريقين ، فريق يؤيد عثمان بن عفان وآخر يؤيد علي بن أبي طالب ، وبمعنى آخر انقسموا إلى حزبين حزب أموي وآخر هاشمي، وبعد استشارة أهل الحل والعقد ، حسم الأمر لصالح سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه ،كما أن الحزبية والانقسام ظهرتا بعد استشهاد سيدنا عثمان رضي الله عنه ، وظهورقرار التحكيم حيث اختلف الناس على من يخلفه (الخطيب ، 1994 ، 204) .

إن المتتبع لتاريخ الإسلام يرى الكثيرمن الاختلاف في الرأي والمعارضة داخل الأنظمة التي أعقبت الخلافة الراشدة ، وبالتحديد في العهد الأمويوالعهد العباسي ، فقد تعايش المسلمون مع كثير من الملل بعد الفتوحات الإسلامية ودخول أعداد هائلة في الإسلام، وتعددت القوى والآراء، الأمرالذي أصّل لمفهوم الحزبية في الإسلام ، فظهرت الفرق في التاريخ الإسلامي ، التي لم تكن آراء فكرية فقط ، وإنما كانت أحزاباً بالمعنى السياسي ، فللخوارج رأي فكري يسعون إلى تطبيقه في منهاج الحكم، وللشيعة أيضاً رأي يسعون إلى تطبيقه (الربيع ، 2004 ، 70 – 71).

ولقد ظهرت أيضاً مدارس فقهية في الإسلام ، فكان الاختلاف في الرؤية والمنهج ، وكان الاجتهاد ، الذي هو بحد ذاته إقرار بالتعددية السياسية ، فإذا جاز الاختلاف في فروع أمور الدين من خلال اجتهادات الفقهاء ، فالأولى تقبل الإختلاف في أمور الدنيا ، التي ماهي الإ إختلافات حول حلول للمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الناس ،وقد نقل غازي عن ابن القيم قوله : " فكما وسعت التعددية المذاهب الفقهية لا بد وأن تتسع الأحزاب السياسية التي تميزت بها حياتنا المعاصرة والحديثة بشكل ملحوظ " (غازي ، 1977 ، 25 – 26) .

أما في العصر الحديث فقد اختلف علماء المسلمين بين معارض ومؤيد للديمقراطية التي انبثقت عنها الأحزاب ؛ حيث يرى المعارضون أن مبدأ الديمقراطية يتنافى مع مبدأ الشورى الذي يحدد الحاكمية لله سبحانه وتعالى ، وأن الديمقراطية ما هي إلا فصل الدولة عن الدين ، أما المؤيدون فيرون أنه لا يوجد تعارض بين الديمقراطية والإسلام ، وبالتالي لا يوجد تعارض بين الحزبية والإسلام ،ويطرحون العديد من الحجج والبراهين ؛ ومنها أن القيم العليا التي تستند اليها الديمقراطية مثل : قيم الحرية والعدالة ، والمساواة والمشاركة والتسامح ،ومسؤولية الحاكم وعدم توريث السلطة ، واختيار الحاكم عن طريق الإرادة الشعبية ، ماهي إلا من صميم الإسلام، وأن الديمقراطية المعاصرة بما تضمنته من ضمانات وآليات ، هي أنسب السبل العصرية لتحقيق مقاصد الشورى الإسلامية وخاصة أن الإسلام لم يحدد شكل الحكم الذي يلزم به المسلمين ، في كل زمان ومكان ، بل وضع مبادىء عامة وترك ذلك للعلماء ،لذلك يرىأصحاب هذا الرأي أنه لا مانع من الأخذ بأساليب الديمقراطية وبالتالي بالحزبية ، ويؤكد أصحاب هذا الرأي أن الشورى ملزمة للحاكم ويطرحون تفسيراً للحاكمية ويميزون بين حاكمية الله سبحانه وتعالى المسيِّر للكون والآمر والناهي فيه ، وبين تشريع

المسلمين الذي يشمل العديد من الأمور الدنيوية التي تركت لاجتهاد علماء المسلمين ، ويؤكــد أصحاب هذا الرأي على أن السيادة في الإسلام للأمة ، فعند تولي الحاكم لمنصبه يتم باختيــار الأمة ، لذا يستمد سلطانه منها؛ ،حيث إن استمراره بالحكم يرجع إلى إرادتهــا فهــي التــي تختاره ، وهي التي تُقومُه ، وهي التي تعزله ، ويؤكد أصحاب هذا الــرأي ، أن الإســلام لا يرفض فكرة تعدد الأحزاب باعتبارها تحقق نفعاً في تطور المجتمعات الإسلامية ، ويؤكــدون أيضاً على أن الإسلام قَبِل التعدد في الاجتهاد قي أمور الدين ، وعرف التعدد في المــذاهب ، وبالتالي أولى أن يقبل التعدد في الرأي السياسي ، فتاريخ المسلمين عرف الكثير مــن الفــرق السياسية كالخوارج والشيعة والمعتزلة ، ويؤكدون على أن وجود الأحــزاب فــي الظــروف الحالية ضرورة لتقدم الأمة ولحرية رأيها، وضمان لها لعدم استبداد الحاكمين ، وشرطهم في ذلك أن تقوم الأحزاب على أُسس نابعة من روح الإسلام الحنيــف ، وأن لا تعمــل لجهــات معادية للإسلام .

من هنا ظهرالعديد من الجماعات والأحزاب الإسلامية ، التي وجدت في التعددية السياسية إطاراً سياسياً يجنب الشعوب الحكم الدكتاتوري ، وقالوا : إنها الوســيلة الــسلمية المناســبة والصحيحة لتداول السلطة (الألوسي ، 2006 ، 27 ــ 35) .

مما سبق نخلص إلى أن القبول بالديمقراطية لا يعني القبول بالنظام الغربــي الــديمقراطي ككل في الإسلام ، بل يأخذ منه القيم الأساسية التي تتفق ومبدأ الشورى ،فالإسلام لا يمنع من الأخذ بالتعددية السياسية أو الحزبية ، التي لا تدعو إلى تغير هوية الأمة وعقيدتها ودينها .

المبحث الثاني : مراحل التطور الحزبي في الأردن :

شهد شرقي الأردن حراكاً سياسياً ًمبكراً رغم الظروف التي عاشتها المنطقة بشكل عام والأردن بشكل خاص بسبب الإهمال إبان الحكم العثماني ، فحتى أواخر القرن التاسع عشر الميلادي لم تشهد أي عمل تنظيمي ، وبقيت المنطقة تعم بالفقر والجهل ، ولم تُعِرها الدولة العثمانية أي انتباه سوى بناء سكة حديد الحجاز وبعض الحاميات (عياد ، 1992 ، 8) .

وعلى أثر تغير الأحداث في المنطقة ، وقيام الحرب العالمية الأولى وانهيار الدولة العثمانية، أصبح الأردن جزءاً من الدولة السورية التي شكلها الأمير فيصل بن الحسين ، وبعد انهيار الحكم الفيصلي واحتلال الفرنسي لسوريا في تموز عام 1920 م ، خضعت الأردن للنفوذ البريطاني بموجب قرار سان ريمو، حيث شهدت الأردن حالة من الفراغ السياسي والإداري ، نشأت بموجبه حكومات متعددة حظيت بتشجيع من الحكومة البريطانية ، كحكومة السلط ، وحكومة إربد ، وحكومة الكرك .

ومع قدوم الأمير عبدالله إلى شرق الأردن عام 1921 م لنجدة أخيه الأميرفيصل في سوريا ، تدخلت بريطانيا استجابة لطلب فرنسي ، واتفقت مع الأمير بالعدول عن الذهاب إلى سوريا ، وطلبت منه تشكيل حكومة في شرق الأردن، وعلى إثر ذلك قام الأمير بتشكيل حكومة شرق الأردن ، تلاشت بموجبها الحكومات السابقة ، وتوحدت معها في تيار سياسي واحد رغم بعض الخلافات في بداية تأسيس الدولة الأردنية ، ولحاجة الأمير لقيادات سياسية لبناء الدولة الناشئة ، طلب من رشيد طليع وهو أحد القيادات السياسية لحزب الاستقلال السوري الذي تأسس في دمشق عام 1919 م ،بالقدوم إلى الأردن وذلك عام 1921م وتأسيس حزب سياسي ، ونتيجة لهذا الطلب قدم رشيد طليع إلى عمان ، وإثر وصوله اجتمع

بالاستقلاليين الموجودين في عمان آنذاك ، وأبلغهم رغبة الأمير عبدالله بتشكيل حزب سياسي ، وفعلاً تم تأسيس حزب الاستقلال العربي (عساف ، 1998 ، 33) .

فكان بتأسيس هذا الحزب بداية الحياة الحزبية في الأردن ولغاية دراسة الحياة الحزبية السياسية الأردنية تم تقسيمها الى اربع مراحل :

المطلب الأول : المرحلة الواقعة بين عام 1921م وعام 1946 :

مع تأسيس إمارة شرق الأردن ، ومع بداية العشرينيات من القرن العشرين ، شهد شرق الأردن نوعاً من التنمية السياسية على جميع الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ونتيجة للتنمية السياسية والتغيرات على المستوى الإقليمي والداخلي ، قام على الساحة الأردنية الكثير من الأحزاب السياسية ، التي جاء ترخيصها منذ فترة تأسيس الإمارة حتى عام 1928 م بموجب أحكام قانون الجمعيات العثمانية الصادر في آب عام 1909 م ، وبعد إصدار القانون الأساسي " الدستور " عام 1928 م أصبح ترخيص الأحزاب السياسية كجمعيات حسب ما جاء في المادة (11) التي تنص على " لجميع الأردنين الحرية في الإعراب عن آرائهم ونشرها ، وأن يعقدوا الإجتماعات معاً ، وأن يؤلفوا الجمعيات ويكونوا أعضاء فيها ، طبقاً لأحكام القانون (العدوان ، 2007 ، 184) .

في بداية تأسيس الإمارة ظهر حزب الاستقلال العربي، كما سلف ، الذي ساهم في بناء الإدارة الأردنية، واستلم العديد من رجالاته المناصب المدنية والعسكرية ، وكان أول رئيس وزراء لإمارة شرق الأردن من هذا الحزب (رشيد طليع) ، ولكن لسعي الحزب إلى مقاومة الاستعمار الفرنسي ، ضغطت بريطانيا على الأمير عبدالله للحد من نشاط الاستقلاليين ، مما أدى إلى مغادرتهم البلاد ، إلا أن العمل الحزبي لم يتوقف بإلغاء حزب الاستقلال ، فأسست العديد من الأحزاب السياسية منها: حزب العهد الأردني ، حزب اللجنة التنفيذية ،

جمعية الشرق العربي ، حزب الشعب الأردني ، حزب الحر المعتدل ، حزب العمال الأردني ، عصبة الشباب الأردني المثقف ، حزب التضامن العربي ،حزب اللجنة التنفيذية ، الحزب الوطني الأردني، حزب الإخاء الأردني ،جماعة الشباب الأحرار الأردنيين (مشاقبة ، 2005 ، 296- 288).

لقد ركزت الأحزاب السياسية في هذه المرحلة في برامجها وأهدافها على مقاومة الانتداب البريطاني والاستقلال ، والمطالبة بالحريات الشخصية وإطلاق حرية الرأي والتعبير ، والمطالبة بالمشاركة السياسية ، وإصلاح الجهاز الحكومي والإداري ، وبناء المؤسسات التشريعية .

و بالرغم من الأوضاع العامة السائدة في تلك المرحلة ، إلا أن الأحزاب السياسية شكلت مرحلة تحول سياسي ، وأدوات ضاغطة في معظم الأحيان وذلك لإيجاد شكل للحكم أكثر ديمقراطية وتعددية ،تسمح بإيجاد نوع من المشاركة السياسية لتحمل أعباء المرحلة ، ولعبت الأحزاب السياسية دوراً واضحاً في معارضة المعاهدة الأردنية ـ البريطانية لسنة 1928 م ،حين قامت أحزاب المعارضة بعقد المؤتمر الأول في عمان (برئاسة حسين الطراونة في مقهى حمدان) في 25 تموز 1928 م وذلك للاتفاق على خطة للعمل الوطني في المرحلة المقبلة ،وقد حضره حوالي (150) مندوباً من الأحزاب والزعماء والشيوخ والمثقفين الأردنيين.

وتبنى المؤتمر ميثاقاً وطنياً ظل لفترة طويلة منهاجاً سياسياً للمعارضة الأردنية ، واشتمل على العديد من البنود التي أكدت على ستقلال إمارة شرق الأردن ، وإنهاء الانتداب البريطاني واعتبار وعد بلفور القاضي بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين مخالفاً لعهود بريطانيا، ووعودها الرسمية للعرب ،وطالب المؤتمر بالفصل بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ،

وقد تلا هذا المؤتمر الكثير من المؤتمرات الوطنية التي ركزت على المطالبة بإصلاح قانون الانتخاب ، وإلغاء المعاهدة البريطانية ، وإطلاق الحريات العامة ، وتعديل الدستور (القانون الأساسي) ، والفصل بين السلطات (محافظة ، 1990 ، 76) .

ورغم ذلك نلاحظ أن الأحزاب السياسية في هذه المرحلة كانت عبارة عن تجمعات لبعض الشيوخ والوجهاء ، واتسمت بالتعدد وقصر العمر ، وظاهرة التنقل بين أعضائها من حزب لآخر واعتمادها على زعامات تقليدية ، وكانت تفتقر إلى العقيدة السياسية والتجربة العملية ، وعدم انتشارها بين أفراد الشعب بحيث بقيت تجمعات شخصية محدودة ، وفقدت الصلة بين الجماهير.

كما يلاحظ أن الدولة الناشئة الجديدة لم تكن مهيأة لحياة حزبية حقيقية ،خاصة أن تبلور العمل الحزبي يرتبط بدرجة معينة من " التحديث " و " التنمية "، بحيث تصبح الأحزاب من زاوية معينة " البعد السياسي للتنظيم " الذي يُعَدُ بدوره إحدى سمات المجتمع الحديث ، الذي يتوفر فية لدى الشعب ، القدرة على بناء أشكال تنظيمية كبيرة تتسم بالمرونة ، والقدرة على القيام بالوظائف الجديدة ، التي تستلزم المجتمعات الحديثة القيام بها .

وبسبب ظروف مرحلة التأسيس وضعف الوعي السياسي في المجتمع ، وممارسة سلطة الانتداب ، وسيطرة الحكومة على كامل السلطات (التنفيذية والتشريعية والقضائية) ، والمرجعية العشائرية لأعضاء الأحزاب ، وغياب قيم الديمقراطية والتعددية السياسية في المجتمع ، وغياب السلوك الديمقراطي داخل الأحزاب نفسها ، وعدم تنظيمها على أسس فكرية واضحة ، وعدم وضوح أهدافها لكثرة تحولها من المعارضة إلى التأييد ، فقد أدت هذه الظروف وغيرها الكثير إلى محدودية تأثير الأحزاب السياسية ، في مجال التنمية السياسية بكافة جوانبها، ولكن هذا لا ينفي أنها شكلت أرضية إستفادت منها المرحلة التي تلتها .

المطلب الثاني : المرحلة الواقعة بين عام 1946 م وعام 1957 م :

مرت الحركة السياسية في هذه المرحلة بمحطات كثيرة تزودت من بعضها بأسباب النضج والاندفاع ، ومن بعضها الآخر بأسباب التوقف والمراجعة ،حيث شهدت هذه المرحلة الكثير من المنعطفات والظروف ، في المنطقة العربية بشكل عام والأردن بشكل خاص ، فبداية المرحلة كان الاستقلال ، وكان قيام المملكة الأردنية الهاشمية ،وكان الاحتلال الصهيوني للجزء الأكبر من فلسطين عام 1948م ، وما تبعها من هجرات أثرت على التركيبة السكانية الأردنية التي كان من نتائجها قيام وحدة الضفتين عام 1950م ، فتطورت الحياة السياسية ، وأصبحت القضية الفلسطينية مركز النشاط السياسي للأحزاب ، ثم صدر دستور عام 1952م ، وقانون الأحزاب السياسية ، ونتيجة لذلك تقاسمت المنطقة الكثير من التيارات السياسية ، فالقومية العربية كانت واضحة في تلك الفترة بما فيها الناصرية والبعثية ، وبرزت أيضاً على الساحة تيارات إسلامية كانت نتيجة إفرازات المرحلة السابقة ، كما أن المد الشيوعي ظهر جلياً في المنطقة وقد جاء امتداداً للمد الشيوعي السوفييتي ، ونتيجة لهذه الظروف، ولكون الأردن في قلب الحدث وللعلاقة الجديدة في فلسطين ، وللانفتاح الديمقراطي الذي تبناه النظام السياسي الأردني ، نشأت أحزاب سياسية أردنية ذات امتداد خارجي (الحجاج ، 2001 ، 47 – 48) .

لعبت الأحزاب السياسية دوراً بارزاً في التعبئة السياسية الشعبية ، ونجحت في القيام بدورها على أكمل وجهه من خلال استخدام الوسائل المكتوبة والمقروءة من صحف ومجلات وملصقات،و في تثقيف الشارع وتحريكه ،وعملت أيضاً على خلق وعي سياسي لدى أعضائها ومؤازريها، ، وقد لعبت بعض الدول العربية دوراً بارزاً في ذلك الحين ، من خلال

وسائلها المسموعة والمكتوبة ،على تحريك الشارع الأردني نحو معارضة النظام وسياساته، وكذلك دعم بعض الأحزاب مالياً ومعنوياً .

تُعَدُ الأحزاب السياسية التي تم تأسيسها في هذه المرحلة من أهم الأحزاب السياسية ، فقد كانت الأحزاب في المرحلة السابقة ترخص من قبل قانون الجمعيات العثماني ، وبعد صدور دستور عام 1952 م ، الذي نص على حق الأردنيين في تأليف الأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ، ووسائلها سلمية ، وذات نظم لا تخالف الدستور ، وبناءً على هذا النص الدستوري صدر قانون الأحزاب السياسية لعام 1954 م ، الذي نظم عمل الأحزاب السياسية وكيفية ترخيصها .

وتشكلت في هذه المرحلة العديد من الأحزاب السياسية العقائدية ، التي كانت ممنوعة من العمل ومن النشاط السياسي ، وقد توزعت هذه الأحزاب على أربعة تيارات (العدوان 2007، 256 – 291) :

- الأحزاب الدينية : تمثلت الأحزاب السياسية الدينية بجماعة الإخوان المسلمين ، وبحزب التحرير الذي انشق عن جماعة الإخوان المسلمين التي تشكلت في الساحة الأردنية عام 1945 ، واهتمت بالمفاهيم الإسلامية من خلال النشرات والمطبوعات والصحف والكتب، وتأرجحت علاقتها مع النظام بين التأييد والمعارضة حسب مقتضيات الأحداث ، واهتمت الجماعة أيضاً بالحياة العامة ، وساهمت في تطور العملية السياسية على الساحة الأردنية ، وإنجاح التعدد الحزبي في الحياة البرلمانية.

أما حزب التحرير فقد تقدم بطلب للترخيص عام 1952 م ، ولم تتم الموافقة له على ذلك ، بسبب تعارض مبادئه مع النظام السياسي ، حيث يرى الحزب أن الأنظمة السياسية العربية غير شرعية ؛ لأنها تحكم بأنظمة الكفر وأحكامه ، وترتبط بالاستعمار الغربي ، و

بالرغم من مقاومة الحكومة للحزب إلا أنه مارس نشاطه بشكل سري مستخدماً المساجد ، وقد ترك أثراً سياسياً واضحاً في مرحلة الخمسينيات من القرن العشرين ، وساهم في تطور العمل السياسي والتعددية السياسية على الساحة الأردنية وفاز بمقعد في المجلس الخامس .

- الأحزاب القومية :

تمثلت هذه الأحزاب بالعديد من الأحزاب السياسية منها :حــزب البعــث الاشــتراكي ، وحزب القوميين العرب ، وقد ركزت هذه الأحزاب على إقامة نظام ديمقراطــي برلمــاني ، وإجراء انتخابات برلمانية حرة ونزيهة،وإلغاء المعاهدة البريطانية ، والدعوة إلى الاســتقلال والتحرر، والعوة إلى الوحدة العربية،و تحرير الأراضي الفلــسطينية المحتلــة ، و إطــلاق الحريات العامة ، وإيجاد التشريعات والقوانين الناظمة ، ونشر الوعي ، والمحافظــة علــى الوحدة العربية ،وتوحيد الرعاية الصحية والاجتماعية .

– الأحزاب اليسارية :

تمثلت الأحزاب الشيوعية بالحزب الشيوعي الأردني ، وحزب الجبهــة الوطنيــة ،وقــد هدفت الأحزاب الشوعية إلى إلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية ، وإطلاق الحريــات العامــة ،ودعت إلى الاستقلال والتحرر من السيطرة الاستعمارية ، والدعوة إلى الوحدة العربية ، كما طالبت الحكومة بعدم الدخول في حلف بغداد .

- الأحزاب الوسطية :

تكونت في تلك المرحلة العديد من الأحزاب الوسطية منها : حــزب الأمــة، الحــزب العربي الدستوري ، وقد جاءت برامج هذه الأحزاب ، مؤيدة للنظام الملكي الدستوري النيابي القائم على فصل السلطات ، و تحرير الوطن العربي كاملاً من الاســتعمار، والــدعوة إلــى

الوحدة العربية ، والتنويه بالخطر الصهيوني ، وتحريــر الأرض الفلــسطينية ، والاهتمــام بالشأن الداخلي الأردني من جميع جوانبه.

ونتيجة قيام حلف بغداد عام 1955 م الذي وقِعَ من قبل تركيا والعــراق وبريطانيــا بمبــادرة أمريكية من أجل الوقوف أمام المد الشيوعي في المنطقة ، ولرغبة الأردن بالانــضمام إليــه تعددت الآراء داخل الحكومة الأردنية مما أدى إلى انقسامها، واســتقالة أربعــة وزراء مــن المعارضين ،ونتج عنه استقالة الحكومة بشكل كلي ، وشكلت بعد ذلك حكومة أخرى برئاســة هزاع المجالي ، وقد استقالت أيضاً بعد انسحاب ثلاثة من أعــضائها ،وقــد عملــت هــذه الظروف خلق نوع من عدم الستقرار السياسيي مما أدى إلى اندلاع المظاهرات في الــشارع الأردني

(المشاقبة ، 2005 ، 305 – 307) .

وفي الانتخابات النيابية التي جرت عام 1956م ، صــعدت معظــم التيــارات الحزبيــة الموجودة في الساحة الأردنية إلى البرلمان ، تَمّ على إثرها تداول السلطة من قبــل الأغلبيــة البرلمانية ، وذلك لأول مرة في تاريخ الدولة الأردنية وشكلت حكومة برلمانية عــام 1956 م برئاسة سليمان النابلسي الأمين العام للحزب الاشتراكي الأردني الذي لم ينجح هو شخصياً في الانتخابات.

ونتيجة للخلاف الشديد الذي وقع بين الملك ورئيس الحكومة ، الذي على ما يبــدو وقــع تحت تأثير الأفكار العقائدية ، خاصة ذات التوجه القومي في مواجهة نظام الحكم ، فلم يستطع رئيس الحكومة آنذاك التوفيق بين ماهو مطلوب منه كرئيس حكومة تجاه نظام الحكم ، وخطه السياسي الداخلي والخارجي ، وبين ماهو مطلوب منه كرئيس حكومة ائتلافية تــضم أحزابــاَ عقائدية ويسارية وقومية ،وتوجهاتها المناهضة لنظام الحكم ، ومحاولة توجيه السياسة الداخلية

والخارجية بعيداً عن نظام الحكم ، وفي هذا الصدد يقول الملك حسين : " حاولت لفت نظـر رئيس الوزراء بعبارات شديدة اللهجة إلى الأخطار والتهديدات التي جعلتها الـشيوعية تحـوم فوقنا، ولأصر أيضاًعلى قناعتي بأن الأردن ينبغي أن يسلك طريقاً مختلفاً إذا أرادت بلادنا أن تواصل الدفاع عن نفسها ،لكن رئيس الحكومة وأصحابه قرر دعم الشيوعية في الأردن بكـل الوسائل" (الحسين ، 1975 ، 123) .

كما أن خطابات رئيس الحكومة كان فيها الكثير من المدح لجمال عبد الناصر، ففي إحدى الخطابات استغرق رئيس الحكومة أربعين دقيقية في الثناء والمـدح لجمـال عبـد الناصـر وسياساته، دون أن يشير إلى دور الأردن ونظامه السياسي ، مما أغضب الملك كثيراً ، فطلب من الحكومة الاستقاله ، وفعلاً استقالت بعد مضئ ستة أشهر من تشكيلها وذلك عام 1957م (الحسين ، 1975 ، 118) .

ونتيجة استقالة الحكومة اندلعت أعمال العنف والشغب والاضـطرابات ، معظـم منـاطق المملكة ، وعقدت المعارضة الاجتماعات والمهرجانات الكبـرى ، مطالبـةً بعـودة حكومـة النابلسي، وفعلاً استطاعت المعارضة أن تسيطر على الشارع الأردني نتيجة التعبئة الواسـعة ،فانقسمت بعض الوحدات العسكرية بين مؤيد ومعارضٍ لنظام الحكم، مما أحدث تمـرداً فـي معسكرات الزرقاء ضد النظام الملكي ، وحصل صدام بينها لم ينتهي إلا بسيطرة الملك علـى مجريات الأمور ، وتم على إثر ذلك اعتقال بعض قادة الأحزاب السياسية المعارضـة ، وتـم حظر الأحزاب السياسية ، وأعلنت الأحكام العرفية وذلك بموجب المادة 125 مـن الدسـتور الأردني منهية بذلك فترة الانفراج الديمقراطي ، فكانت بداية مرحلة جديدة .

وعند تقويم هذه المرحلة ، نجد أن التعددية السياسية في الأردن وما يرتبط بها من مبـادئ ، كالتنظيم الحزبي ، وحرية الرأي والتعبير وحرية الاجتماع ، طرحت بـشكل فعلـي علـى

الساحة السياسية الأردنيةعلى مستوى نظام الحكم ، وعلى مستوى مؤسسات الدولة ،نتج عن ذلك انتخابات نيابية على أساس المنافسة الحرة ،وقيام حكومة ائتلافية ، لكن المصاعب والتحديات الداخلية والخارجية أدت إلى إنهاء هذه المرحلة بشكل سلبي .

أما الأحزاب السياسية في هذه المرحلة ، التي جاءت نتيجة للظروف السياسية التي عاشتها المنطقة ،نجد أن عضويتها اقتصرت على فئات وشرائح اجتماعية معينة كالأثرياء والوجهاء والاقتصاديين ، ولم تشتمل على أفراد من الطبقة الوسطى من المجتمع الأردني ، إذ إن الأصل في دور أي حزب سياسي أن يخترق البنى الاجتماعية كافة ، ونلاحظ هذا واضحاً في الحزب العربي الستوري ، الذي تألفت هيئته التأسيسة من الأعضاء المنتخبين في مجلس النواب الرابع عام 1954 م ،ومن بعض الوزراء السابقين ،كما أن هذا كان ظاهراً في الحزب الوطني الشتراكي الذي كانت هيئته التأسيسية مكونة من بعض السياسيين والنواب السابقين والمتنفذين بالحياة الاجتماعية والعشائرية ، ويظهر هذا أيضاً في حزب حركة القوميين العرب الذي اهتم بالنخبة وتركيبها الاجتماعي في عناصره (العدوان ، 2007 ، 289).

كما يلاحظ أن الأحزاب السياسية في هذه المرحلة اتسمت بضعف التنظيم وعدم تماسك وترابط حلقات الحزب ، ويعلق سليمان النابلسي رئيس الوزراء الأسبق على هذه المرحلة بالقول: : " أنه لم يكن ولا الأحزاب السياسية التي تتعامل معه ولا الحزب الاشتراكي في مستوى التحدي ... نحن خسرنا لأننا لم نكن منظمين ، وبلا مخطط واضح ، لم ندرك طبيعة المخطط الذي يواجهنا ، ولم يكن الرجال الذين معي بمستوى تلك الأحداث " (العدوان ، 2007 ، 386 -387) .

ومع أن الأحزاب السياسية قد ركزت في برامجها السياسية على القضايا المتعلقة بالتغير الاجتماعي ، وعمليات التنشأة الاجتماعية ، والتنمية الاقتصادية ، إلا أنه عند التطبيق لم

تتبلور مطابقة برامجها مع أرض الواقع ، بل شغلت نفسها بالجانب السياسي المتمثل بمحاربة الستعمار ، والنظم الرجعية ، والوحدة العربية ، وتحرير فلسطين ، مما أعطى النظام السياسي نوعاً من التبرير في حظر الأحزاب السياسية .

المطلب الثالث: المرحلة الواقعة بين عام 1957م وعام 1989م .

بعد إجراء الانتخابات النيابية في المملكة الأردنية عام 1956م ، على أساس حزبي ، تم تشكيل حكومة ائتلافية من أحزاب المعارضة عملت على إطلاق الحريات العامة للأحزاب السياسية ، مما زاد من فاعليتها وتأثيرها على الشارع الشعبي وبدأت تنحى منحى المعارضة الفاعلة لسلطة الملك ، ونتيجة لذلك تولد شعور لدى الملك أن هذه الحكومة تستقل عن سلطته وتدفع بالأردن إلى غير طريق الاعتدال ،وأن هذه الحرية وهذه الاستقلالية تهدد نظام الحكم ، وتهدد أمن الوطن ، خاصة بعد تدخل الجيش في السياسة ، فطلب الملك من الحكومة الاستقالة .

في 10 نيسان 1957م استقالت الحكومة ، و تبعها في 25 نيسان 1957م صدور قرار بحل الأحزاب السياسية في البلاد واعتبارها خارجة عن شرعية النظام السياسي الأردني ، وبذلك أصبح العمل السياسي الحزبي على الساحة الأردنية محظوراً ، حيث قدمت الحكومة عدداً من التبريرات لحظر الأحزاب السياسية منها(نقرش ، 1991 ، 86):

1- أن العديد من الأحزاب السياسية التي نشأت بموجب الدستورالذي ينص على أن نظام الحكم نيابي ملكي وراثي ، كانت تعمل ضد النظام محاولة قلبه، وبالتالي فقد كانت الأحزاب خصماً للنظام وليست شريكاً له .

ويلاحظ ذلك من خلال عدة ظواهر برزت على مجموعة من الأحزاب السياسية ، فحزب حركة القوميين العرب في بداية تأسيسه ركز على الوسائل والأساليب ذات الصبغة

العسكرية ، وأساليب العمل الجماهيري ، وعملية التحضير الواسعة للثورةعلى النظام ، كما ويلاحظ أن توجهات حركة القوميين العرب لم تتسم في الحفاظ على العلاقة الودية سياسياً وفكرياً مع النظام السياسي الأردني ، وظهر ذلك من خلال المنشورات والكتابة على الجدران ، أما حزب البعث العربي الاشتراكي الذي تم إنشاؤه عام 1952 م ، بقرار من محكمة العدل العليا نتيجة عدم ترخيصه من مجلس الوزراء ، فقد سار على نفس خطة العمل التي رسمت له في سوريا وقد كانت تسير في اتجاهين ، الاتجاه الأول يتمثل في الوصول إلى البرلمان عن طريق الانتخابات ، والاتجاه الثاني يتمثل في التغلغل في صفوف القوات المسلحة ، وقد فسر هذا بأنه خطوة للانقلاب على نظام الحكم .

2- أن الأحزاب السياسية مارست التخريب الفكري ،وشرعت في التخريب المادي وقد ظهر هذا من خلال الشغب والاضطرابات التي عمت جميع مناطق المملكة ، ومن خلال المنشورات التي وزعت من قبل الأحزاب ، والتي طالبت بعودة حكومة النابلسي .

3- أن الأحزاب مارست نشاطات سرية، وحصلت على تمويل من الخارج ،وظهر هذا جلياً في الحزب الشيوعي الأردني ، الذي كان يحصل على التمويل من الحزب الشيوعي السوفيتي لدعم المطبوعات والمنشورات والقيام بنشاطات أخرى لنشر أفكاره وتوجيهاته (العدوان ، 2007 ، 284) .

مرت الأحزاب السياسية بعد الحظر بالكثير من المنعطفات ، فقد قامت الأحزاب غيراليسارية بحل نفسها ، وأما الأحزاب اليسارية فأخذت تعمل بالسرمنذ ذلك الحين وحتى أوائل التسعينيات من القرن العشرين.

ونتيجة للحظرعملت الأجهزة الأمنية على اضطهاد الأحزاب السياسية ،وحاصرت نشاطاتها السرية ، ولاحقت أعضاءها ، وشوهَت صورتها في نظرالمواطنين ، وعملت على فصل منتسبيها

من الوظائف الحكومية ، كما قام النظام السياسي في أوائل الستينيات بعملية استقطاب الكثير من أعضائها وتجنيدهم في صفوف الحكومات المتعاقبة ، مما كان له إنعكاس على إتجاهات المواطنين نحو العمل الحزبي ، حيث ظهرت هذه القيادات كأنها تخلت عن شعاراتها ومبادئها التي كانت تطرحها في مقابل حصولها على هذه المكاسب ،ونتيجة لذلك لم يكن لهذه الأحزاب التي كانت تعمل في السر أي دور فاعل في الحياة السياسية .

وفي هذه المرحلة انضوى العمل الحزبي تحت مظلة النقابات المهنية ، وظهرت الصراعات الحزبية داخل النقابات ، مما سبب ضعف النشاط المهني على حساب المعارضة السياسة للحكومة ، فكان لهذا الدور أكبر الأثر في التحول الديمقراطي ،وتعبئة الرأي العام في كثير من القضايا الوطنية.

المطلب الرابع : مرحلة الانفراج الديمقراطي " المرحلة الواقعة من عام 1989م إلى عام 2008 م" .

تواصلت التغيرات التي شهدها العالم في أواخر القرن العشرين ، وألقت بظلالها على شعوب الأرض كافة ، حيث شهد العالم أوضاعاً سياسية جديدة ، وتحولاً نحو الديمقراطية ، بدأت ملامحه تتبلور منذ منتصف السبعينيات وأوائل الثمانينيات ، وتأكدت في التسعينيات من القرن الماضي ، واحتلت الديمقراطية اهتمام النظم السياسية العالمية مع الاختلاف في تفسيرها من نظام لآخر ، وخاصة أن مفهوم الديمقراطية يحتاج إلى قيم مجتمعية وثقافة سياسية لدى المواطن والأنظمة السياسية ، ويحتاج أيضاً إلى مؤسسات ديمقراطية فاعلة مثل : الدستور ، والمجالس النيابية ، والانتخابات الدورية، والأحزاب السياسية ، وحرية الصحافة ، واستقلال القضاء ، وأن وجود ديمقراطية حقيقية يعني : أن تُحترم هذه المؤسسات وتُفعَل ، وأن تُقبل

التعددية السياسية والفكرية ، وأن تُحترم إرادة الأغلبية ، وأن يُنظر للإنسان كإنسان وتحتـــرم إنسانيته وتصان حقوقه .

أما بالنسبة للأردن فقد انعكست ظاهرة التحول للديمقراطيـــة بـــصورة واضـــحة أواخـــر الثمانينيات من القرن العشرين بعد سنوات انقطاع طويلة ، رافقها الكثير من تجاوزات السلطة التنفيذية التي انفردت باتخاذ القرارات ، مما تسبب في حـــدوث أزمـــات ماليـــة واقتـــصادية وإجتماعية ، انعكست في معظمها على فئات الشعب .

ففي نيسان عام 1989 م بدأت الاحتجاجات وعمت الاضطرابات والتظـــاهرات الـــشعبية معظم مناطق المملكة ،وخاصة في مناطق الجنوب ، و لعدة عوامل منها ماهو داخلي كالعامل الاقتصادي الذي مر به الأردن والمديونية التي تجاوزت ثمانية مليارات دولار ، والبطالة التي تجاوزت12% حسب الإحصاءات الرسمية(المـــصالحة ، 1999، 80) ،والعوامـــل الـــسياسية الداخلية من تهميش وأحكام عرفية ومصادرة للحريات ومنها ماهو خارجي كانهيـــار الاتحـــاد السوفستي الذي كان من نتائجه ظهور نظام القطب الواحد ، وتفرد أمريكا في الساحة العالمية، ومطالبتها بالديمقراطية والإصلاح السياسي، ، تفاعلت بعضها مع البعض ، فـــدفعت القيـــادة السياسية في الأردن إلى القيام بخطوات ملموسة لملء الفراغ السياسي فـــي الـــبلاد ، وذلـــك باستئناف الحياة البرلمانية والحزبية ، ومشاركة الجماهير في اتخاذ القرار .

من هنا كان لا بد من دخول مرحلة جديدة تحرص على تبني الديمقراطية بكل مفاهيمهـــا ، وتم تحديد يوم (8-11- 1989) موعداً لإجراء الانتخابات النيابية من أجل انتخاب مجلـــس النواب الحادي عشر ، ليقوم بوظيفته التشريعية والرقابية ضـــمن الدســـتور ، وفعـــلاً جـــرت الانتخابات وشاركت الأحزاب السياسية في هذه الانتخابات في قوائم حزبيـــة ، بـــالرغم مـــن استمرار حظرها قانونياً ، وغضت الحكومة الطرف عنها ، فاستطاعت بذلك أن تحصل علـــى

مقاعد في هذا المجلس بلغ عددها (29) مقعداً من أصل ثمانين (مديرية الدراسات والأبحاث ، مجلس الأمة الأردني ، 1993 ، 24) ، وقد عمل النواب الحزبيون بقوة داخل مجلس النواب الحادي عشر ،ونتيجة لاختلاف الرؤية السياسية في بعض القضايا بينهم وبين الحكومة ، سعت الحكومة إلى سياسة الاحتواء والاستيعاب ، فقلدت بعض رموز القيادات الحزبية مناصب وزارية ، إلا أن الأحزاب السياسية ضغطت على الحكومة وطالبت بالعديد من القوانين التي تؤسس لمرحلة من المشاركة السياسية ، وفعلاً تم اتخاذ العديد من القرارات من أهمها (العزام ، 2006 ، 370) :

1- إلغاء الأحكام العرفية في 30 – 3 – 1992م التي فرضت على البلاد اعتباراً من 5 – 6 – 1967م .

2- إلغاء قانون الدفاع الذي حكم البلاد اعتباراً من عام 1939م وقد ألغي هذا القانون بقانون رقم 13 – لسنة 1992م .

3- إقرار قانون الأحزاب السياسية رقم 32 لسنة 1992 م الذي بموجبه أجيزت العديد من الأحزاب السياسية بعد أن استمر حظرها فترة طويلة .

4- إعطاء صلاحيات أوسع للقضاء بموجب قانون محكمة العدل العليا .

5- إصدار قانون جديد للمطبوعات والنشر رقم 10 تاريخ 1993 م .

6- إصدار قانون الانتخاب رقم 22 لسنة 1986 م المعدل لعام 1989 م .

وبالنسبة لقانون الأحزاب السياسية رقم 32 لسنة 1992م ، فقد اشترط أن لا يقل عدد الأعضاء الراغبين في تأسيس حزب عن (50) عضواً ،وأن لا يقل عمر العضو المؤسس عن (25) ، وأن يمارسوا نشاطهم بالوسائل السلمية لتحقيق أهدافهم وغاياتهم ، ضمن إطار القانون والدستور ،وحظر القانون العمل السري للأحزاب ، ونص على إمكانية تفتيش مقار

الأحزاب والاطلاع على سجلاتها من قبل الحكومة ممثلة بوزارة الداخلية ، كما عامل أموال الحزب معاملة الأموال العامة للدولة (قانون الأحزاب السياسية رفم 32 لعام 1992 م) .

وقد نصت المادة 21 من القانون على أهم المبادئ والقواعد التي يتعين على الحزب التقيد بها عند ممارسة أعماله وهي :(قانون الأحزاب السياسية رقم 32 لعام 1992 / ، المادة 21) :

1 – الالتزام بأحكام الدستور واحترام سيادة القانون .

2 – الالتزام بالتعددية السياسية في الفكر والرأي والتنظيم .

3 –الالتزام بالمحافظة على استقلال الوطن وأمنه وصون الوحدة الوطنية .

4– الالتزام بنبذ العنف وعدم التفرقة بين المواطنين .

5 – الالتزام بعدم الارتباط التنظيمي أو المالي بأي جهة غير أردنية أو عمل أو نشاطات بناء على توجيهات خارجية .

6 – الامتناع عن التنظيم أو الاستقطاب الحزبي في صفوف القوات المسلحة ، وأجهزة الأمن العام والدفاع المدني والقضاء ، أو إقامة تنظيمات عسكرية أو شبه عسكرية .

7 – عدم استخدام مؤسسات الدولة ، ومؤسسات التعليم للتنظيم الحزبي .

بعد صدور هذا القانون ودخول الأردن في مرحلة جديدة من الانفراج واالإنفتاح الديمقراطي لم تعد هذه الأحزاب تعمل في السر ، بل بدأت العمل العلني في وضح النهار ، ونشأت أحزاب أخرى وليدة المرحلة ، وذلك نتيجة وجود مناخ ديمقراطي هيأ لها الانتشار ،وقد كان عدد الأحزاب في ذلك الوقت (24) حزباً سياسياً ،تناقص إلى (23) حزباً سياسياً في عام 2000 م ، وفي عام 2001 وصل عدد الأحزاب السياسية المسجلة إلى (24) حزباً ، ثم وصل عددها في عام 2004 م إلى (31) حزباً تمحورت في أربعة تيارات سياسية هي (المشاقبة ، 2005 ، 312 ـ 313) :

1 – التيارالقومي : يركز هذا التيار على وحدة الأمة العربية في جميع المجالات ويمثل الأحزابالآتية : حزب البعث العربي الاشتراكي ، حزب البعث العربي التقدمي ، حزب جبهة العمل القومي .

2 – التيار اليساري : يركز هذا التيار على المبادئ الأيدولوجية الماركسية ويمثل الأحزاب الآتية : الحزب الشيوعي الأردني ، حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد) ، حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني ، الحزب الديمقراطي الوحدوي الأردني ، الحزب التقدمي ، حزب الحركة القومية الديمقراطية الشعبية .

3 – التيار الإسلامي : يركزهذا التيارعلى مبادئ الإسلام ويدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في جميع مناحي الحياة ويمثل الأحزاب الآتية: حزب جبهة العمل الإسلامي ، حزب الحركة العربية الإسلامية (دعاء) .

4 – التيار المحافظ (تيار الوسط) : يركز هذا التيار على مبادئ عامة وطنية لا تنتظمها عقيدة أو فكرة واحدة مثل : الإيمان بالديمقراطية ، والحريات العامة ، والتعددية السياسية ويتمثل هذا التيار بالأحزاب الآتية: الحزب الوطني الدستوري ، حزب المستقبل ، حزب السلام الأردني ، حزب الأرض العربية ، حزب الأنصار العربي الأردني ، حزب الأمة ، حزب العمل الأردني ، الجبهة الأردنية الدستورية ، حزب النهضة (الدعجة ، 2005 ، 148).

في عام 1993 م بعد صدور قانون الأحزاب السياسية جرت الانتخابات النيابية لمجلس النواب الثاني عشر على أسس حزبية ؛ إذ شارك فيها (20) حزباً ، وتم ترشيح (57) مرشحاً حزبياً ، نجح منهم (19) عضواً فقط ، أي بفقدان أكثر من (11) مقعداً من حصتهم السابقة من إجمالي عدد النواب الحزبيين (الدعجة ، 2005، 150) .

يعزى سبب تراجع أحزاب المعارضة إلى قانون الصوت الواحد ، الذي أقرتـه الحكومـة بهدف التحكم بنتائج الانتخابات النيابية ، وقد أثر هذا القانون بدوره على المعارضة ، فعملـت على تقليص عدد مرشحيها خوفاً من تشتيت الصوت المؤيد لها ، وقد ظهرت العـشائرية فـي هذه الانتخابات على حساب تفعيل الحياة الحزبية ، مما قلص من فـرص التنميـة الـسياسية والديمقراطية .

وفي انتخابات المجلس النيابي الثالث عشر ، قاطعت بعض الأحزاب السياسية الانتخابات، مبررةً ذلك بتراجع الحكومة عن الديمقراطية ، وذلك من خلال إصدارها العديد من القـوانين الدائمة والمؤقتة بهدف تحجيم الأحزاب السياسية (المصري ، 2001 ، 33 ــ 40) .

تعاقبت الانتخابات النيابية بعد ذلك و تخللها بعـض الانقطاعـات ،وشـاركت الأحـزاب السياسية بمجملها مع تراجع مستمر لتمثيل الأحزاب السياسية فـي هـذه المجـالس ، وعنـد النظرإلى نتائج المجالس النيابية المتعاقبة وإفرازاتها الانتخابية ، نجد أن الصبغة العشائرية هي الأبرز رغم وجود بعض القيادات الحزبية التي استطاعت الوصول إلى مجلس النـواب ،وقـد بررت الأحزاب السياسية هذا التراجع إلى إصدار العديد من القوانين المحجَمة للديمقراطية من قبل الحكومة،وإلى تَدخل الحكومة في العملية الانتخابية من خلال التـضييق علـى مرشـحي أحزاب المعارضة في الحملات الانتخابية، ومنعها من عقد المهرجانـات الخطابيـة ،أو مـن خلال التدخل بالعملية الانتخابية مباشرة كما جرى في انتخابات مجلس النواب الخامس عـشر حين اتهمت المعارضة الحكومة بتزوير إرادة الشعب من خلال صناديق الاقتـراع (هيـومن رايتس ، 2008 ، 3) .

هكذا نرى أن الحكومة تراجعت عن الإصلاح السياسيي ، وعن العملية الديمقراطية برمتها ، فأصدرت العديد من القوانين التي أضعفت من عمليـة التنميـة الـسياسية ، فمـثلاً قـانون

المطبوعات والنشر الذي صدر عام 1993 م ،و نظم حرية الصحافة والتعبير والكتابة والصحف اليومية والأسبوعية ، يُعَدُخطوة ابجابية نحومزيد من التنمية السياسية ، إلا ان الحكومة تراجعت عنه ، فقامت بتعديل هذا القانون ، وأصدرت قانوناً جديداً عام 1999م ، مقيدة بذلك حرية الصحافة ومتراجعةً عن الإصلاح السياسي ، ونلاحظ أيضاً أن الحكومة قامت بتعديل قانون الأحزاب السياسية الذي صدر عام 1992 م ، بإصدارها لقانون رقم 19 لسنة 2007 م الذي نصت فيهالمادة الخامسة على أن لا يقل عدد المؤسسين لأي حزب عن (500) عضوعلى أن يكون مقر إقامتهم المعتاد في خمس محافظات على الأقل بنسبة 10% من المؤسسين لكل محافظة ، وعُدَ هذا من قبل الأحزاب تراجعاً عن الديمقراطية ، كما أن قانون الانتخاب الذي جرت بموجبه انتخابات المجلس الحادي عشرعدل بقانون الصوت الواحد ، والذي عُدَتقزيماً للعملية الديمقراطية ، وأجريت بموجبه انتخابات المجلس النيابي الثاني عشر (علاونة ، 2007 ، 984).

ويلاحظ الباحث أيضاً أن الحكومة ما زالت تعيش الهاجس الأمني الذي عاشته في خمسينيات القرن الماضي ، وأن هناك تعبئة مستمرة من قبل الحكومة ضد الحزبية والأحزاب ، والزعم أنها تشكل إعاقة للمسيرة الديمقراطية ، وكذلك نجد أن هناك الكثير من التهديدات والاتهامات التي تطلق ضد الأحزاب تصريحاً وتلميحاً ، والإعلان دائماً أن الديمقراطية والتعددية الحزبية هما منحة ومنة وليست حقاً دستورياً.

وفي الاتجاه الآخر ، وعند النظر إلى الأحزاب السياسية نلاحظ أنها لم تلعب الدور الذي كان متوقعاً منها في الحياة السياسية الأردنية ، رغم ترخيصها والسماح لها بالعمل العلني ، وأن حضورها ودورها آخذان بالتراجع ، وأصبحت غير قادرة على تحريك الشارع وذلك بسبب شعور المواطن أن الأحزاب لا تعيش همومه ، بل تبحث عن المصالح الشخصية

والحزبية، وعند النظر في خطابها العام نلاحظ أنه لا يرقى إلى الخطاب السياسي ، بل ما زال في حدوده الحزبية والمصلحية الضيقة وبقي عاماً ولم يرتفع إلى مستوى البرامج ، ونرى أيضاً أن الديمقراطية التي تطالب بها الأحزاب السياسية النظام السياسي مغيبة داخل تنظيمها وبين أعضائها ، وهذا إن دل فإنما يدل على ضعف المؤسسية فيها (العزام والشرعة ، 2006 ، 494) .

المطلب الخامس : مقارنة بين التجربة الحزبية في الخمسينيات من القرن العشرين والتجربة الحزبية في مرحلة الإنفراج السياسي من عام 1989 م حتى 2008 م .

قد نجد من الصعوبة علينا إجراء مقارنة بين التجربة الحزبية في فترة الخمسينيات من القرن العشرين والتجربة الحزبية في بداية التسعينيات حتى عام 2008 م؛ لأن تحليل ما فات قد لا ينفع إلا في أخذ العبر والدروس ، أو إبراز حقيقة قد تؤثر على مجرى الحاضر وحركته وبالتالي على المستقبل ، وإن تحليل ما هو حاضر قد يكمن في أن الأحداث لا زالت تتفاعل وأن التجربة قابلة للتمدد أو الانكماش ، ولكن يمكن أن نجري مقارنة بين الفترتين بمجموعة من النقاط نجملها فيما يلي :

1- كان للأحزاب السياسية الأردنية في فترة الخمسينيات من القرن الماضي هدف جماهري نضالي ، وذلك بسبب الظروف التي عاشتها المنطقة من استعمار واحتلال لفلسطين ، فقد انتظم العديد من الأشخاص في الأحزاب السياسية من أجل مقاومة الاستعمار والصهيونية المغتصبة لفلسطين ، بعكس الأحزاب السياسية في فترة التسعينيات من القرن العشرين (مرحلة الانفراج السياسي) ، التي عاشت معاناة ورواسب القمع والاقصاء الذي مارسته الحكومات المتعاقبة ضد المنتسبين للأحزاب السياسية ، مما كان له أكبر الأثر في زرع ثقافة الخوف لدى المواطنين ، الذي أدى بدوره إلى الإحجام عن الانضمام إلى الأحزاب السياسية ، كما أن

الظروف الاقتصادية والبطالة أثرت في ابتعاد المواطنين عن الانتساب إلى الأحزاب السياسية (المشاقبة ، 1992 ، 25) .

2 – كانت الأحزاب السياسية في فترة الخمسينيات من القرن العشرين أقرب إلى نبض الشارع الأردني من الأحزاب السياسية في الوقت الحالي ،وذلك عائد إلى الاحباط الذي عانته الأمة وحالة تراجع الحس الوطني ،فمثلاً نرى أن الأحزاب القومية فشلت في تحقيق أهدافها وبرامجها خاصة بعد حرب الخليج الثانية التي أظهرت حالة التشرذم التي تعيشها الأمة ، كما أن الأحزاب السياسية اليسارية فشلت في تحقيق برامجها نتيجة تفكك الاتحاد السوفيتي ، أما الأحزاب الدينية (الإخوان المسلمون) فقد لعبت دوراً بارزاً في بناء الموسسات وفي التنمية بجميع أشكالها ، نتيجة عدم شمولها بحظر الأحزاب السياسية في الخمسينيات من القرن العشرين .

3 – إن مرحلة الخمسينيات كانت تقوم على أسس أكثر وضوحاً من الآن ، حيث كانت معركة الأحزاب بين الوطني والأجنبي ،وكان لا يختلف عامة المواطنين حول تلك القضايا ، أما الآن فمع زوال الاستعمار والانفتاح الاقتصادي والثقافي ،فإن معركة الأحزاب السياسية ينتابها الغموض ، فهي بحاجة إلى جهد ووسائل متعددة (المصالحة ، 1999 ، 120 ــ 121) .

4– لم تصل الأحزاب السياسية في فترة الخمسينيات ، بصورة كاملة ، إلى تحقيق التكامل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع ، فهي نتيجة للظروف السائدة لم تهتم بعمليات التنشئة الاجتماعية والسياسية ، وخلق الوعي السياسي المنظم ، أما في المرحلة الراهنة فعمل الأحزاب السياسية ما زال متواضعاً في تحقيق التكافل الاجتماعي ، باستثناء جبهة العمل الإسلامي ، فنجد أن هذا الدور واضح من خلال مراكز الأيتام ، ولجان الزكاة ، ومراكز تحفيظ القرآن الكريم وغيرها .

5 – إن الوجود الحزبي الآن بشكل عام أضعف في تأثيره من مرحلة الخمسينيات ، فمعظم النواب الذين نجحوا قي مجالس النواب في الفترة الحالية كان نجاحهم ليس لمرجعيات حزبية ، بل جاء لمرجعيات عشائرية أو جهوية ، باستثناء حزب جبهة العمل الإسلامي ، فهذا إن دل فإنما يدل على أن تأثير الأحزاب في الشارع في فترة الخمسينيات كان أكثر منه الآن .

6 – من ناحية القبول بشرعية الهاشميين في الحكم ، فإن القوى الوطنية كافة في الوقت الحالي لا يوجد أي خلاف لديها في القبول بشرعية حكم الهاشميين ، أما في فترة الخمسينيات فكانت الأحزاب العقائدية باستثناء الإخوان المسلمين تنادي بإسقاط النظام السياسي .

وعلى أية حال ، ورغم أن الظاهرة الحزبية في الأردن سبقت نشوء الدولة الأردنية ، إلا أننا لم نشهد حزباً جماهرياً فاعلاً ومستقراً ، فجميع هذه الأحزاب في مرحلةالانفراج الديمقراطي لم تستطع توسيع قاعدتها الشعبية باستثناء حزب جبهة العمل الإسلامي ، ولم تحقق إلا القليل من النجاحات في المجالس النيابية المتتالية ، فهذا إن دل فإنما يدل على أن تأثير الأحزاب السياسية على الناخب الأردني ما زال ضعيفاً .

الفصل الثالث

التنمية السياسية في الأردن

عملت التحولات السياسية التي شهدها العالم على إثر انهيار الاتحاد السوفييتي كالعولمة واقتصاد السوق والأحادية القطبية ،على تبني شعار التنمية السياسية من قبل الدول النامية ، وذلك بتوفير شروط هذه التنمية ، التي تتمثل في تغيير وظائف النظام وبروز مؤسسات جديدة ، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية القائمة على المساواة .

وفي الأردن عملت الحكومات المتعاقبة منذ عام 1989 م على توفير بعض شروط التنمية السياسية والإصلاح السياسي ، وعادت الحياة البرلمانية والحزبية بعد انقطاع طويل ، وتدرجت الحكومات المتعاقبة في بناء التشريعات القانونية ، بدءاً من تجميد الأحكام العرفية ومن ثم إلغائها، وإصدار قانون الأحزاب السياسية ، وقانون المطبوعات والنشر ، وإصدار العديد من القوانين الأخرى التي شكلت انطلاقة جديدة في بداية المرحلة ، ولكن ما إن بدأت الحكومات فيتوفير جو من الإصلاح السياسي حتى تراجعت ، فتم إصدار قانون الصوت الواحد ، وقانون الاجتماعات العامة وضرورة الحصول على الموافقات الأمنية ، التي أصبحت سيفاً مسلطاً على رقاب الأحزاب السياسية وحصر نشاطاتها بهذه الموافقات .

ولغاية دراسة التنمية السياسية في الأردن بعد الانفراج الديمقراطي ، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول ــ واقع التنمية السياسية في الأردن في مرحلة الانفراج الديمقراطي، والمبحث الثاني ــ معوقات التنمية السياسية في الأردن .

المبحث الأول : واقع التنمية السياسية في الأردن في مرحلةالانفراج الديمقراطي .

نتيجة للأحداث الدولية المتسارعة للتوجه نحو الديمقراطية ، ونتيجة لأحداث الجنوب التي حدثت في نيسان عام 1989 م ، أدرك النظام السياسي الأردني أنه لا بد من الانتقال بالحالة السياسية إلى مرحلة متقدمة من الديمقراطية والتنمية السياسية ، ولا بد من تعميق الديمقراطية وترسيخها كنهج سياسي عام ، ولا بد من التأكيد على سيادة القانون واحترام الرأي والرأي الآخر ، والتأكيد على المشاركة الشعبية في الحياة السياسية من خلال الانخراط في الأحزاب السياسية، والمشاركة في الانتخابات النيابية ، ولا بد من إقرار مبدأ التعددية السياسية من خلال إقرار القوانين الناظمة للديمقراطية كقانون الانتخاب ، وقانون الأحزاب ، وقانون المطبوعات والنشر وغيرها من القوانين ، كما أنه لابد من إقرار مبدأ إفساح المجال أمام القطاع الخاص في المساهمة في إدارة الاقتصاد الوطني ، والبدء بعملية خصخصة المؤسسات والشركات العامة المملوكة للدولة ، والعمل على تحرير السوق ، والالتزام ببرنامج التصحيح الاقتصادي والإداري؛ لذا عمل النظام السياسي الأردني على تعميق الديمقراطية والتنمية السياسية ، من خلال تطوير التشريعات وتحديثها بما يتماشى ومتطلبات عملية التنمية السياسية ، ومن خلال التوجه الجاد نحوالتحول الديمقراطي ليتيح لأفراد المجتمع المشاركة في مناقشة القرارات التي تمس حياتهم ومستقبلهم واتخاذها، فقام بالكثير من الإجراءات التي ترقى بالتنمية السياسية التي سيتناولها الباحث من خلال ستة مطالب :ـ

المطلب الأول: استئناف الحياة البرلمانية :

تعد النتخابات النيابية مظهراً من مظاهر الديمقراطية ونعكاساً للمشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي ، ولهذا فإنه من الصعب الادعاء بوجود ديمقراطية في أي نظام سياسي دون إجراء انتخابات نيابية، وذلك من أجل إتاحة الفرصة للمواطنين للتعبير عن مشاركتهم في

معالجة القضايا التي تواجه الأمة من وقت إلى آخر، وأيضاً حتى لا تشعر الحكومة أنها بعيــدة عن المحاسبة على أعمالها ، ومن أجل تدعيم الحياة النيابية في الأردن ، جرت انتخابات نيابية لانتخاب مجلس النواب الحادي عشر في الثامن من تشرين الثاني عام 1989 م بموجب قانون الانتخاب رقم 22 لسنة 1986 م وتعديلاته ، وتمت انتخابات بعد قرار فك الارتباط مع الضفة الغربية ، وبعد ظروف عاشها الأردن في ظل الأحكام العرفية ، وبعد توتر كبير في الــشارع الأردني نتيجة لأحداث نيسان من عام 1989 م ، وفي هذا الشأن قال جلالة الملك حسين فــي خطاب دعا فيه إلى عودة الحياة البرلمانية ، وقال : " إذا كان فك العلاقة القانونيــة والإداريــة مع الضفة الغربية هو الذي فتح الباب الموصد أمام الانتخابات العامة ، فإن حوادث نيسان هي التي لوحت بضرورة تجديد العقد الاجتماعي " ، (الرأي ، 7/ 10 / 1989) .

كما جرت النتخابات النيابية في ظل ظروف عالمية كثيرة ، كنهيار التحاد السوفييتي ، وما نتج عن ذلك من تداعيات على المنطقة العربية ، كما أن لإثارة موضوع الديمقراطية وحقــوق الإنسان على الصعيد العالمي دوراً مهماً في تهيئة الظروف لعودة الديمقراطية إلــى الأردن ، وبالتالي إجراء انتخابات نيابية .

نشطت الأحزاب السياسية ونافست على مقاعد مجلس النواب الحادي عشر واســتطاعت أن تحصل على (29) مقعداً (المصالحة، 1999 ، 99) ، ولعب هذا المجلس دوراً بــارزاً في التأكيد على الخيار الديمقراطي ، وكشف عيوب المرحلة العرفية ، وقــد حقــق مكاســب حقيقية على صعيد الحريات العامة من خلال إصدار العديد من القوانين الناظمة ، التي عززت الحياة الديمقراطية ، كقانون الأحزاب السياسية رقم 22 لــسنة 1992 م ، واســتبدال قــانون الدفاع لسنة 1935 م بقانون الدفاع رقم 12 لسنة 1993 م ، وقد ألغى المجلس أيــضاً قــانون مقاومة الشيوعية ، وأقرقانون المطبوعات والنشر رقم 10 لسنة 1993 م الذي ضمن حريــة

الصحافة والصحفيين وحقهم في الوصول إلى المعلومات التي تهم المـــواطن ، وكـــذلك حـــق الأفراد والأحزاب السياسية بإصدار المطبوعات الصحفية ، وأخضع قانون الـــصحافة الجديـــد قرار مجلس الوزراء برفض الترخيص لإصدار صحيفة جديدة للطعن لدى محكمة العدل العليا ، علماً بأن قرارات مجلس الوزراء كانت قطعية حسب قانون المطبوعات السابق رقم 33 لعام 1973 ،ونتيجة للظروف التي انتخب فيها مجلس النواب الحادي عشر ، فقـــد جـــاء المجلـــس معبراً عن حقيقة تلك الظروف ، ولهذا فإن هذا المجلس قد اهتم بشكل واضح بجميع القـــضايا التي كانت تهم الرأي العام الأردني ، مما كان له أكبر الأثرفي التنمية السياسية فـــي الأردن ، وعند تتبع القوانين التي أقرها هذا المجلس نجد أنه أقر (134) قانوناً ، وقدم (15) استجواباً ، و(356) سؤالاً ، و(246) اقتراحاً برغبة ، و(14) طلب مناقشة ، (نوفـــل ، 2001 ، 54 ــ57) .

ونلاحظ أن هذه القوانين وهذه التشريعات ساهمت فـــي تفعيـــل المـــسيرة الديمقراطيـــة ، والتحول نحو المجتمع المدني الحديث ، وأن المجلس قام بمراقبة سياسية ومالية على أفـــضل وجه ، رغم أنه أخفق على صعيد حق القطاعات الشعبية والمهنية في التنظيم النقـــابي ، ففـــي إزاء قانون نقابة المعلمين نجحت السلطة التنفيذية في المماطلة إلى السنة الرابعة مـــن عمـــر المجلس ، وعطلته في المراحل الدستورية اللاحقة (حداد ، 1996 ، 102) .

في 4 / 8 / 1993 م صدرت الإرادة الملكية بحل مجلس النواب الحادي عشر وذلك قبـــل انتهاء مدته الدستورية ، وبعد أسبوعين صدر قانون جديد معدل لقانون الانتخابـــات رقـــم22 لسنة 1986 متضمناً تعديلات على بعض المواد منها الأخذ بمبدأ الصوت الواحد ، الذي عـــد من وجهة نظر المعارضة تراجعاً واضحاً عن الديمقراطية وبالتالي عن عملية التنمية السياسية ، كما قسمت الحكومة الدوائر الانتخابية ، وخصصت عدد المقاعد بما لا يتناسب مـــع الثقـــل

السكاني، وعلى سبيل المثال تشكل العاصمة (41.5%) من مجموع السكان في حين أن نسبة المقاعد المخصصة لها تساوي ما نسبته (28.5%) من مجموع المقاعد بينما محافظة الطفيلة مثلاً تضم (1.48 %) من مجموع السكان وتحضى بِ (3.75 %) من مجموع المقاعد (الكيلاني ،1996 ، 96) .

جرت الانتخابات النيابية للمجلس الثاني عشر في الثامن من شهر تشرين الثاني لعام 1993م، بعد أربع سنوات على عودة الحياة البرلمانية ، وفي ظروف داخلية وخارجية تختلف عن ظروف المجلس الحادي عشر ، إذ تمت بعد حرب الخليج الثانية وتداعياتها على الأردن ، كما تمت الإنتخابات في ظل القانون الجديد (قانون الصوت الواحد) الذي أدى إلى عدم المساواة بين الدوائر الانتخابية ، لأنه عزز القوة الصوتية للناخبين في الدوائر قليلة السكان كالبادية والمدن الصغيرة ، ورفع من عدد الأصوات الضرورية للفوز في الدوائر ذات الكثافة السكانية العالية (المدن الرئيسة) ، وجرت انتخابات عام 1993 م ، بعد إقرار قانون الأحزاب السياسية لعام 1992 ، ولهذا فقد عدت تلك الانتخابات الأولى التي تجري على أساس حزبي في مرحلة الانفراج الديمقراطي ، ورشحت الأحزاب السياسية مرشحين لها ، إلا أن معظمها فضل عدم خوض الانتخابات على أساس حزبي باستثناء حزب جبهة العمل الإسلامي ، وبلغ عدد المرشحين الذين خاضوا الانتخابات بسم أحزابهم (54) مرشحاً بنسبة (10. 48 %) من المرشحين .

لقد جرت الانتخابات في ظل ظروف خارجية منها انهيار التضامن العربي بعد حرب الخليج الثانية وأثرها في الأردن اقتصادياً ، وهيمنة عملية السلام في الشرق الأوسط بعد مؤتمر مدريد على المنطقة ، وتوقيع منظمة التحرير الفلسطينية على اتفاقية أوسلو مع إسرائيل ، وتوقيع الأردن على اتفاقية وادي عربة ، نتيجة هذه الظروف حاولت الحكومة احتواء

مجلس النواب الثاني عشر منذ البداية ، وسعت السلطة التنفيذية إلى تمرير بعض القوانين مثل قانون معاهدة السلام مع إسرائيل ، وقانون إلغاء المقاطعة الاقتصادية معها ، وقانون ضـريبة المبيعات ، وقد تمثلت إنجازات مجلس النواب الثاني عـشر بـِ (79) قانونـاً ، واسـتجواب واحد ، و(552) شكوى ، و(512) سؤالاً ، و(231) اقتراحاً برغبـة ، و(7) طلبـات مناقشة (نوفل ، 2001 ، 58 ـ 64) .

عند دراسة هذه المرحلة نلاحظ أن الأحداث على الساحة الدولية والإقليمية والمحلية أثرت سلباً على عملية التنمية ، فقانون الصوت الواحد قلص من فرص نجاح أحـزاب المعارضـة وزاد من فرص نجاح مرشحي العشائروالانتماءات الضيقة ، الأمرالذي أدى في النهايـة إلـى تقليص دور مجلس النواب ، وفي هذه الفترة أيضاً رفضت الحكومة عدداً من طلبات الأحزاب السياسية للقيام بنشاطات سياسية تظهر وجهة نظرها بالأحداث السياسية المحدقـة بـالوطن ، والأمة العربية والإسلامية ، وخاصة القضية الفلسطينية ، الأمر الذي عد من قبل الـسياسيين تراجعاً واضحاً عن الديمقراطية ، فقد أشارت تقارير حزب جبهة العمل الإسـلامي وبعـض أحزاب المعارضة إلى عدم موافقة الحكام الإداريين للكثير من المهرجانات التي كانت تنـوي إقامتها ،والتي كانت تتنوع بين التفاعل مع المجتمع المحلي للتعبير عن سياسات هذه الأحـزاب ، والتضامن مع القضية الفلسطينية ، أوإظهار رأي الأحـزاب بـبعض الأحـداث العالميـة ، وبخصوص ذلك فقد أشار تقرير حزب جبهة العمل الإسلامي فـي 30 / 8 / 1996 إلـى أن محافظ العاصمة رفض الموافقة على إقامة مسيرة سنوية للحزب ، وكذلك في 26 /8 / 1996 م منع محافظ العاصمة عقد لقاء بين عدد من نواب حزب جبهة العمل الإسـلامي والمجتمـع المحلى في قاعة مغلقة ، وفي عام 1995م أشارت تقارير عدد من الأحزاب السياسية الأردنية والمتمثلة بالأحزاب التالية : (حزب جبهة العمـل الإسـلامي ، حـزب العمـل القـومي ،

الديمقراطي الاشتراكي الأردني ، حزب حشد ، الشوعي الأردنـــي ، العربـــي الـــديمقراطي ، الوحدة الشعبية الديمقراطية ، البعث العربي الاشتراكي ،البعث العربـــي التقـــدمي ، التقـــدمي الديمقراطي الأردني ، الجبهة الأردنية العربية الدستورية) ، أنها تقدمت بطلب إلـــى محـــافظ العاصمة بإقامة ندوة بعنوان " حماية المواطن ومجابهـــة التطبيـــع " إلا أن طلبهـــا رفـــض (منشورات حزب جبهة العمل الإسلامي ، 1996) .

وفي عام 1997 م أجريت الانتخابات لمجلس النواب الثالث عشر، في ظـــروف مقاطعـــة الأحزاب السياسية المعارضة اعتراضاً على قانون الصوت الواحد ، وعلى تجاهـــل الحكومـــة لرأي المواطن والأحزاب والنقابات والفعاليات المجتمعية الأخرى ، مما أثر سلباً في إفـــرازات هذه الانتخابات ، حيث طغت الصبغة العشائرية على هذه الانتخابات ، ورغم تراجـــع فاعليـــة مجلس النواب إلا أن المجلس أقرفي هذه المرحلة (196) مشروع قانون وقانونـــاً مؤقتـــاً ، وفي مجال الرقابة بلغ عدد الأسئلة الموجهة للحكومة (294) سؤالاً ، ردت الحكومة منهـــا (181) سؤالاً ، وقد بلغ عدد الاستجوابات ثمانية ، أما بالنسبة لعدد طلبات المناقشة فقد بلغت تسعة طلبات (الهميسات ، 2002 ، 324 ــ 326) .

وفي اتجاه تحجيم المعارضة السياسية وبعد حل مجلس النواب الثالـــث عـــشر، أصـــدرت الحكومة قانوناً مؤقتاً رقم 45 لسنة 2001 م معدلاً لقانون الاجتماعات العامـــة رقـــم 6 لـــسنة 1953 م ، يخول فيه للحاكم الإداري صلاحيات واسعة ، وغير مراقبة قـــضائياً فـــي مجـــال ضبط الاجتماعات العامة والمسيرات والمحاضرات ، وكافة الأنشطة التي تقوم بها الأحـــزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني ، كما أصدرت قانون الانتخاب المؤقت رقـــم 34 لـــسنة 2001 م .

وفي عام 2003 م أجريت انتخابات مجلس النواب الرابع عشربعد انقطـاع دام سـنتين ، وذلك نتيجة حل مجلس النواب الثالث عشر في صيف عام 2001 م ، وقد أجريت الإنتخابـات حسب القانون المؤقت رقم 34 لسنة 2001 م ، الذي نص على زيادة أعضاء مجلس النـواب من(80) نائباً إلى (110) نواب، وخصصت كوتا نسائية بستة مقاعد، وقسمت المملكة إلى (45) دائرة إنتخابية توزعت على (12) محافظة ،وقد عُدت الكوتا النسائية اتصاراً لحق المرأة ، وخطوة إيجابية في طريق الإصلاح السياسي خاصة أن نسبة مـشاركة النـساء فـي الانتخابات السابقة تراوحت بين 30% إلى 50% فـي الـدوائر الانتخابيـة ، مـع العلـم أن الأصوات التي حصلت عليها النساء المرشحات لم تتجاوز3.8% من مجموع أصوات الناخبين (خضر ،1996 ، 213) .

وفي عام 2007 م عملت الحكومة على إجراء انتخابات مجلس النواب الخامس عشر التي شابها الكثير من السلبية في جميع مراحلها ، ففي مرحلة إعداد الجداول و التسجيل كان هنـاك عملية نقل للأصوات من منطقة إلى أخرى بشكل كبير ، مما أثرسلباً على عمليـة التـصويت وتغيير إرادة الناخبين وساهم في وصول بعض الأشخاص إلى قبة البرلمان .

إن المتتبع لمجالس النواب في مرحلة الانفراج الديمقراطي ، سيجد أن الرغبة مـن قبـل النظام السياسي في إنجاح التحول الديمقراطي ، ساعدت المجلس الحادي عشر علـى تحقيـق بعض الإنجازات ، وذلك من ناحية إصدار العديد من القوانين الناظمة لعملية التنمية الـسياسية ، ولكن ما إن رأت الحكومة أن المجلس يشكل حجر عثرة في طريق سياساتها حتـى بـدأت تفكر في اتخاذ إجراءات تهمش من دوره ، وبدأت العمل على إصدار قانون انتخاب مؤقـت (قانون الصوت الواحد) ، الذي كان له أثر سلبي في المشاركة السياسية في الفترة التي جـاءت بعد مجلس النواب الحادي عشر ، كما أن صدور نظام الدوائر الانتخابية الذي قلل من فـرص

نجاح الأحزاب السياسية وزاد من فرص نجاح العشائرية ، وافتقارمجلس النواب للكوادرالفنية المدربة ونقص امتلاك المعلومة التي يحتاجها النواب لبناء القرارات السليمة ، كانت جميعها ظروفاً أثرت سلباً على دور مجلس النواب وعلى دور النائب داخل المجلس أيضاً .

كما أسهمت في ضعف قدرة مجلس النواب على أن يلعب دوراً بارزاً في التنمية السياسية ، وأشار تقرير حقوق الإنسان في الأردن لعام 2004 م "أنه على صعيد الحياة البرلمانية وبالرغم من اتخاذ مجلس النواب لعدد محدود من الإجراءات والقرارات الإيجابية ، التي تصب في صالح الديمقراطية وحقوق الإنسان ، كقرار مطالبة الحكومة بالعودة إلى الانتخابات عند تشكيل المجالس البلدية وإقراره بعض القوانين ، مثل : قانون الأحوال الشخصية وضمان الحق في الوصول إلى المعلومات ، ومتابعة قضية المعتقلين الأردنيين في العراق ، وزيارة سجن الجويدة، إلا أن الأداء العام لمجلس النواب اتسم بالضعف والمحدودية ، بل كان مخيباً للآمال حسب تقييم العديد من الأوساط الشعبية والسياسية والإعلامية والنقابية ، وبعض الأوساط البرلمانية نفسها ، وأفاد التقرير : وفي سبيل التهكم أنه يسجل لمجلس النواب الأردني أنه أول برلمان في العالم صوت لصالح فرض ضرائب تثقل كاهل القطاع الأوسع من المواطنين ، ويسجل له أيضاً إقراره " قانون الاجتماعات " الذي بموجبه تراجعت حرية الاجتماعات خطوات كبيرة إلى الوراء ، كما تميز أداء النواب والكتل بتغيير المواقف من النقيض إلى النقيض عند مناقشة قضايا مهمة ، وذلك بفعل الضغوط التي كانت تمارس على العديد منهم ، وقد فسرت بعض الاعفاءات الجمركية التي منحت للنواب بأنها نوع من الرشوة المقدمة لهم ، ونعكس الأداء السلبي أيضاً على جتماعات لجان المجلس التي تتخذ قراراتها دون أغلبية ، وأحياناً كان يقتصر نقاش مشاريع القوانين على عدد محدود جداً من أعضاء البرلمان " (التقرير السنوي لحقوق الإنسان ، 2004 ، 10 ــ 11) .

ويرى عدد من المفكرين السياسيين الذين درسوا أداء مجلس النواب الأردني في هذه المرحلة ، أنه لم يكن فاعلاً في عملية التنمية السياسية ونسبوا ذلك إلى أسباب عديدة من أهمها:

1 ـ أسباب قانونية وسياسية : بالرغم من الصلاحيات الدستورية الواسعة لمجلس النواب الأردني إلا أن السلطة التنفيذية تملك سلطة مادية واسعة تعيق عمله ، كصلاحية تأجيل الانتخابات ، وصلاحية إصدار القوانين المؤقتة ، كإصدار قانون الانتخاب (قانون الصوت الواحد) الذي عمل على الحد من وصول مرشحي الأحزاب السياسية إلى مجلس النواب باستثناء مجموعة قليلة ، وعزز من وصول مرشحي العشائرية والجهوية والفردية الضيقة ، الذي بدوره قلص من فاعلية مجلس النواب في التنمية السياسية ، كما تملك السلطة التنفيذية صلاحية حل مجلس النواب ، فمن بين خمسة عشر مجلساً من عام 1947 م حتى مجلس النواب الثاني عشر عام 1997 م ، لم تكمل المجالس النيابية المدة التشريعية سوى ثلاثة مجالس (نوفل ، 2001 ، 49) .

2 ـ أسباب مؤسسية :

يفتقر البرلمان الأردني إلى كوادر بشرية مؤهلة ومدربة ، وإلى مستشارين وقانونيين ذوي خبرة وختصاص ، قادرة على توفير المعلومة المطلوبة لمناقشة المشاريع والقضايا المتنوعة التي يحتاج لها أعضاء مجلس النواب ، مما يؤدي إلى اعتمادهم على مصادر من السلطة التنفيذية أو من خلال الاجتهاد الشخصي ، وهذه تفتقر إلى الكثير من المصداقية والعلمية مما يؤدي إلى تمرير العديد من القوانين ، وإلى التقليل من الرقابة على أداء السلطة التنفيذية (العزام ، 2006 ، 262 ـ 267) .

3 ــ أسباب الثقافة السياسية السائدة :

ما زالت الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الأردني ترسخ الموروث الاجتماعي التقليدي ، الذي يعزز بدوره السلطة الأبوية ، ويكرس النظرة السلبية نحو الأحزاب السياسية والخوف من الانخراط فيها ، كما أساءت الثقافة السياسية السائدة عند الأفراد إلى روح الاستقلال عن الانتماءات الضيقة كالعشيرة والقبيلة ، مما أثر على مضمون المشاركة السياسية ، وبالتالي أضعف مخرجات العملية الانتخابية ، مما أدى إلى ضعف البرلمان ، وتهميش دوره وعدم فاعليته في عملية التنمية السياسية .

المطلب الثاني : صياغة الميثاق الوطني :

ولدفع عملية الإصلاح السياسي والتنمية السياسية ، صدرت إرادة ملكية عام 1990 م بتشكيل لجنة لصياغة الميثاق الوطني من كافة الأطياف السياسية ،بهدف صياغة ميثاق وطني يهدف إلى إقامة حوار وطني لإرساء قواعد ونهج العمل السياسي الديمقراطي في إطار متوازن بين الحقوق والواجبات ، وبناء علاقة متوازنة بين مؤسسات الحكم والمجتمع المدني ،وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية (مشاقبة ، وثيقة الإصلاح الوطني ، 2007) .

لم يأت الميثاق الوطني بديلاً عن الدستور ، بل كان توافقاً سياسياً للأطياف السياسية الأردنية كافة حول ثوابت العمل السياسي في الأردن في مرحلة الانفراج الديمقراطي وما بعد ، وقد تضمن ثوابت دستورية تلتزم بها جميع القوى السياسية ، مثل نظام الحكم في المملكة الأردنية الهاشمية نيابي ملكي وراثي ، وأن الشعب الأردني جزء من الأمة العربية ، وأن دين الدولة الإسلام ، وأن اللغة العربية هي اللغة الرسمية ، وتضمن أيضاً احترام القيم والمساواة بين الأردنيين في الحقوق والواجبات ، وحقهم في تشكيل الجمعيات والأحزاب السياسية ، وأكد على تطوير التعليم وتعزيز الثقافة الوطنية ، وربطها بنظام الإنتاج ، والتأكيد على ربط التعليم

بالتكنولوجيا ، وتناول أيضاً العلاقة الأردنية الفلسطينية وخصوصيتها والسعي لإبراز الهوية الفلسطينية دون المساس بالهوية الأردنية .

وقد حدد الميثاق الوطني المرتكزات الأساسية لدولة القانون ، وتناول العديد من القضايا والموضوعات كالأسرة والشباب والمرأة والطفولة والعمل التطوعي والإعلام وضوابط الممارسة الحزبية .

وعند الخوض أكثر نجد أن الميثاق الوطني كان عملاً وطنياً رائعاً في التنظير ، إلا أنه لا يمثل وثيقة قانونية ملزمة ، وإنما مثلَ وثيقة سياسية أدبية ذات قيمة توجيهية ومعنوية، وكذلك كان يفتقد إلى المرجعية التي تتضمن تنفيذ توجيهاته ، وأيضاً لا يحتل أي مرتبة من مراتب التشريع في الوقت الذي يفترض أن يشكل فيه أحد مصادر التشريع .

من هنا نجد أن الميثاق الوطني لم ينتقل إلى الممارسة والفعل ، بل بقي على رفوف وأدراج المسؤولين ، وهذا إن دل فإنما يدل على عدم المؤسسية ، فكيف تشكل لجنة تتكون من (60) شخصاً وبعد أن تعمل لفترة طويلة بجد وإخلاص ، وتنتهي إلى صياغة ميثاق لا ينظر إليه ،إلا في إقامة احتفال مراثوني للدلالة على انتهاء العمل ثم يترك كأنه ما لم يكن .

المطلب الثالث : البلديات :

تقوم البلديات منذ القدم بدور فاعل في التنمية السياسية ، إلا أن طبيعة هذا الدور وما اشتمل عليه من مهام إختلف من فترة زمنية إلى أخرى ، ومنذ فترة قريبة كان هذا الدور يتركز في المحافظة على الوضع التقليدي في تقديم الخدمات ، وبالتالي اعتبرت البلديات وسيلة تقدم أنواع الخدمات البسيطة التي تلبي طموح طبقات معينة من المجتمع المحلي ، لذا كان دورها التنموي محدوداً ، واستمرت تمارس دورها ونشاطها ضمن هذا المفهوم التقليدي الضيق ، ونتيجةً لظهور مفهوم دولة الخدمات وما ترتب على ذلك من ازدياد توقعات

المواطنين المحلية من هذه البلديات في تقديم الخدمات والمشاريع ، أدى ذلك إلى تزايد أهمية هذا الدور الذي يمكن أن تقوم به هذه البلديات في عملية التنمية المحلية.

وفي الأردن بدأت البلديات تمارس دورها ضمن نطاق المفهوم التقليدي الضيق منذ نشوؤها، وقد بدأت تظهر في فترة مبكرة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر من خلال قانون التنظيمات العثمانية ، حيث تشكلت عام 1897 م أول مجالس محلية في لواء الكرك ، وأقضية السلط والطفيلة ومعان ، ونواحي عمان ومأدبا ، في عهد الإمارة وفي عام 1925 م صدر أول قانون للبلديات ، ومنذ ذلك الحين عمل النظام السياسي على إصلاح القوانين المتعلقة بتطوير عمل البلديات إلى أن جاء عام 1982 م حيث صدر أول قانون للبلديات يسمح للمرأة الأردنية بحق الانتخاب والترشح كناخبة ومرشحة (محمود ، 1997 ، 311 – 312) .

وفي فترة الانفراج الديمقراطي بعد عام 1989 م ، ونتيجة لزيادة توقعات المواطنين المحلية من هذه البلديات والمجالس المحلية في تقديم الخدمة وإقامة المشاريع ، ونتيجة لزيادة أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به هذه البلديات في عملية التنمية المحلية ، ولوضوح رؤيا النظام السياسي الأردني من وراء إنشاء المجالس المحلية في المحافظات والمدن ، التي تهدف إلى ترسيخ العمل الجماعي ، ولإعطاء فرصة أكبر للمرأة لكي تشارك في عملية التنمية المحلية نتيجة لعزوفها الواضح عن ممارسة هذا الدور ، الذي يعود إلى أسباب عديدة من أهمها الثقافة الاجتماعية السائدة ، عمل النظام السياسي على تحديث القوانين الخاصة بالبلديات وإصلاحها ؛ حيث شهد عام 1995 تحولاً تاريخياً باتجاه تعزيز المشاركة السياسية للمرأة ، حين وافق مجلس الوزراء على تعيين (99) امرأة في عضوية المجالس البلدية ، الأمر الذي شجع (19) أخرى للترشح للانتخابات البلدية التي جرت عام 1995 م ، حيث فازت في ذلك الحين

سيدة برئاسة بلدية الوهادنة في محافظة عجلون ، فيما فازت تسع سيدات بعضوية مجالس بلدية أخرى ، وتم تعيين (23) سيدة في عدد من المجالس البلدية ، أما في الانتخابات البلدية التكميلية التي جرت عام 1996 م ، فقد ترشح عشر سيدات فاز ثلاث منهن في عضوية مجالس بلدية ،وتم تعيين(20) سيدة أخرى في وقت لاحق ، وتكررت التجربة النسائية في الانتخابات البلدية عام 1999 م ، حيث بلغ عدد المرشحات (43) سيدة ، نجح منهن ثماني سيدات بعضوية مجالس بلدية ، وتم تعيين (25) سيدة أخرى في عضوية مجالس بلدية مختلفة في عدد من محافظات المملكة ، وفي عام 2003 م تم تعيين سيدة واحدة في كل مجلس بلدي وقروي ، مما عزز عملية التنمية المحلية في تلك المجالس نتيجة إشراك جزء مهم في بناء المجتمع (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ، 2003 ، 40 ــ 41) .

ولمزيد من الإصلاح السياسي قامت السلطة التنفيذية بإصدار قانون البلديات رقم (14) لسنة 2007 م ، الذي خصص 20 % كوتا للنساء في المجالس البلدية ، حيث نصت المادة (9 ــ ب) " على تخصيص 20 % من أعضاء المجالس البلدية لإشغالها من النساء اللواتي حصلن على أعلى الأصوات ، وإذا لم يتقدم العدد المطلوب من المرشحات ، أو لم يتوافر العدد الذي يساوي هذه النسبة من أعضاء المجلس لإشغالها ، يتم التعيين بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير في حدود هذه النسبة " ، كما نصت المادة (3 ــ ب ــ 2) من القانون على أن " يتم انتخاب رئيس المجلس وأعضائه انتخاباً مباشراً وفقاً لأحكام هذا القانون باستثناء أمانة عمان الكبرى ، فيتولى إدارتها مجلس يحدد مجلس الوزراء عدد أعضائه ، على أن ينتخب نصفه انتخاباً مباشراً وفقاً لأحكام هذا القانون " ، ونصت أيضاً المادة (4 ــ أ) من هذا القانون على أن " يجري انتخاب جميع المجالس البلدية في يوم واحد خلال المدة التي يحددها الوزير ويتكرر ذلك كل أربع سنوات " (القروم ، 2008 ، 514) .

بالرغم من عملية الإصلاح في البلديات ، وبالرغم من الدور التنمــوي الــذي تقــوم بــه المجالس البلدية المنتخبة ، إلا أنها تواجه العديد من المعوقات التي تتمثل بما يلي (المصري ، 2001 ، 35 ـ 36) :

1 ـ هناك فجوة معرفة وتأهيل في البلديات ، فلا الرؤساء ولا المجالس البلديــة فــي معظــم المناطق على مستوى من الكفاءة والدراية بمحددات عملها وأوليات مجتمعاتها ، الأمــر الــذي ينسحب على الطواقم الفنية والإدارية العاملة معها .

2 ـ عدم توفر الموارد المالية الكافية للبلديات للقيام بنشاطاتها ومشاريعها التنمويــة ، فعلــى سبيل المثال إذا ما استعرضنا إمكانية بلدية معان ، التي تُعَدُ من أقدم البلديات حيــث تأســست عام 1898 م ، نجد أنها غارقة في الديون والأزمات ، وهــي لاتــستطيع أن تغطــي أجــور العاملين فيها ، فكيف تستطيع بهذه الحالة أن تقدم خدمة إلى مواطنيهــا (تقريــر الانتخابــات البلدية ، 2007) .

3 ـ التخمة في عدد العاملين في البلديات ، والعائد إلى التعيينات المصلحية التي تتم لأغراض انتخابية ، مما أدخل البلديات في ضائقة مالية صعبة وجعلها تنازع للبحث عــن تمويــل لــسد الرواتب المترتبة شهرياً ، ونسيان الواجب الذي أقيمت هذه البلديات من أجله .

المطلب الرابع: في مجال الحريات العامة :

لقد حرصت الحكومة على تفعيل الأنظمة والقوانين التــي تتــصل بــالحقوق والحريــات وتطويرها ، وعملت على إزالة القيود القانونية والإدارية والسياسية والأمنية ، التي تعــارض النهج الديمقراطي ، وبناء على ذلك فقد قررمجلس الوزراء في الخامس من تموز عــام 1991 م إلغاء تعليمات الإدارة العرفية ثم عقبها صدور الإرادة الملكية في السابع مــن تمــوز عــام

1991 م بإلغاء تعليمات الإدارة العرفية إستناداً إلى الفقرة الثانية من المادة 125 من الدستور التي تنص على أنه :

"عند إعلان الأحكام العرفية ، للملك أن يصدر بمقتضى إرادة ملكية أي تعليمات قد تقتضي الضرورة بها لأغراض الدفاع عن المملكة بقطع النظر عن أحكام أي قانون معمول به ، ويظل جميع الأشخاص القائمين بتنفيذ تلك التعليمات عرضة للمسؤولية القانونية التي ترتبت على أعمالهم إزاء أحكام القوانين إلى أن يعفوا من تلك المسؤولية بقانون خاص يوضع لهذه الغاية " .

وقد ساهم إلغاء الأحكام العرفية في تعزيز الديمقراطية ، بعد أن أثرت على الحياة السياسية سلباً لفترة طويلة امتدت منذ عام 1957 م حتى مرحلة الانفراج الديمقراطي ، ولكن هذا الانفراج لم يدم طويلاً ؛ فقد صدر قانون الاجتماعات العامة الذي أصبح سيفاً مسلطاً على عمل الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني .

وأيضاً عملت الحكومة على إلغاء قانون الدفاع لسنة 1935 م ، وإصدار قانون الدفاع رقم 13 لسنة 1992 م في السابع من كانون الثاني لعام 1992 م الذي أعطى صلاحيات استثنائية لرئيس الوزراء ، لمواجهة الحالات الطارئة التي تهدد الأمن الوطني والسلامة في جميع أنحاء المملكة .

ولمزيدٍ من حرية الرأي فقد عملت الحكومة أيضاً على إصدار قانون المطبوعات رقم 10 لسنة 1993 م في 29 آذار من عام 1993 م ، الذي نظم عمل الصحافة والكتابة في الصحف اليومية والأسبوعية ، وساهم أيضاً في تعزيز الحرية الصحفية ، وحرية التعبير عن الرأي بشكل عام ، ولكن هذا الأمر لم يدم طويلاً فقد تراجعت الحكومة عن هذا القانون ، وأصدرت قانون المطبوعات والنشر المؤقت عام 1997 م، وأدخلت عليه تعديلات أكثر من مرة ، تسبب

في تعريض الحريات الصحفية إلى مد وجزر خلال سنوات الإنفـراج الـديمقراطي ، حيـث فُرضت من خلاله قيود إدارية ومالية على إصدار الصحف ، حدَت من حرية الرأي ، وتسببت في مصادرة حرية التعبير والتفكير ، ومن هذه التعديلات : رفع رأس مال الـصحف اليوميـة إلى نصف مليون دينار أردني ، والصحف الأسبوعية إلـى (100) ألـف دينـار أردنـي ، والصحف المتخصصة إلى (5) آلاف دينار أردني ، مما أدى إلى إغـلاق (13) صـحيفة أسبوعية (الدعجة ، 2005 ، 196).

كما ألغى هذا القانون في المادة (20) منه حق اللجوء إلى المحكمة المختصة (محكمـة العدل العليا) ، إذا رفضت الحكومة ترخيص صحيفة ، ولا يشترط عليها تعليل سبب رفـضها ، كذلك أعطت المادة (53) من القانون الحكومة حق تعليق الصحيفة ، وسحب ترخيـصها إذا تكررت المخالفات (الرأي ، 17/ 6 / 1998 م) .

إضافة إلى ذلك فقد حظرت المادة (41) من هذا القانون ، على الصحيفة نشر أي خبـر عن اعتصام أو تجمع أو مسيرة أو مهرجان لم يكن مرخصاً من قبل الحـاكم الإداري ، لأن نشره يُعَدُ تحريضاً على التجمهر غير المشروع ، وهو ما يشكل مـصادرة لحـق مؤسـسات المجتمع المدني في التعبير عن نفسها ، ويشكل أيضاً مصادرةً لحرية التعبير والرأي وتراجعـاً عن عملية التنمية السياسية (الدعجة ، 2005 ، 198) .

أما في حرية التعبير والرأي ، فبالرغم من الإعلان عن بعض التوجهات الإيجابية كإلغـاء الرقابة المسبقة والتوقف عن حبس الصحفي لأسباب مهنية ، إلا أن الوضـع العـام لحريـات التعبير والرأي والصحافة والوصول إلى المعلومات ظل يعاني من القيود وإجـراءات المنـع والرقابة والتضييق ؛ ففي ندوة عن الإعلام الأردني "إلى أين" عقدت أوآخـر العـام 2004 (التقرير السنوي لحقوق الإنسان في الأردن ، 2004 ، 39) ، طالب أحـد رؤسـاء تحريـر

الصحف اليومية في تلك الندوة بوضع حد للتدخل المباشر وغير المباشر في سياسات الصحف .

وفي مقالة لفهد الفانك في صحيفة الغد بعنوان " مشكلة الحريات في الصحافة الأردنية " ، يورد أمثلة كثيرة منها تدخل رئيس التحرير في مقالاته أحياناً سواءً بحذف عبارات منها ، أو تعديلها بحيث يمكن أن تنشر ، ولكن بعد تهذيبها وفقدان نكهتها الأصلية ، وربما انقلاب المعنى المقصود منها ، ويكشف أيضاً النقاب عن أنه يمتلك ملفاً يحتوي على مجموعة من المقالات، الممنوعة يمكن من خلالها معرفة مدى التعسف في المنع ، علماً بأن فهد الفانك من الأشخاص المؤيدين في مقالاته لسياسات الحكومة .

كما أشار ً ستطلاع للرأي أجرته صحيفة العرب اليوم في 14 / 4 / 2004 ، أن قطاع الشباب ، وطلبة الجامعات على وجه الخصوص ، يشعرون بالخوف الذي يقف حائلاً بينهم وبين التعبير عن آرائهم ، وقد طال التضييق على حرية التعبير والرأي أيضاً أعضاء الأحزاب السياسية المعارضة والنقابات المهنية ، حيث رفعت العديد من المذكرات إلى جلالة الملك وإلى رئيس الوزراء ، وأُصدرت العديد من البيانات التي طالبت بحرية التعبير ورفع القيود عن الحريات العامة (الرأي ، 21 / 6 / 2003 م) .

المطلب الخامس: في مجال مكافحة الفساد :

إن من سمات الأردن أنه لايملك أي مورد أساسي أورئيسي يلجأ إليه النظام السياسي ، ليمتص الهزات المالية والاقتصادية الكبيرة الناتجة عن الفساد الإداري ، مما يجعل الفساد خطاً أحمر إذ يعود بآثار عكسية سريعة ومباشرة على المواطن ، وحيث إن الفساد الإداري ينتهي عادة إلى فساد مالي وفساد اقتصادي ، وبالتالي يؤدي إلى تراجع دخل الدولة وإلى زيادة في

احتياجياتها المالية لتنفيذ برامجها والتزاماتها ، عمل النظام السياسي الأردنـــي علـــى مكافحـــة الفساد بجميع أشكاله (البطاينة ، 2005 ، 209) .

قام النظام السياسي بإصدار العديد من القوانين الناظمة لمحاربة الفساد المـــالي والإداري والمحافظة على المال العام ، ومن ذلك قانون إشهار الذمة المالية في الأول من تشرين الثاني لعام 2006 م تحت رقم 54 لسنة 2006 م ، ونص القانون على أن يعمل به بعد شـــهر مـــن نشره في الجريدة الرسمية ، وأخضع القانون رئيس مجلس الأعيان ، ورئيس مجلس النواب ، وأعضاء المجلسين ، ورئيس مجلس الوزراء والوزراء وكل من يعين بإرادة ملكيـــة ، بتقـــديم إقرار عن ذمته المالية ، وذمة زوجه ، وأولاده القُصّر ، خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تزويـــده بالنماذج المشار إليها في القانون ، ونصت المادة السادسة منه على أنه يُعَدُ إثراءً غير مشروع كل مال منقول أوغير منقول ، منفعة أو حق منفعة يحصل عليه أي شخص تسري عليه أحكام هذا القانون لنفسه أوغيره بسبب استغلال الوظيفة أو الصفة ، وإذا طرأت أي زيادة على مالـــه أو على مال أولاده القصر بعد توليه الوظيفة ، أوقيام الصفة وكانت لا تتناسب مع مـــواردهم ، وعجز هذا الشخص عن إثبات مصدر مشروع لتلك الزيادة فتُعَدُ حينئذ ناتجة عـــن اســـتغلال الوظيفة أو الصفة ،وعملت الحكومة أيضاً على إنشاء هيئة مكافحة الفساد تحت قانون رقم 62 لسنة 2006 م ، وينص على ارتباط هيئة مكافحة الفساد برئيس الوزراء ، وتهدف إلى وضـــع سياسات فعالة لمكافحة الفساد والوقاية منه وتنفيذها وترسيخها ، وقد شـــملت جـــرائم الفـــساد والجرائم الاقتصادية بالمعنى المحدد بالقانون ، وجرائم إساءة استخدام السلطة ، وبهذا القـــانون رسمت سياسات فعالة لمكافحة الفساد والوقاية منه ، والكشف عن مواطن الفساد بجميع أشكاله ، بما في ذلك الفساد المالي والإداري والواسطة والمحسوبية ، إذا شكلت اعتداءً على حقـــوق

الغير، وحفاظاً على المال العام وتوفير مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص(المشاقبة ، 200 ،10).

لقد تحررت صناعة القرار الاقتصادي من السرية الزائدة أيام ما قبل عام 1989 م ، لكن العديد من القرارات والإجراءات كانت تتراوح بين القوة والضعف ، نتيجة الفترة الطويلة من البعد عن الديمقراطية ، حيث تكونت خلال هذه الفترة جماعات ضغط وصناع قرارحكوميين ، ونخب رجال الأعمال ، التي استفادت من الأسلوب القديم من تصريف الأمور بمصالح مكتسبة في الإبقاء على الموجود ، وهكذا مع أن الحكومة تبنت شعارات مكافحة الفساد ، وبذلت مساعي لإدخال أنظمة وتعليمات جديدة من شأنها ضمان الشفافية ، ولكن دون آليات فعالة لوضعها موضع التنفيذ ، ودون إرادة سياسية واضحة راغبة في رؤية التغيير .

ويلاحظ أن القضايا التي أقيمت في فترة واحدة تعود إلى أواخر عقد الثمانينيات من القرن الماضي كقضية بنك البتراء التي أسهمت في تخريب الاقتصاد الوطني وأدت إلى تبديد أموال الخزينة ، والتي تحمّل القطاع العام بموجبها ما يتجاوز (250) مليون دينار ، وكذلك قضية الملكية الأردنية (شركة الطيران الوطنية) التي بموجبها تكبدت الخزينة خسارة بلغت (87.6) مليون دينار ، والقضايا التي أثيرت في أوقات لاحقة كقضية وزارة البلديات ، كان مصيرها الخسارة في أروقة المحاكم ، وفي أحسن الأحوال يمكن القول : إن الجهود المذكورة قضمت بعض أطراف المشكلة (الدعجة ، 2005 ، 119) .

وعند النظر أيضاً إلى عملية مكافحة الفساد في الأردن يلاحظ أن هناك تقصيراً في عملية التطبيق ، وفي عملية نقل القانون من مرحلة النص إلى مرحلة الفعل ، ويرى قطاع واسع من المواطنين والقوى السياسية والاجتماعية بأن هذه المكافحة ما تزال خجولة ، وتعالج آثار الفساد ولا تقترب من أسبابه ، وفي هذا الخصوص صرح فارس النابلسي ، نائب رئيس

الوزراء، ورئيس اللجنة الوزارية لمكافحة الفساد ، أن لجنة مكافحة الفساد شكلية ولم تجتمع لمدة عام (العرب اليوم،20 / 12 / 2004).

وفي مقال لراكان المجالي بعنوان " المطلوب من الحكومة " يقول فيه " نفترض أن تكون الخطوة الأولى في طريق التغيير هي محاربة الفساد ،الذي يترعرع في ظل العجز عن إثباته أو حله عبر القضاء ، وهو فساد صارخ يعلن عن نفسه بكل الوسائل (الدستور، 22/ 2/ 2004) .

وفي مجال قدرة الصحافة على لعب دور في محاربة الفساد علق أحد الصحفيين قائلاً : " إن الصحافة الأردنية غير قادرة على خوض معركة صغيرة مع الفساد والفاسدين ليس لأنها فقيرة ، وليس لأنها غير منتمية ، ولكن لأنها أمام خيارات صعبة نعرفها جميعاً ، وإلا لماذا لم تبحث صحيفة أردنية واحدة في الرقم الذي كشفه النائب محمود الخرابشة في مناقشات الموازنة المتمثل في وجود (2,5) مليون دينار تدفعها الدولة سنوياً للمستشارين كامتيازات متعددة" (الغد ، 8/8 / 2004) .

إن إصدار قوانين تحارب الفساد أمر مستحسن ، ولكن ان تقف القوانين عند المنطوق ولا تأخذ دورها في التطبيق ، ويصبح واقع الفساد صعباً يستحيل استئصاله في تلك الحالة ، لذلك برز التساؤل لماذا شُرع القانون ؟ فمن هنا ندرك أن الأساس في الوصول إلى محاربة الفساد لايكون عند حدود القانون بل يتعدى ذلك بكثير ، إذ يجب سد الثغرات التي يتم الاختراق منها ، أو الوقوف في وجه المحاولات التي تساعد أو تيَسر تمرير الفساد من قبل بعض الأفراد أو من قبل ذاك المسؤول وذاك المتهاون ، ويقال أيضاً ليس الأساس في الوصول إلى ذاك الهدف ، أن ننتظر حدوث الفساد والقبض على فاعله ومعاقبته بل يجب أن نمنع حدوث الفساد أصلاً

من خلال سد الثغرات التي تؤدي إلى الفساد ، فلذلك يجب تكريس مفهوم هيئة منع الفساد قولاً وفعلا.

المطلب السادس:النقابات المهنية :

تُعَدُ النقابات المهنية ركناً مهماً من أركان التنمية السياسية بجميع أشكالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وهي إلى جانب الأحزاب السياسية أكبر جزء فاعل في مؤسسات المجتمع المدني ، من هنا لا يمكن القول : إن هناك ديمقراطية دون إعطاء النقابات المهنية دوراً فاعلاً في رفع سوية المهنة التي ترتكز عليها .

وعند تتبع النقابات المهنية في فترة الانفراج الديمقراطي نرى أن هذه الفترة قد انطوت على جملة من الأحداث على المستويين المحلي والإقليمي ، التي انعكست بشكل مباشر على علاقة النقابات المهنية بالسلطة التنفيذية ، وشهدت هذه العلاقة مرحلة الانتقال من الانسجام التام إلى المواجهة التي بدأت تمارس الوجود النقابي بحد ذاته .

فبالرغم من أن بداية هذه الفترة تضمنت توجيهات ملكية من خلال كتاب التكليف السامي لحكومة رئيس الوزراء الأميرزيد بن شاكر في 29 /4 / 1989 م ، الذي بدوره أوصى بضرورة تصويب أوضاع النقابات المهنية ، لتكون بمنأى عن أي دور سياسي،إلا أن المتتبع لهذه الفترة لم يرَ أي تراجع للدور السياسي للنقابات المهنية في الأردن ، رغم عودة الأحزاب السياسية إلى ممارسة دورها الذي اشتغلت به النقابات المهنية طيلة فترة حظر هذه الأحزاب ، منذ عام 1957 م حتى صدور قانون الأحزاب عام 1992 م ، ومع أزمة حرب الخليج واحتلال العراق، زاد زخم الدور السياسي للنقابات المهنية ، فقامت بالعديد من النشاطات السياسية ، وبإصدار البيانات المنددة بالعدوان الأمريكي على العراق ، وبدأت بجمع التبرعات وبتشكيل اللجان المؤازرة للعراقيين ، وكذلك قامت في الذكرى السنوية لقيام الكيان الإسرائيلي

بمسيرة العودة في 15 / 5 / 1990 م التي شارك فيها نحو (100) ألف شخص من مختلف مناطق المملكة ،وساد الانسجام بين السلطة التنفيذية والنقابات المهنية في هذه الفترة ، وخاصة مع تشكيل حكومة طاهر المصري في 19 / 6 / 1991 م ، التي ضمت ستة أعضاء من المهنيين، منهم نقيبان سابقان للأطباء ، إضافة إلى مقاولين ، ومحام ،ومهندس(أبو رمان،24،1996).

وفي أعقاب إنطلاق مسيرة التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي بعد عقد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 م ، بدأت العلاقة بين السلطة التنفيذية والنقابات المهنية تأخذ منحى آخر ،وذلك في ظل معارضة واضحة وصريحة لهذه التسوية من قبل النقابات المهنية ، ولتعود العلاقة بين الطرفين إلى المواجهة المعلنة بعد التوقيع على اتفاقية السلام الأردنية – الإسرائيلية، إذ قامت النقابات بتبني سياسية مقاومة التطبيع مع الكيان الإسرائيلي ، وعملت على إصدار نشرة تحمل عنوان " لا للتطبيع " وأصدرت قائمة عرفت بالقائمة السوداء التي تضمنت أسماء شخصيات ومؤسسات وشركات قامت بإجراء اتصالات مع الكيان الصهيوني ، ويلاحظ الباحث أيضاً أنه مع عودة المواجهة بين السلطة التنفيذية وبين النقابات المهنية ، أن الخطاب الرسمي عاد إلى الحديث عن مهننة النقابات المهنية ، الذي ظهر جلياً في خطاب التكليف السامي لحكومة الأميرزيد بن شاكر الثالثة في 7 / 1 / 1995 م ، حيث أشار فيه جلالة الملك حسين إلى أنه لابد من القيام بتوعية عامة تؤكد على ضرورة انصراف النقابات المهنية ، كل في مجالها إلى واجبها الأساسي ومبرر وجودها في رفع سوية المهنة والعاملين فيها كفاءة ، وقدرة ، وعملاً يقابله عرفان الوطن للمستوى الذي ترقى إليه ، والفرص التي توفر سبل العيش الكريم لمنتسبيها بدل المراوحة في مكانها ، واجترار المعاد من القول في

السياسة وغيرها مما لم تؤسس النقابات في الأصل في معالجته ولا تملك الأسباب والمسوغات لمعالجته(الرشواني، 2004، 24-26).

كما واجهت النقابات المهنية مقاومة كبيرة من القوى التي لا ترغب في تطوير العمل السياسي ، حيث سعت هذه القوى إلى تحجيم دور هذه النقابات ، فكان من نتائجه رفض الكثير من نشاطاتها من قبل الحكام الإداريين، ففي 24 / 4 /2001 م ، وقد وجه محافظ العاصمة كتاباً إلى مدير شرطة العاصمة ، يمنع فيه النقابات المهنية وأحزاب المعارضة من القيام بمسيرة من مجمع النقابات إلى مكتب هيئة الأمم المتحدة ، بدعوى أن المسيرات تشكل تهديداً للأمن وتعطل مصالح المواطنين وسير الحياة الطبيعية لسكان المنطقة وإمكانية حدوث خلل أمني (منشورات حزب جبهة العمل الإسلامي عام 2001) .

ويبدو أنه بالرغم من أن النظام السياسي تبنى الانفتاح الديمقراطي منذ بدايات التسعينيات من القرن الماضي ، إلا أن الذهنية العرفية في التعامل مع مؤسسات المجتمع المدني ما زالت قائمة كما بينا سابقاً ، حيث أثرت هذه المؤسسات بشكل واضح في دورها في التنمية السياسية من خلال المحاولات الكثيرة التي قامت بها من خلال نشاطاتها المهنية والسياسية .

وخلاصة القول في هذا المبحث: إن التحول الديمقراطي الذي شهده الأردن في بواكير التسعينيات من القرن الماضي أعاد الاعتبار إلى السلطة التشريعية ، ومكنها من أخذ دورها كمؤسسة في التشريع والرقابة على أعمال الحكومة ، كما أسهمت في وضع الأساس لمسيرة الأردن الديمقراطية ، فشاركت وأصدرت عدداً من القوانين والتشريعات ، إلا أن هذا الدور بدأ بالتراجع قبل نهاية الدورة الرابعة لمجلس النواب الحادي عشر عام 1993 م ، وأصبح ميزان القوة يميل لصالح السلطة التنفيذية التي تملك من الوسائل الدستورية ما يجعلها تستمر في تفوقها على السلطة التشريعية ، ويتجلى ذلك في مواجهة البرلمان للصلاحيات الممنوحة

لها مثل حق حل البرلمان ، الذي تلجأ إليه الحكومة أو تهدد باستخدامه بهدف تمرير سياساتها وبرامجها ، وظهر ذلك جلياً عندما قامت الحكومة بحل المجلس الحادي عشر قبل نهاية الدورة الرابعة والأخيرة من عمره ، من أجل إصدار قانون مؤقت للانتخابات النيابية سمي بقانون الصوت الواحد ، كما يلاحظ أن الحكومة في مرحلة الانفراج الديمقراطي بعد حل مجلس النواب الحادي عشر، حيث أصدرت عدداً من القوانين المؤقتة يعادل ما أصدرته في غياب الحياة البرلمانية في ظل الأحكام العرفية التي عاشتها البلاد من عام 1957 م إلى عام 1989 م ، حيث أصدرت في هذه الفترة وتحديداً بعد عام 1993 م (150) قانوناً مؤقتاً منها (88) قانوناً مؤقتاً خلال أشهر معدودة ، بينما أصدر في الفترة العرفية (166) قانوناً مؤقتاً (الدعجة ،2005، 167 ــ 203).

إن وجود مثل هذه القوانين المؤقتة يتنافى مع العملية الديمقراطية التي جوهرها السيادة الشعبية من خلال نوابه المنتخبين ، وبما أن الدستور الأردني في المادة (24) نص على أن الأمة مصدر السلطات تمارسها عبر ممثليها المنتخبين ، فالأصل أن تصدر القوانين والتشريعات من خلال السلطة التشريعية .

لذلك فإن عملية التحول الديمقراطي في الأردن تعاني من إشكالية العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ، وتتلخص بأن السلطة التنفيذية تهيمن على السلطة التشريعية المنتخبة ، وهذا يتعارض مع النظام الديمقراطي الذي يرى أن الشعب هو صاحب السيادة .

كما تعمل الحكومة جاهدةً على صياغة قوانين انتخابية تؤدي بالتالي إلى إخراج مجلس نواب كما تريد ،بحيث يسمح لها تشريع أي قانون تريد .

أما في المجال الحزبي فلا بد من إعادة النظر في مفهوم الحزب ومقوماته وآليات ترخيصه، ولا بد من سن قوانين وتشريعات ترفع من سوية الأحزاب السياسية ، حيث يبدأ

التنافس بينها على أساس البرامج ، ولا بد من الارتقاء بالأحزاب حتى تصل إلى أهدافها التـــي يجب أن تكون نابعة من صميم المجتمع .

إذن مفهوم التنمية السياسية لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تنمية شاملة، وتــشريع مبنـــي على المؤسسية ، بعيداً عن الارتجالية والمصلحة الضيقة ، فلذا نحن بحاجة إلى تطوير إداري في كل المؤسسات العامة والخاصة ، يتم من خلال إيجاد تشريع واضح تــشارك فيـــه جميـــع المؤسسات الوطنية وعلى رأسها السلطة التشريعية .

وكذلك فإن التنمية السياسية تستدعي وجود نقابات مهنية وعمالية ، تقوم بدورها بالإنـــشاء في بيئة ديمقراطية وعاؤها الانتخابات العامة المنطلقة من قوانين عصرية تنظمها .

المبحث الثاني : معوقات التنمية السياسية :

سعت الأردن منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي بمحاولة إحداث إصلاحات سياسية بتخاذها عدداً من الإجراءات التي سبق الحديث عنها في فصل التنمية السياسية ، غير أن هذه المحاولات لم ترقَ إلى طموحات الشعب الأردني ، وذلك بسبب العديد من المعوقات التي يمكن إجمالها بثلاثة مطالب وهي :

المطلب الأول : المعوقات السياسية والقانونية .

على الرغم من بعض الإصلاحات السياسية التي أُدخلت على عدد من القوانين المؤقتة ، كقانون الانتخابات ، وقانون البلديات ، وقانون الأحزاب السياسية ، وقانون المطبوعات والنشر ، والعديد من القوانين الأخرى ، إلا أن هناك جوانب سلبية عديدة تؤخذ على هذه القوانين ، فقانون الأحزاب السياسية رقم 32 لعام 1992 م ، الذي بموجبه أسست الحياة الحزبية في مرحلة الانفراج الديمقراطي ، لا يرقى لمستوى الديمقراطية والمشاركة الحزبية الفاعلة ، إذ لم ينص صراحة على دور الأحزاب السياسية في تداول السلطة أو المشاركة فيها ، واكتفى بتعريف فضفاض يتحدث عن مشاركتها في الحياة السياسية .

كما أن تعديل هذا القانون بقانون رقم (19) لسنة 2007 م الذي نص في المادة الخامسة منه على رفع عدد المؤسسين إلى (500) عضو ، على أن يكون مقر إقامتهم المعتاد في خمس محافظات على الأقل بنسبة (10%) من المؤسسين لكل محافظة ، نلاحظ أن هذه المادة جاءت لتعقيد عملية تأسيس الأحزاب ،في الوقت الذي ينص فيه الدستور الأردني على حق الأردنيين في تشكيل الجمعيات والأحزاب ، فكيف وهذه الحالة يمكن تجميع هذا العدد .

ويشتمل القانون أيضاً على ثغرات ، تتمثل في منح وزير الداخلية (ممثل السلطة التنفيذية وما يمثله من صلاحيات أمنية) سلطات وصلاحيات واسعة على أعمال الأحزاب السياسية

ونشاطاتها أهمها : صلاحية حل الحزب ، كما أن المادة (25) من هذا القانون أجازت حـل الحزب بقرار من المحكمة بناء على دعوى يقدمها الوزير ، إذا خالف الحزب أياً مـن أحكـام الدستور ، أو أخل بأحكام هذا القانون ، وهذا ما يتنافى مع أصول العملية الديمقراطيـة التـي تؤمن بحق المواطنين في تأليف الأحزاب وتكوينها والانتماء إليها ، باعتبارها حقاً دسـتورياً ، إذ لا يجوز للسلطة التنفيذية أن تمارس أي نشاط من شأنه إعاقة هـذا الحـق الدسـتوري أو تعطيله ، إضافة إلى أن هذا القانون لا يتضمن ضمانات يمكن أن تحمي الحزب مـن تغـول السلطة التنفيذية، و لم يرتبط بخطوات تحمي الممارسة الديمقراطية ، بل إن المادة السابعة منه ربطت عملية تشكيل الأحزاب والانتساب إليها بالسلطة التنفيذية .

أما قانون الانتخابات النيابية المؤقت رقم (15) لسنة 1993 م فقد قيد مبدأ التعددية السياسية والحزبية ، وأضعف من فاعلية مشاركة الأحزاب السياسية في الحياة السياسية الأردنيـة بعامـة والحياة البرلمانية بخاصة ، وأدى إلى تنامي دور العشائرية ، وإلى تكريس الفردية التـي حالـت بدورها دون وصول القوى السياسية الفاعلة لعضوية مجلس النواب ، ودفعت إلى فرص وصـول مرشحي المصالح الشخصية الضيقة ، الأمر الذي جعل من ولاء هولاء النواب إلى هذه القـوى ، وإلى هذه المؤسسات التقليدية ، وإلى سعيهم لخدمة مصالح هذه القوى ، وبالتالي الـضغط علـى السلطة التنفيذية لتحقيق هذه المصالح ، مما أضعف من دورهم الرقابي والتـشريعي ، وجعلهـم يتنازلون عن الكثير من أدوارهم لمكتسبات ضيقة على حساب مصلحة الوطن ، وعلـى حـساب الحريات العامة وحقوق الإنسان ، مما شكل بدوره خطراً على العملية الديمقراطية وبالتالي علـى عملية التنمية السياسية بشكل عام .

كما أن إشراف الحكومة على الانتخابات النيابية ، الذي يتم على صعيدين ، صعيد الخطوات الإدارية والتنفيذية من إعداد للانتخابات، ثم تهيئة الناخبين ووضع الآليات لإتاحة الفرصـة أمـام

الناخبين بالمشاركة بسهولة ويسر ، وصعيد إجراء الانتخابات ومراقبة حسن تنفيذها ثـم مراقبـة إعلان النتائج والفرز ، دون وجود هيئة مستقلة تكون مظلة لكل ما يتعلـق بهـذه الإجـراءات ، أحدث الكثير من الخلل في العملية الانتخابية ، وبالتالي بمخرجات هذه العمليـة ، التـي تمثلـت بغياب المعارضة السياسية الفاعلة نتيجة التطبيق غير السليم للإجراءات الانتخابية ، كتعقيد عملية الانتخاب وعلى الإشراف على صناديق الاقتراع الموجودة في مناطق المعارضة ، أو التلاعـب في تحديد الدوائر الانتخابية وسوء توزيع المقاعد النيابية على الدوائر الانتخابية (العزام ، 2006 ، 377).

أما قانون المطبوعات والنشر المؤقت لعام 1997 م ، فقدعمل على إعاقة التنمية السياسية من خلال وجود العديد من السلبيات والثغرات ، فمثلاً المادة (5ــ د) من القانون تنص على " حـق المطبوعات ووكالة الأنباء والمحرر والصحف في إبقاء مصادر المعلومات أو الأخبار التي يـتم الحصول عليها سرية إلا على القضاء " ، فعند النظر إلى هذا النص نجده يتضمن اعتداءً علـى حرية الرأي من خلال كشف المعلومة للقضاء ، فالأصل أنه من حق الصحفي أن يتمسك في إبقاء مصادر معلوماته وأخباره سرية حتى على القضاء ، وإذا كانت الحجة هي إلحاق الضرر بالوطن ، فيمكن علاجه من خلال نصوص قانون العقوبات ، كما أن المادة (8) مـن قـانون العقوبـات تنص " على المطبوعات أن تمتنع عن نشر ما يتعارض مع مبادئ الحرية والمـسؤولية الوطنيـة وحقوق الإنسان واحترام الحقيقة ، وقسم الأمة العربية والإسلامية " ، جاءت فـضفاضة وقابلـة للتأويل وإلى الاجتهاد والتفسير ، وهذا قد يوقع الصحفي في الإرباك ، الأمر الذي قد يؤدي إلـى إعاقة حرية الرأي وتقييد العمل الصحفي ، وكذلك المادة (40) من القانون التي اشـتملت علـى الكثير من المحظورات التي تعاني من الغموض وتحتمل تفسيرات كثيرة ، فمـثلاً الفقـرة (ج) حظرت على الصحيفة نشر المقالات أو الأخبار التي من شأنها الإساءة لكرامة الأفراد وحريـاتهم

الشخصية ، أو الاضرار بسمعتهم ، وهذا بدوره يشكل تقييداً لحرية الصحافة ، إذ لم تحدد هذه المادة أين تقف الحرية الشخصية للأفراد ، وكذلك حظرت المادة (41) من هذا القانون على الصحيفة نشر أي خبر عن اعتصام أو تجمع أو مسيرة أو مهرجان لم يكن مرخصاً من قبل الحاكم الإداري ، لأن نشره يُعَدُ تحريضاً على التجمهر غير المشروع ، وهذا يشكل بدوره تقييداً واضحاً على حرية الصحيفة ، ويشكل مصادرةً لحق مؤسسات المجتمع المدني في التعبير ، وأيضاً المادة (41) من القانون حظرت على الصحيفة نشر وثائق حكومية ذات طبيعة مكتومة ، وهذا يعني أن الحكومة قادرة على أن تجعل من كل وثائقها وثائق سرية ، مما يضعف قضية الرقابة الصحافية عليها بل ويجعلها مستحيلة (الدعجة ، 2005 ، 1994) .

وهكذا يتأكد لنا أن قانون المطبوعات والنشر المؤقت لعام 1997 م ، قد اشتمل في بعض جوانبه على الكثير من المحظورات والعقوبات والاشتراطات التي تعيق العمل الصحفي ، وتصادر حرية الرأي والتعبير ، وبالتالي تعيق عملية المراقبة الحثيثة لأعمال السلطة التنفيذية ، وتؤثر سلباً على عملية التنمية السياسية .

أما قانون الاجتماعات الذي تم تعديله عام 2001 م ، الذي يفترض أن يكفل حرية تنظيم المهرجانات، والاعتصامات والتظاهرات السلمية ، فقد أعطى صلاحيات كبيرة للحكام الإداريين فيما يتعلق بالموافقات الأمنية على النشاطات التي تعقدها الأحزاب السياسية ، من محاضرات وندوات ومسيرات ، في الوقت الذي كفل فيه الدستور حق الأردنيين في الاجتماع ضمن حدود القانون ، حتى إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي وقعت الأردن عليه ، نص بصراحة في المادة (20) على حق كل شخص في الاشتراك في الاجتماعات السلمية ، علماً بأن الاجتماعات التي تطالب بتنظيمها مؤسسات المجتمع المدني الأردني لا تخل بما جاء بهذه الحقوق ، باعتبارها جتماعات سلمية ، وهي أحد مظاهر التعبير عن حرية الرأي ، إذ نصت الفقرة (1) من المادة

(16) من الدستورعلى أن " للأردنيين حق الاجتماع ضمن حدود القانون ،لهذا يُعَدُ هذا القـانون معيقاً لفاعلية الأحزاب السياسية ، وتقييداً لحرية نشاطاتها في الساحة الـسياسية ، ويـؤثر أيـضاً سلباًعلى عملية التنمية السياسية برمتها (المصري ، 2001 ، 33) .

أما فيما يخص الصحافة الحزبية، فبـالرغم مـن أن المـادة (19 ــ أ ــ 3) مـن قـانون المطبوعات والنشر أجازت منح الرخصة لإصدار مطبوعة لجهات مختلفة مـن بينهـا الحـزب السياسي ، إلا أنه عندما أصدرت بعض الأحزاب الصحف تم محاربتها ومحاصرتها ، ولم يسمح لها بالوصول إلى الاجهزة الإعلامية المسموعة والمرئية وبالتالي إلى المواطنين ، كما حرم قادتها أيضاً من الإطلال من خلال هذه الأجهزة على الجماهير (تريز ، 1994 ، 28) ، وقد أدى ذلك أيضاً إلى تعامل بعض الجهات الرسمية إلى تحجيم دور الصحافة الحزبية وإلى عـدم حـصولها على نسبة من الإعلانات الرسمية ، كما أن إحجام القطاع الخاص من الشركات عن الإعلان فيها بسبب عدم انتشارها الواسع أدى إلى تهميش دورها في الحياة الصحفية ، في الوقت الذي نجد فيه الصحف الأخرى تحظى بكل الإعلانات الرسمية .

كذلك فمن المآخذ على السلطة التنفيذية أنها لم تساعد على إبراز الصحف الحزبيـة بوسـائل الإعلام الرسمية ، كما إن حرمان الصحفي الذي يعمل في الصحافة الحزبية من الانتساب لنقابـة الصحفيين ، يعد عائقاً في وجه تقدم الصحافة الحزبية أوستمرارها ، فالصحفي الحزبـي غيـر معترف به قانونياً كصحفي ، وبالتالي لا يحق له الإعلان عن نفسه كـصحفي ، ولا يجـوز لأي مؤسسة صحفية استخدامه في أي عمل صحفي دون أن يكون مدرجاً اسمه في نقابـة الـصحفيين حسب نص المادة (18 ــ أ) من قانون المطبوعات ، لذا فمن الممكن أن يقوم الـصحفي الـذي يعمل في الصحيفة الحزبية بانتهاز أي فرصة عمل تتاح له خارج الصحيفة الحزبية ممـا يـسبب إرباكاً لهذه الصحيفة وبالتالي إلى مزيدٍ من الإعاقة للتنمية السياسية (زيادات ، 1997 ، 181).

إن ضعف الرقابة الدستورية على القوانين وخاصة في ظل غياب محكمة دستورية ، ساهم في ضعف عملية التحول الديمقراطي ، فالدستور الأردني لم يتضمن أي نص خاص بالرقابة الدستورية على القوانين ، أما المجلس العالي الذي ورد ذكره في نص المادة (57) من الدستور فمهمته لا تتعدى محاكمة الوزراء عما ينسب إليهم من جرائم جنائية ناتجة عن تقصيرهم في تأدية وظائفهم ، وتفسير أحكام الدستور ، وإن أياً من هذين الاختصاصين لا يمت بصلة إلى الرقابة الدستورية على دستورية القوانين ، وحتى إذا كان المجلس العالي لتفسير الدستور له الأحقية في تفسير القوانين ، فإن هذا المجلس الذي نصت عليه المادة (57) من الدستور، يؤلف من رئيس مجلس الأعيان رئيساً ، ومن ثمانية أعضاء ، ثلاثة منهم من مجلس الأعيان وخمسة من قضاة أعلى محكمة نظامية ، إذن فإن المجلس العالي لتفسير الدستور لم يمنح لهيئة قضائية مستقلة ، بل إن تشكيل المجلس أنيط برئيس مجلس الأعيان وبثلاثة من أعضاء المجلس وبإشراك بعض القضاه ، وحيث إن مجلس الأعيان معين من قبل إرادة ملكية، فبالتالي فإن قراراته قد تكون تابعة لرغبات السلطة التنفيذية ، مما يؤدي إلى إعاقة بعض القوانين ، وقد حصل ذلك مثلاً عند إحالة مشروع قانون نقابة المعلمين على المجلس ، إذ أوصى بدوره بعدم دستوريتها ، وقد فسر في حينه أن هذه التوصية جاءت نتيجة رغبة السلطة التنفيذية بذلك ، مما أدى إلى إعاقة التنمية السياسية ، فمن هنا لا بد من إنشاء محكمة دستورية مستقلة (العزام ، 2006 ، 378) .

من هنا نلاحظ أن إصدار هذه القوانين المؤقتة ، مع أنه يتماشى مع الدستور ، إلا أنه لا يخدم العملية الديمقراطية في جوهرها حيث السيادة الشعبية ، وبما أن الدستور الأردني في المادة (24) نص على أن الأمة مصدر السلطات تمارسها عبر ممثليها المنتخبين في مجلس النواب ، فالأصل أن تصدر هذه القوانين من خلال السلطة التشريعية ، وإن إصدار هذه

القوانين في غياب مجلس النواب يجب أن يكون للضرورة القصوى ولأمور مستعجلة غير القابلة للتأجيل ، حسب مقتضيات تلك المرحلة ، على أن تعرض في أقرب جلسة لمجلس النواب ، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا : هل قانون المطبوعات والنشر المؤقت الذي قيد حرية الصحافة مستعجل وغير قابل للتأجيل ؟ وهل قانون الصوت الواحد غير قابل للتأجيل أيضاً ؟ ولماذا حل مجلس النواب أكثر من مرة قبل أن تنتهي مدة الدستورية ، ثم صدرت القوانين المؤقتة ؟ وهل قوانين التعليم العالي والبحث العلمي ، وقانون الجامعات الأردنية ، وقانون الجامعات الخاصة ، وقانون المجلس الأعلى وغيرها من القوانين مستعجلة ؟ أم أن هناك نية مبيتة من لدن السلطة التنفيذية لإصدار هذه القوانين في ظل غياب السلطة التشريعية ، وتغول وهيمنة السلطة التنفيذية على إرادة الشعب الأردني (الدعجة ، 2005 ، 203 – 205) .

المطلب الثاني : المعوقات المؤسسية :

إن تدني مستوى المؤسسية في بناء الدولة ، الذي يعني عدم سيادة الأنماط القانونية في المؤسسات وعدم قدرتها على التكيف مع المتغيرات ، وضعف احتواء المستجدات والتعامل معها ، واستمرار أنماط الشخصانية في الإدارة ، والواسطة والضغوط الاجتماعية والمحسوبية والفساد، كانت جميعها أموراً أثرت في عملية بناء التنمية السياسية ، لا بل أعاقت عملية التنمية السياسية برمتها .

وفي الأردن تعاني العديد من مؤسسات النظام السياسي ، سواء كانت رسمية كالبرلمان ، أم مؤسسات المجتمع المدني كالأحزاب والنقابات والصحافة عدداً من المعوقات المؤسسية التي تعمل على إعاقة عملية التنمية السياسية .

فعلى صعيد الأحزاب نرى الكثير منها ومنذ تأسيسها حسب قانون الأحزاب الـسياسية رقـم (32) لسنة 1992 م ، يعيش بين مد وجزر تحت رحمة المؤسس ، وصاحب النفوذ المـادي أو صاحب النفوذ السلطوي ، الذي يرى أن الحزب مؤسسة من مؤسساته ، وأن الجميع في الحـزب تحت تصرفه ، يعمل ما يريد دون وجود أدنى قدرة مؤسسية تذكر ، مما ولد الكثير من التـشاحن والتناحر ، وإلى عملية التجميع يوم الانتخابات ودفع الاشتراكات ، لتنتهي العملية بعد الانتخابـات مباشرةً إما بالفوز أو بالخسارة ، فإذا كان الفوز ، تمركزت السلطة بيد المقربين وأصبح الحـزب تابعاً لمجموعة قليلة تعمل ما يحقق وبالتالي تصدر القرارات كيفما تشاء ، أما إذا كانت الخـسارة فالاستقالات جاهزة ، والانشقاق والدعوة إلى تشكيل حزب آخر دون رؤيا سياسية حاضرة ، وفي هذا الاتجاه أشار قيادي حزبي " إلى أن التثبت بالشخصانية والفردية في بعض الأحزا ب ، وعدم تطوير الحزب إلى مؤسسة مستقلة عن شخصية الأمين العام أو أعضاء القيادة العليا،كان الـسبب الرئيسي في عدم توحيد جهود هذه الأحزاب وعملها " (تريز ، 1994 ، 105) .

كما أن القيود القانونية والممارسات غير الديمقراطية ، وضعف المـوارد الماليـة ، وعامـل الشخصنة وهيمنة الفرد على بعض الأحزاب السياسية ، والتعامل معها على أنها شركات خاصـة أضعفت المؤسسية داخل هذه الأحزاب ، وأدت إلى نفور المواطنين منها ، الأمر الذي أثـر سـلباً في عملية التنمية السياسية ، وفي هذا الاتجاه أظهرت دراسة لمركـز الدراسـات الاسـتراتيجية للجامعة الأردنية ، أن نسبة الذين كانوا يرغبون بالانتماء إلى الأحزاب السياسية في العـام 1993 بلغت 3.6 % ، في حين طرأ انخفاض كبير في عام 1996 م إذ بلغت النسبة 2 % من مجمـوع المستجيبين (المصالحة ، 1999 ، 112) ، إن دل هذا على شيء فإنما يدل على تراجع كبيـر في عملية تقبل الأحزاب السياسية ، الذي بدوره يدلل على أن هناك أسباباً جوهرية داخل العمـل الحزبي أدت إلى ضعفه ، يجب على القائمين عليها البحث عنها ودراستها وإيجاد الحلول لها .

من هنا يرى الباحث أنه على الرغم من أن الأحزاب السياسية الأردنية تملك أنظمـــة داخليـــة تحدد المؤسسية فيها ، إلا أنها ما زالت في التطبيق العملي تحكم بعقلية القائد المؤسس ، أو القائـــد الملهم ، فكيف بها وهذه الحالة تطالب المؤسسات الحكومية العامة بالمؤسسية ؟ .

أماعلى صعيد البرلمان الأردني فهناك عدد من المعوقات المؤسسية تحد من قدرته علـــى أن يلعب دوراً مهماً وبارزاً في عملية التنمية السياسية ، وتضعف مـــن قدرتـــه علـــى القيـــام بوظائفه المختلفة ، وخاصةً الرقابية منها والتشريعية ، التي يُعَدُ القيام بها دليلاً علـــى وجـــود تنمية سياسية فعالة ، ومن هذه المعوقات افتقاره لكوادر بشرية مؤهلة ومدربة .

كما أن البرلمان يفتقر إلى الدعم الفني والاستشاري ، وعدم توفر المعلومـــة التـــي يحتاجهـــا النائب لمناقشة القوانين والسياسات العامة المختلفة ،الأمر الذي يؤثرسلباً على كفاءة النائـــب فـــي القيام بعمله.

وعند متابعة مجالس النواب الأردنية أيضاً في مرحلة الانفراج الديمقراطي ، يلاحظ الباحـــث أن النخبة السياسية قد سيطرت على أغلب المناصب القيادية في هذه المجالس ، كالرئيس ونوابـــه ومساعديه الذين هم في الغالب من الشخصيات العسكرية أو الأمنية ، أو من الوزراء السابقين أو من رجال الأعمال ، أو من الشخصيات الثرية التي معظمها من رجالات النظام ، التي عادة مـــا تقوم بالكولسة لضمان دعم سياسات الحكومة ، فهي بالتالي تشكل متداداً للسلطة التنفيذية ، حيـــث تمرر السلطة برامجها من خلالهم .

أما بالنسبة للكتل داخل البرلمان فهي وليدة مرحلة ، شكلت لأهواء مصلحية لم تـــنم عـــن أي مؤسسية تذكر ، تشكلت بغياب الأحزاب نتيجة قانون انتخاب ، أثر سلباً على مخرجـــات العمليـــة الانتخابية ، لذا فهي هشة في هياكلها بعيدة عن المؤسسية ، لا تجمعها روابط فكرية بل تجمعهـــا روابط مصالح طارئة غير متماسكة ، ولا يوجد أي التزام واضح لقراراتها من قبل الأعـــضاء ،

فهي تتشكل وتتفكك بين ليلة وضحاها، مما أدى إلى ضعف دورها في عملية التنمية الـسياسية (العزام ، 2006 ، 378) .

المطلب الثالث : معوقات الإرث الاجتماعي والثقافة السياسية .

أن السنوات الست الاولى من حياة الطفل التي يقضيها في حضن الأسرة ، قبـل الانتقـال إلى المدرسة تلعب دوراً كبيراً في تشكيل نفسيته ، وغرس القيم والتوجهات الثقافية الرئيـسية في عقله، وهي قيم وتوجهات تبقى راسخة في عقل الطفل في اللاشعور عنـد الكبـر، وفـي بعض الأمور يكون عنده اعتقاد يصل إلى مرحلة اليقين بصحة الأساليب والقيم التي اكتـسبها في المرحلة المبكرة من حياته ، ويلاحظ أحياناً أن ما يصدر عن الكبار من المواقف السياسية تكون انعكاساً شبه مباشر لرواسب ماضية.

وفي الأردن تتكون شخصية الفرد أساساً في العائلة ، ثم تأتي بقية المؤسـسات الأخـرى كمكملة للتنشئة الأسرية ، ونظراً لأن العائلة التقليدية الأردنية ما زالت تشدد في تربيتها علـى العقاب الجسدي والترهيب أكثر مما تشدد على الإقناع ، فقد نشأ عن ذلك نزعة نحو الفرديـة والأنانية ، والتأكيد دائماً على " الأنا " أكثر من التأكيد على " النحن " ، وعليه عنـدما يكبـر الطفل يبقى في سلوكه السياسي سلطوياً لا يؤمن بالحوار والنقاش ، إذ يرى في الأسرة ومـن ثم العشيرة كل شيء ، فنراه لا يؤمن بدور الأحزاب ولا بدور مؤسـسات المجتمـع المـدني جميعاً ، ويظهر ذلك جلياً من خلال الأمثال الشعبية التي يتلقاها عن والديه ، ومجتمع الكبـار ومن الأمثلة على هذه الأمثال ، " مش الحيط الحيط وقول يا ستار" ، من هنـا ينـشأ الطفـل ويشب وهو مؤمن بهذه الأفكار المتضمنة لهذه الأحكام ، ويبقى لديه اعتقاد بأن ما هو موجود أمر طبيعي وقضاء وقدر، أي إنه لا قدرة ولا حق له في تغيير هذا الواقع (طعيمة ، 2001 ، 51 – 60) .

أضف إلى ذلك الدور الذي يلعبه النظام السياسي من خلال مؤسساته التي تعمل على ترسيخ ثقافة معينة ، لكي تلعب دوراً في تحديد اتجاه الأفراد وتوجههم نحو فعل معين ، بل وتسهم في بناء شخصية الفرد وتربيته .

وفي الأردن أيضاً تربى الأفراد على ثقافة الخوف من الحكومة ، والهاجس من الملاحقة الأمنية ، الذي تولد نتيجة التنشئة السياسية في العقود التي سبقت مرحلة النفراج الديمقراطي في أوائل التسعينيات من القرن الماضي ، التي سادت فيها الأحكام العرفية ، وحظر الأحزاب ، والقيود التي وضعت على الحريات العامة وعلى وسائل التعبير عن الرأي ، مما ولد نطباعاً لدى المواطنين بأن العمل في السياسة والتعبير الحر عن الرأي لا يجلب إلا المشاكل والمتاعب، وأدى ذلك إلى عدم الانخراط في النشاطات السياسية ، أو الإنضمام إلى الأحزاب السياسية أومؤسسات المجتمع المدني ، وقد عزت بعض الدراسات أسباب ضعف المشاركة السياسية إلى مجموعة من الأسباب ، في طليعتها الهاجس الأمني والخوف من الملاحقة الأمنية ، وفي إحدى الدراسات الميدانية بلغت نسبة الذين قالوا بذلك 61 % من العينة (العزام والشرعة ، 2006 ، 495) .

ثم وإن الثقافة السياسية السائدة عززت سلوكاً اجتماعياً في التعصب للعشيرة وللجهوية والفئوية ، مما ساعد على انتخاب نواب وفق مصالح فردية ضيقة على حساب مصلحة الوطن ، أو دعم المرشح الذي يميل لتوجهات الحكومة بهدف تحقيق بعض المصالح الفردية في دائرته الانتخابية ،مما أدى إلى إعاقة للتنمية السياسية .

لقد عززت الحكومات المتعاقبة أيضاً في فترة الانفراج الديمقراطي الثقافة التقليدية ، من خلال هيمنتها على مؤسسات التنشئة السياسية كوسائل الإعلام ، حيث تملك الحكومة الإذاعة والتلفاز ووكالة الأنباء الأردنية بترا ، وتملك أيضاً (62 %) من أسهم جريدة الرأي ، و (32

%) من أسهم جريدة الدستور (خوري ،2001 ، 272) ، وبهذه الهيمنة توجه الحكومة الرأي العام وتسيطر على منابع الثقافة السياسية ، وتقف حجر عثرة أمام نشر ثقافة سياسية مخالفة لرأيها ، فكيف في هذه الحالة نتحدث عن تنمية سياسية .

كما أن الثقافة السياسية السائدة ما زالت مشبعة بروح العداء للأحزاب السياسية ، واعتبارها مصدر خطر على الاستقرار في البلاد ، وقد هيمنت الحكومة على المجتمع منذ مطلع العشرينيات من القرن الماضي ،ولعبت دوراً مهماً في تشكيله ، وأدى ذلك إلى خلق موقف حذر وذهنية سياسية متحفظة تجاه الأحزاب السياسية ، واتهام أي جسم سياسي أو اجتماعي ينشط خارج نطاق مؤسسات الدولة الرسمية ، فعلى الرغم من اعتراف الدستور للمواطنين بحق إقامة الأحزاب السياسية ، إلا أننا نلاحظ ضعفاً واضحاً في تفاعل المواطنين مع الأحزاب ، مما قلص من دورها في التنمية السياسية.

أما من ناحية الثقافة السياسية السائدة في حق المرأة في الانتخاب أو الترشح ، فما زالت تخضع لهيمنة المنظومة القيمية التقليدية والعشائرية والذكورية ، التي تستثني المرأة من الأدوار السياسية وتنظر بسلبية إلى ترشحها ومشاركتها في النشاطات السياسية بما فيها الحزبية ، واعتبارها عيباً اجتماعياً وذلك على اعتبار أن العمل السياسي من مهام الرجال وليس النساء ، من هنا فإن ضعف التمثيل السياسي النسائي في المؤسسات يعود إلى إرث الثقافة السياسية ، وإلى الفكر العشائري الذي لا يسمح للمرأة في تمثيل عشيرتها ، فمثلاً في الاجتماعات العشائرية تستثنى المرأة من الترشيح ؛ لأن الثقافة تعزز عدم ثقة المجتمع بقدرات المرأة على القيادة ، وبشكل عام ما زال يُعَدُّ ترشيح المرأة عن عشيرتها عاراً وعيباً ، وغير مقبول في المجتمع .

الفصل الرابع

وظائف الأحزاب السياسية الأردنية ودورها في التنمية السياسية في الأردن

تُعَدُ الأحزاب السياسية بشكل عام ، مؤسسات تقوم بدور مهم في مجال التوعيـة والتحـديث ، وتجميع الطاقات الفردية المشتتة في طاقة جماعية قادرة على التأثير في مجرى الحياة العامـة للمجتمع ، كما تقوم الأحزاب السياسية بدور مهم في مجال التحـول الـديمقراطي للأنظمـة السياسية ، ويُجْمِعُ مفكرو الفقه السياسي الحديث على أن لا ديمقراطية دون أحزاب سياسية .

وتتفاوت فاعلية الأحزاب السياسية بالقيام بوظائفها من حزب إلى آخر ، ومن دولة إلـى أخرى ، ففي الأنظمة الديمقراطية الحديثة ، تقوم الأحزاب السياسية بأدوارها بدرجة عالية من المشاركة السياسية ، وتحقق شرعية النظام ، وفي البلدان المتخلفة التي تسعى إلـى التحـديث والتنمية السياسية ، تناط بالأحزاب السياسية وظائف ومهام تتعلق بالتحديث والتنمية الـسياسية والتكامل القومي (الغزالي ، 1987 ، 176) .

إن وظائف الأحزاب السياسية في المجتمعات السياسية تتأثر بالكثير من المؤثرات ، التـي تؤثرسلباً أو إيجاباً في قدرة الأحزاب السياسية على القيام بوظائفها ، فالمحيط الاجتماعي الذي تتواجد فيه الأحزاب السياسية يؤثر إيجاباً في فاعلية هذه الأحزاب عندما تكون درجة الـوعي عند المواطنين عالية ، وبالتالي الانخراط في عضويتها أو القبول بدورها في المجتمـع ممـا يؤدي إلى فاعلية هذه الأحزاب ، بينما يؤدي عدم الوعي إلى الابتعـاد عـن هـذه الأحـزاب والنظر اليها بالشك والريبة ، كما أن للمحيط السياسي أثراً لا يمكن تجاوزه ، فقبـول النظـام السياسي للأحزاب يعني مزيداً من نشاط الأحزاب وزيادة فاعليتها ، وقد تتأثر أيضاً وظـائف الأحزاب بطبيعة الأحزاب القائمة وأنواعها في تلك المجتمعات(المصري ، 2003 ، 200) .

وللتعرف على الدور الذي تقوم به الأحزاب السياسية الأردنية في عملية التنمية السياسية لابــد من التعرف أولاً على الوظائف التي تقوم بها هذه الأحزاب ، وبقدر ما تكون وظائف الأحزاب فاعلة بقدر ما تكون فاعلية دورها في عملية التنمية السياسية ، وعليه سيــشمل هــذا الفــصل مبحثين أساسيين ، الأول يتناول الوظائف التي تقوم بها الأحزاب الأردنية ، والثــاني يتنــاول دور هذه الأحزاب في التنمية السياسية والمعوقات التي تواجهها في القيام بوظائفها.

المبحث الأول : وظائف الأحزاب السياسية الأردنية .

تبرز أهمية الأحزاب السياسية من خلال القيام بوظائفها ومدى اقتراب هذه الوظائف من حاجة المواطنين وخدمة مصالحهم ، وتُعَدُ وظيفة الوصول للسلطة من أهم وظائف الأحزاب السياسية التي تمكنها من تحقيق أهدافها ، فالحزب لا يتمكن من تحقيق أهدافه إلا إذا وصل إلى الحكم ، أو إذا تمكن من الحصول على قدر كافٍ من التأييد الشعبي ، الأمر الذي يؤدي بالتالي ، إلى الضغط على السلطة الحاكمة ، مما يزيد من قدرة الأحزاب على المطالبة بحقوق المواطنين ، ولدراسة وظائف الأحزاب السياسية يمكن تقسيمها إلى خمسة مطالب رئيسية هي :

المطلب الأول : الوصول إلى السلطة .

إن وظيفة الوصول إلى السلطة تُعَدُ من أهم وظائف الأحزاب السياسية ، فالحزب السياسي الذي يصل إلى السلطة يستطيع تنفيذ برامجه التي طرحها في أثناء الحملات الانتخابية مما يؤدي إلى مزيدٍ من القبول من قبل المواطنين إذا كانت هذه البرامج تمس حاجاتهم ، وطبقت فعلاً على أرض الواقع ، أما إذا كانت بعيدة عن تلمس حاجات المواطنين فإن ذلك سيؤدي إلى رفض هذا الحزب ، وبالتالي عدم التجديد له في أقرب انتخابات ، وهذا سيؤدي حتماً الى تداول السلطة .

أما في الحالة الأردنية فالأمر مختلف تماماً ، فالنظام السياسي الأردني منذ استقالة حكومة دولة سليمان النابلسي (حكومة التعددية الحزبية) عام 1957 م وحتى الآن لم يطلب من أي حزب سياسي تشكيل حكومة حزبية، إلا أنه في العام 1989 م تم إشراك بعض نواب الأحزاب السياسية في حكومة مضر بدران ، حيث تقلد عدد منهم مناصب وزارية ، ومن ضمنها وزارة التربية والتعليم التي تقلدها الدكتور عبدالله العكايلة ، أحد الأعضاء البارزين في

ذلك الوقت في جماعة الإخوان المسلمين ، إلا أن الأحزاب السياسية فشلت في تحقيق معظم ما طرحته من شعارات كبيرة في حملاتها الانتخابية عند مشاركتها في الحكومة، وتعود أسباب ذلك إلى الكثير من الظروف المحلية والإقليمية والدولية التي أثرت سلباً على الساحة الأردنية .

ففي عام 1992 م صدرقانون الأحزاب السياسية الأردنية ، الذي بموجبه تم ترخيص العديد من الأحزاب السياسية ، حيث كان هذا بمثابة اعتراف من الحكومة بشرعية هذه الأحزاب ، كما أنه اعتراف من الأحزاب السياسية ، التي رخصت بموجب هذا القانون بشرعية النظام السياسي في الأردن ، وهذا يعنى أن الوصول إلى السلطة من قبل هذه الأحزاب لايتم إلا بالطرق الشرعية حسب رؤية النظام السياسي ، فالإنتخاب هو أحد هذه الطرق الشرعية ،ونتيجة مشاركة الأحزاب السياسية في الانتخابات النيابية قبل ترخيصها ، وتحقيق بعض النجاحات ونتيجة للمستجدات على الساحة السياسية في الأردن ، ودخوله في معاهدات السلام الإسرائيلية ، واتفاقية الحكومة مع صندوق النقد الدولي بخصوص المديونية ، تبنى نواب المعارضة مواقف مناهضة لمواقف الحكومة ، مما حدا بالحكومة إلى تحجيم دور أحزاب المعارضة ، فقامت بإصدار قانون الانتخاب المؤقت لعام 1993 م (قانون الصوت الواحد) ، الذي أدى بدوره إلى تقليص عدد النواب الحزبيين في مجلس النواب الثاني عشر ، وإلى تزايد نواب العشيرة ، وقد دفع نظام الصوت بالواحد الأحزاب السياسية، بما فيها أحزاب المعارضة،إلى اللجوء إلى العشيرة لتحقيق نجاحات نيابية ، مما ساهم في ضعف الأحزاب السياسية ،وقلل من فرص نضجها ، وقلل أيضاً من فاعلية النائب واقتصار دوره على دائرته الانتخابية ، الأمرالذي أثر بالتالي سلباً في دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية (العزام ، 2006 ، 369 – 370).

المطلب الثاني : تنظيم المعارضة .

إن وجود المعارضة في النظم الديمقراطية لها أهمية كبرى ، فهي متفقة مع المنطق وطبيعة الأمور ، من حيث وجود الرأي والرأي الآخر، وتُعَدُ في النظم السياسية جزءاً لا يتجزأ من النظام السياسي .

وإن ممارسة الديمقراطية تقضي بطبيعة الحال بتمثيل جميع الفئات الحزبية في المؤسسات الدستورية وتمكينها من إبداء وجهة نظرها بالطرق المشروعة ، فوجود حكومة أغلبية لا يعني أنها تتمتع وحدها بحرية التعبير عن وجهة نظرها ، فمن حق المعارضة التعبير عن وجهة نظرها بالطرق الشرعية ، فالمعارضة بهذا تقوم بالرقابة على أعمال الحكومة إذا ما انحرفت عن تحقيق برامجها التي حصلت بموجبها على ثقة النواب إذا كانت حكومة أغلبية حزبية ، ومن هنا فإن أحزاب المعارضة تكون عين الناس على حكومة الأغلبية تراقبها في مجال احترام سيادة القانون ، وتنفيذ ما وعدت به ، وهذا يعني أن أحزاب المعارضة تقوم بدور المحاسبة والرقابة ، ويجب أن نذكر هنا أن دور المعارضة ليس الانتقاد فقط ، بل يجب أن يتعدى ذلك إلى دور بيان الخلل وإيجاد الحلول ، وأيضاً يجب أن يتناسب هذا النقد مع الظروف الوطنية التي تمر بها البلاد ، وأن لا يؤدي إلى الإخلال بالقواعد الدستورية ، وتتمثل أيضاً أهمية قيام الأحزاب السياسية بوظيفة المعارضة في تحقيق الاستقرار في الحياة السياسية ، والمساعدة على توعية الرأي العام، والحيلولة دون استبداد الأحزاب الحاكمة بالسلطة(كامل ،1977 ، 85).

إن سيطرة حزب سياسي على الحكم لفترة طويلة يؤدي إلى إضعاف المعارضة والتقليل من شأنها ، ويؤدي أيضاً إلى إضعاف دورها وبالتالي لجوء هذه المعارضة إلى أساليب تبعدها عن الشرعية الدستورية ، وتؤدي أيضاً إلى شعور المواطن بضعف دوره وعدم تأثيره

في الواقع السياسي الذي مارسه في الانتخابات ، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى عدم ثقة المواطنين بأحزاب المعارضة مما يقلل من دورها (المصري ، لا ت : 230 ــ 242).

إذا كانت الأحزاب السياسية في الدول الديمقراطية تقوم بوظيفة المعارضة البناءة في حال عدم وصولها للحكم ، فإن الأحزاب السياسية الأردنية لم تصل إلى الحكم، ولم تشكل حكومة حزبية إلا في الخمسينيات من القرن العشرين ، إلا أنها استقالت بعد ستة شهور من تشكيلها ، أعقبها حظر الأحزاب السياسية ، وعندما عاد الانفراج السياسي ، وعادت الأحزاب السياسية بموجب قانون الأحزاب رقم 32 لعام 1992 ، لم نجد أن النظام السياسي تقدم ولو بخطوة واحدة نحو تشكيل الحكومات من قبل الأحزاب السياسية ، مما ولد صراعاً بين الأحزاب السياسية المعارضة والحكومات المتعاقبة ، أدى إلى الحد من وزن المعارضة السياسية داخل البرلمان ، والعمل من قبل السلطة التنفيذية على ضمان أغلبية موالية لها ، وكان هذا ظاهراً في مجلس النواب الثاني عشرحيث تراجع عدد نواب المعارضة الى (33) نائباً بعدما كان في مجلس النواب الحادي عشر (45) نائباً، مما أثر سلباً على العلاقة بين الأحزاب السياسية والحكومة ،الأمرالذي أثر سلباً على قبول الأحزاب من قبل المواطنين ، وقد ظهرت عملية الإقصاء في تقييد حرية التعبير من خلال المادة (41) من قانون المطبوعات والنشر المؤقت لعام 1997 م، التي حظرت على الصحف نشر أي خبر عن أي إعتصام أو مسيرة أو تظاهرة أو مهرجان لم يكن مرخصاً من قبل الحكومة ، حيث عُدَ ننشر مثل هذا الخبر تحريضاً على التجمهر غير المشروع ، وإن قيام أي صحيفة بالكتابة عن نية الأحزاب السياسية تنظيم مسيرات أو تظاهرات، يُعَدُ جريمة يعاقب عليها القانون ، ويأتي هذا في الوقت الذي ضمن فيه الدستور حق الجتماع للاردنيين ضمن حدود القانون ، فكيف والحالة هذه يحدث الإصلاح السياسي ؟ فالإصلاح السياسي بحاجة إلى منظومة متكاملة من التشريعات القانونية ، تعزز

الديمقراطية وتعزز الثقة بين النظام السياسي والأحزاب السياسية ، فلا يمكـن أن يكـون أي دور للأحزاب السياسية في ظل هذا التحجيم (نوفل ، 2001 ، 64) .

إن برنامج المعارضة وما تمارسه من نقد للحكومة يمثلان ضرورة لا مناص منها داخـل النظام الديمقراطي ، فالضغط على الحكومة في النظم الديمقراطية من خلال المعارضة البناءة ، التي تعني عدم التعرض للمؤسسات الدستورية لأي خطر، يجب أن يتبعه استجابة من قبـل الحكومات لرغبات الأحزاب السياسية ، التي هي بالتالي استجابة لرغبات المواطنين ، من هنا يظهر أن وظيفة المعارضة من قبل الأحزاب السياسية من أهم الوظـائف التـي تقـوم بهـا الأحزاب السياسية ، فهي ليست مجابهة بين المعارضة والحكومة ، بل نقد وتوجيه مـن قبـل الأحزاب السياسية لسياسات الحكومة .

وعند النظر إلى النظام السياسي الأردني ، نجد أنه ليس نظاماً جامـداً لا يقبـل التغييـر والتعديل ، فهو نظام ديمقراطي بنص الدستور ، يقوم على أساس قبـول رأي الأغلبيـة مـن خلال مجلس النواب المنتخب شعبياً، وهذا لايعني غض النظر عن بعض الممارسات الـسلبية التي تمارسها الحكومات المتعاقبة ،كإصدار القوانين المؤقتة في ظـل الأجـواء الديمقراطيـة والانفراج السياسي، التي أصدرت في الفترة الواقعة بين عام 1993 م وعام 1997 م أكثر من 150 قانوناً مؤقتاً (الدعجة ، 1997 ، 204) .

من هنا يجب على النظام السياسي إشراك الأحزاب السياسية في الحكم ، لأن في إشراكها ضمانة لتحمل المسؤولية من قبل هذه الأحزاب في جميع المجـالات الـسياسية والاجتماعيـة والاقتصادية ، وبالتالي إشراك المواطن في المسؤولية ، ومن جهة أخرى يفضي ذلك إلى قيام الاستقرار للنظام السياسي .

وعند النظر إلى النظام السياسي الأردني أيضاً ، نجد أن هناك أزمة ثقة بين الأحزاب السياسية المعارضة والحكومات المتعاقبة على السلطة ،التي نتجت عن خبرات سابقة يرجع تاريخها إلى خمسينيات القرن العشرين ، التي أثرت سلباً على تقبل النقد من قبل الأحزاب السياسية للحكومات،الذي أثر بدوره أيضاً سلباً على فاعلية الأحزاب السياسية ودورها في تنظيم المعارضة .

وتعتقد الحكومات المتعاقبة أن المعارضة السياسية للأحزاب السياسية ما هي إلا تنفيذ لأجندات خارجية ، ولقد أثرهذا التكهن من قبل الحكومات في إتهام الأحزاب السياسية بالأجندات الخارجية ، الذي ينقصه الدليل المادي المحسوس بشكل واضح ، على فاعلية الأحزاب السياسية في المعارضة ،وهنا للإنصاف نقول : إن المعارضة للسياسات الحكومية النابعة من وجدان الشعب ، التي يراد بها الإصلاح السياسي بأشكاله المختلفة ، يجب أن تصان وتحترم من قبل الحكومات ، ومن ناحية أخرى يجب أن تتعامل المعارضة مع الظروف الوطنية بصورة جدية ، وأن لا يؤدي ذلك إلى الإخلال بقواعد الشرعية الدستورية ، ويجب أيضاً أن تملك الأحزاب السياسية المعارضة البدائل ،وأن يكون لديها برامج قادرة على التغيير ، ولكن هنا يأتي السؤال: كيف يتم هذا والحالة الأردنية ؟ فمنذ تشكيل أول حكومة حزبية في منتصف القرن الماضي وحلها بعد ستة شهور من تشكيلها ، لم تشكل أي حكومة حزبية حتى الآن ، فكيف يطلب من المعارضة السياسية أن توجد البدائل، وهي بعيدة كل البعد عن ممارسة السلطة ، وهناك الكثير من الحواجز(كقانون الصوت الواحد والقيود القانونية التي تجعل الأحزاب السياسية خاضعة لإشراف أجهزة الدولة ، وتدخلها في نشاطات الأحزاب من خلال الموافقات الأمنية) ، التي تمنعها من الممارسة الفعلية للسلطة ، ومن

إعطائها دوراً فاعلاً في تشكيل الحكومات ، أو حتى المشاركة فيها (النجداوي ، 1997 ، 9 ــ 16) .

المطلب الثالث : تكوين الرأي العام وتوجيهه.

إن وظيفة تكوين الرأي العام وتوجيهه يقتضيان من الأحزاب السياسية القيام بعدة مهام ، أولها توجيه المواطنين وإنماء الشعور بالمسؤولية لديهم ، وتلقينهم أن مصالحهم الفردية والخاصة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمقتضيات المصلحة العامة ، وهذا يتطلب وعياً مجتمعياً حقيقياً يبدأ من الأسرة والمدرسة ومن ثم الجامعة وجميع المؤسسات المجتمعية ، لذا يقع على عاتق الأحزاب السياسية دور كبير في تنمية هذا الشعور لدى المواطنين ، وذلك من خلال برامج محددة تأخذ في الاعتبار الظروف الواقعية للأحزاب ،وظروف النظام السياسي ، والثقافة المجتمعية ،وثاني هذه المهام : أن تنتقل الأحزاب السياسية من حالة التوجيه إلى حالة التوعية التدريجية ، وهذا يتطلب من الأحزاب السياسية الأردنية أن تقترب من المواطنين وهمومهم ، وأن تستخدم جميع الوسائل الممكنة في تكوين الرأي العام ، وتوجيهه من خلال الصحف والمجلات والنشرات والندوات ، حيث نلاحظ أن هناك بعداً حقيقياً بين الأحزاب السياسية الأردنية والمواطنين، وأن الوسيلة الرئيسية للاتصال وهي الصحيفة الخاصة بالحزب غير متوفرة لعدد غير قليل من الأحزاب السياسية ، وأن الأحزاب السياسية التي أصدرت بعض الصحف توقفت بعد مرحلة قصيرة من صدورها ، ومع أن الأحزاب السياسية العقائدية نجحت – ولو قليلاً – في تطوير وسائل اتصالها الجماهيرية ، إلا أنها ما زالت تعاني من هيمنة الخطاب الأيدولوجي القديم بين الحين والآخر(كامل ،1977 ، 95) .

ومن وسائل توجيه الرأي العام لدى الأحزاب السياسية (الصحيفة) ، ونلاحظ عند دراسة الصحف الحزبية مثلاً ، أن التيار الإسلامي المتمثل في حزب جبهة العمل الإسلامي لا توجد

له صحيفة رسمية تنطق باسمه ، مع أن صحيفة السبيل تعد الناطقة باسم هدا الاتجـاه بـشكل غير رسمي ، أما صحف التيار الوسطي فتتمثل في العهد والوطن والمستقبل (قبل توقفها عن الصدور) ، وهده الصحف تجانب في معظم الأحيان التوجه الرسمي للدولة لكنها تنتقـده فـي بعض القضايا ، أما صحف الاتجاه القومي واليساري فتعبر عنها صـحف البعـث والأهـالي والجماهير وهي معارضة لسياسات الحكومة بشكل أو بآخر، ويُعَدُ هذا خلـلاً واضـحاً فـي الوظيفة الحزبية .

ومن وسائل توجيه الرأي العام لدى الأحزاب السياسية الندوات والمحاضرات والمـسيرات والاحتجاج تجاه عدد من سياسات الحكومة ، إلا أن هدا الدور غير فاعـل فـي كثيـر مـن الأحزاب السياسية ، باستثناء حزب جبهة العمل الإسلامي الذي قام بالعديـد مـن النـشاطات والمسيرات الاحتجاجية إنتقاداً لسياسات الحكومة ، في حين أن الحكومة رفضت إعطـاء إذن للعديد من المسيرات الاحتجاجية لحزب جبهة العمل الإسلامي ، ففي عـام 1996 م رفـضت الترخيص لمسيرة احتجاجية ضد ارتفاع أسعار الخبز بحجة الاعتبارات الأمنية ، وفـي عـام 2001 م أصدرت الحكومة قانوناً مؤقتاً رقم (6) لسنة 1956 م يعطي صـلاحيات واسـعة للحاكم الإداري في مجال ضبط الاجتماعات العامة ، كما رفـضت الحكومـة عـام 2009 م الترخيص للعديد من المسيرات والاعتصامات التي كانت تنوي القيام بها المعارضـة للتنديـد بسياسات العدو الإسرائيلي تجاه تهويد القدس (منشورات حزب جبهة العمل الإسلامي للأعوام 1996 ، 2001 ، 2006 ، 2009) .

وتعاني الأحزاب السياسية الأردنية من ضعف الإقبـال الجمـاهيري ، ومـن عـزوف المواطنين عن الانتساب إليها، نتيجة للعديد من الأسباب،بعضها يعود إلى طبيعة بـرامج هـذه الأحزاب التي لم تعالج المسائل المهمة للمواطنين ، ولا تؤثر على مجريات الأمور ، وبعضها

يعود إلى اعتماد هذه الأحزاب على النفوذ العشائري ، وأسباب أخرى تعود إلى النظرة السلبية من قبل المواطنين تجاه هذه الأحزاب نتيجة ،الموروث التاريخ السيء للعمــل الحزبـــي فـــي الساحة الأردنية ، وهناك سبب آخر تمثل في طول فترة منع الأحزاب ، مما أثـــر ســـلباً فـــي فاعلية الأحزاب في تكوين الرأي العام وتوجيهه، كما أن السلوك الحكـــومي تجـــاه الأحـــزاب السياسية الذي تمثل في إصدار قانون الأحزاب السياسية لعـــام 2007 م والـــذي رفـــع عـــدد الأعضاء المؤسسين إلى 500 عضو أدى إلى ضعف كبير في دور الأحزاب الـــسياسية فـــي تكوين الرأي العام وتوجيهه ، حيث إن الكثيرمن الأحزاب السياسية التي كانت قائمة في حـــين صدور القانون ، لم تستطع أن تصوب أوضاعها حسب القانون مما أدى إلى حلها .

المطلب الرابع : التعبير عن رغبات المواطنين .

عندما يعمل الحزب السياسي على تكوين الرأي العام وتوجيهه ، فإنـــه يـــستخدم القـــوى المؤثرة في التأكيد على مكانته في السيطرة على السلطة إذا كان الحزب حاكماً ، وفي الضغط على الحكومة إذا كان الحزب في المعارضة ، حيث تهدف الأحزاب السياسية من استخدام هذه القوى إلى التعبير عن رغبات المواطنين ؛ لأن الأفراد مهمـــا كانـــت قـــوتهم وإمكانـــاتهم لا يستطيعون التأثير على الحكومة في تنفيذ رغباتهم ، من هنا تظهر أهمية الأحـــزاب الـــسياسية من خلال العمل على تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن رغباتهـــا بطريقـــة منظمـــة، ولتحقيق ذلك تقوم الأحزاب السياسية بتجميع مصالح المواطنين في جهد واحد ، وتعمل أيـــضاً على صياغة مطالب ورغبات المواطنين في برامج وخطط عملية ،تدفع بها من خلال وسائلها المختلفة كالنواب وقنوات الاتصال الحزبية الأخرى إلى الحكومة ، وبهذا تكون أضفت الطـــابع السياسي على هذه المطالب وهذه الرغبات ، كما أنها تفيد الحكومة في توفير المعلومة الحقيقية عن رغبات المواطنين (كامل ، 1977 ، 97) .

إن دور الأحزاب السياسية الأردنية في تحقيق رغبات المواطنين ضعيف،فهي ما زالت بعيدة عن تلمس حاجات المواطنين ، ففي دراسة قام بها مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية عام 2006 م أشارت أنه عند سؤال المستجيبين عما إذا كانت الأحزاب السياسية في الأردن تعمل على خدمة مصالح الناس أم خدمة مصالح قياداتها ، أفاد 7. 58% من المستطلعين ، أنها تعمل لخدمة مصالح قياداتها ، بينما أفاد 14 % من المستطلعين أنها تعمل لخدمة مصالح الناس ، وهذا يفسر بعد المواطنين عن الأحزاب السياسية ، الذي نتج عن شعورهم بأن الأحزاب السياسية لا تخدم مصالحهم المجتمعية ، أما عن برامج الأحزاب وشعاراتها فهي ما زالت بعيدة عن الواقع وعن مس حاجات المواطنين ، فهي تطرح شعارات كبيرة لا تستطيع تنفيذها ، ففي دراسة للعزام (العزام ، 2003 ، 251 ــ 252) ظهربأن اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية سلبية ، وأن الأحزاب السياسية بقيت منهمكة في طرح شعارات عامة ومقالية ومتناقضة أحياناً ، هدفها تحريك الشارع لخدمة مصالح ذاتية .

أما دور النواب الحزبيين فهو لا يضيف أي دور يذكر في دعم دور الأحزاب السياسية التي ينتمون إليها ، فلا يوجد دور متميز عن دور النواب غير الحزبيين ، فهو يتسم بالدعاية الانتخابية أكثر منه تقديم خدمة للمواطنين ، كما أن هذا الدور يتسم بالمحسوبية والشللية وخدمة فئة قليلة من ناحية الذين انتخبوهم ، على حساب مصالح بقية الناخبين في الدائرة الانتخابية ومصالح المواطنين بشكل عام ، ففي دراسة للمشاقبة والهزايمة (المشاقبة والهزايمة، 2000 ، 145 ــ 164) ، التي تناولت اتجاهات أعضاء مجلس النواب الأردني الثالث عشر حول عدد من القضايا، من هذه القضايا أداء النواب الحزبيين ، فقد ارتأى 74,4% من أعضاء مجلس النواب بأنه ليس بالمستوى المطلوب ، مقابل 24,4 % قالوا بعكس ذلك .

المطلب الخامس :التجنيد السياسي .

تُعَدُ وظيفة التجنيد السياسي واختيار الكوادر السياسية من الوظـائف المهمـة للأحـزاب السياسية في الدول الديمقراطية ، وتُعَدُ الأحزاب السياسية مدارس تلقن مبادئ ممارسة السلطة ، فهي تقوم بإعداد القادة السياسيين من خلال الممارسة والتدريب ، ومن خلال برامج تثقيفية موجهة تعقد في مقراتها ، ومن خلال ممارسة فعلية للقيادة التي تتم خلال تنقل العـضو فـي المراكز القيادية المختلفة داخل الحزب ، وفي الأنظمة الديمقراطية أيـضاً غالبـاً مـا تقـدم الأحزاب السياسية للهيئة الناخبة المرشحين الصالحين لتولي الوظائف النيابية ، بـل إن هـذه الأحزاب السياسية تتولى إسناد المراكزالتي تنجح في الوصول إليها ، كاختيار رئيس الـوزراء والوزراء وغيرهم من القادة السياسيين (كامل ، 1977 ، 99 ــ 101) .

أما في الحالة الأردنية فإن الأحزاب السياسية تلعب دوراً في التجنيد السياسي داخلها فقط ، وذلك عن طريق اختيار المكاتب التنفيدية للأحزاب ، واختيار رؤسـاء الفـروع والهيئـات الإدارية واختيار ممثلي هذه الأحزاب في الترشح للمجالس البلدية والنيابية والنقابـات ، حيـث إن هذا الدور ظل يشوبه الكثير من السلبيات، فعند تشكيل الأحزاب السياسية واختيار الأعضاء للانتساب الى هذه الأحزاب ،نلاحظ أن هناك إحجاماً من قبل المواطنين عن الدخول في هـذه الأحزاب ، وذلك عائد إما إلى نتيجة الخوف من الملاحقة الأمنية ، وإما لعدم القناعـة بهـذه الأحزاب ، مما حدا بالمؤسسين في هذه الأحزاب إلى استخدام أساليب غير سليمة في عمليـة استقطاب الأعضاء ، منها : دفع الرسوم عن هولاء الأعضاء ، ومنها : استقطاب الأصـحاب والمعارف غير المؤهلين إلى الدخول في الأحزاب ، إضافة إلى العديد من المنتسبين غالباً مـا ينضمون إلى هذه الأحزاب طمعاً في الحصول على مكاسب وظيفية ومادية ، هذا يؤدي بدوره الى خلل في عمليةالتجنيد واختيار القادة .

إن عملية التجنيد السياسي وختيار القادة داخل الأحزاب السياسية الأردنية لم تراعِ الكفـــاءة في هذا الاختيار، فمثلاًعند اختيار رؤساء الفروع والهيئات الإداريـــة، نجـــد أن الكثيـــر مـــن المرشحين لهذه المناصب يقوم بتسديد الرسوم عن الأعضاء الذين اســـتقطبهم ، ليحـــق لهـــم الانتخاب وبالتالي إنتخابه ، مما أدى إلى إبعاد الكفاءات الحقيقية عن مثـــل هـــذه المناصـــب ، الأمرالذي انعكس بدوره على فاعلية الأحزاب في الساحة السياسية ، وقـــد أشـــارت دراســـة العزام (العزام، 2006،371)، إلى أن من وراء أسباب محدودية دور الأحزاب في التنميـــة السياسية ، تجاوز الأحزاب السياسية الممارسة الديمقراطية في تداولها للسلطة ، وافتقارها إلى المؤسسية في تفاعلاتها الداخلية والبينية ، وممارستها المحسوبية والواســـطة وافتقارهـــا إلـــى كوادر ذات خبرة حزبية ، وهيمنة قياداتها المتنفدة على آلية صنع القرار فيها .

أما من ناحية إختيار الوزراء فإن النظام السياسي الأردني هو الذي يقوم باختيـــارالوزراء ، فلا يوجد للأحزاب السياسية الأردنية دور فعلي في عملية اختيار الـــوزراء، إلا أن هـــذا لا يعفي الأحزاب السياسية الأردنية من أن تخرج من حالة التقوقع الذي تعيشها وتطالـــب بـــدور فاعل في عملية التجنيد السياسي على مستوى النظام السياسي .

مما سبق نلاحظ أن الأحزاب السياسية الأردنية لم تقم بوظائفهـــا فـــي الحيـــاة الـــسياسية الأردنية بالشكل المطلوب منها رغم ترخيصها والسماح لها بالعمل العلنـــي ، وأن حـــضورها ودورها ومشاركتها آخذ بالتراجع ، كما أنها غير قادرة كما كانت في الخمسينيات من القـــرن العشرين، على تحريك الجماهير ، كما أنها تعاني من عدم وضوح في خطابها السياسي ، إلـــى جانب غياب الديمقراطية داخل أطرها ، مما انعكس على دورها وفاعليتها في المجتمع، ويجب أن لا ننسى أن هذه الأحزاب في معظمها حديثة النشأة ، عانت من غياب الحياة الحزبية عـــن الساحة الأردنية لفترة طويلة من الزمن ، وخلق طوال هذه المدة اقتنـــاع لـــدى المـــواطن أن

الحزبية ما هي إلا مضيعة للوقت ، ومتاهة لا جدوى منها ، عدا عن نظرة المواطن الـسلبية تجاه الأحزاب السياسية بحكم الموروث التاريخي السلبي للعمل الحزبي في الأردن ، الذي أدى الى نفور المواطن منها ، واعتبارها أداة غير شرعية ، بالإضافة إلى عدم اقتنـاع المـواطن باستمرارية الحالة الديمقراطية وجديتها ، معتقداً أن موقفاً سياسياً معيناً قد يدفع بالحكومة إلـى التراجع عن الديمقراطية وأن تعود إلى الأحكام العرفية ، الأمرالذي بدوره يؤدي إلى اعتبـار الانتساب إلى الأحزاب مصيدة أمنية.

من هنا انعكست الأسباب السابقة وغيرها على دور الأحـزاب الـسياسية فـي التنميـة السياسية، وبقيت غير قادرة على تجاوز هذه الظروف وهذا ماسيبينه الباحث عند دراسـة دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية في المبحث الثاني .

المبحث الثاني : دورالأحزاب السياسيةالأردنية في التنمية السياسية.

يتحدد دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية من خلال النظام الحزبي القائم ، إذ يمكن أن يكون عائقاً أمام الأحزاب السياسية في ممارسة أدوارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وفي الأردن يواجه النظام الحزبي عدداً من القيود التي تحد من دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية ، غير أن هذه القيود ليست الوحيدة في الحد من فاعلية هذه الأحزاب في التنمية السياسية ،فهناك أسباب كثيرة ، منها أسباب تعود لتركيبة المجتمع ،و أسباب تعود للنظام السياسي والشك والريبة نحو الأحزاب السياسية ، وأسباب تعود للأحزاب السياسية نفسها وحالة التقوقع التي تعيشها .

ولأجل دراسة الأحزاب السياسية الأردنية ومدى فاعليتها في التنمية السياسية، لا بد من دراسة التيارات الحزبية الرئيسية في الأردن وبرامجها، وتتمثل بأربعة تيارات هي : (الأحزاب الإسلامية ،والأحزاب القومية ،والأحزاب اليسارية، والأحزاب الوسطية) .

المطلب الأول : دور الأحزاب السياسية الإسلامية في التنمية السياسية .

الأحزاب السياسية الإسلامية هي الأحزاب التي تعمل على تقديم الدين ، باعتباره مجموعة من الأفكار والبرامج القادرة على حل مشاكل المجتمع ،وتضم هذه الأحزاب ،الأحزاب السياسية الآتية : حزب جبهة العمل الإسلامي ،حزب الحركة العربية الإسلامية الديمقراطية (دعاء)، حزب الوسط الإسلامي (المشاقبة ، 2005 ، 313) .

تهدف الأحزاب السياسية الدينية إلى صياغة نظرية مستقلة متكاملة للتنمية السياسية ، تنبثق من الإسلام وتراث الأمة العربية والإسلامية ، وتراعي واقع وظروف المنطقة ، وتستفيد من التجارب الإنسانية بطريقة واعية تبتعد عن التقليد الأعمى ،وتؤمن الأحزاب الإسلامية بالإصلاح التدريجي المستمر ، والإصلاح الدائم للواقع الموجود ، فالتدريج سنة

تحكم الظواهر الطبيعية والإنسانية والاجتماعية ، ولا يتعارض التدرج مع وضـوح الرؤيـا ، ووضوح الأهداف فيما يتعلق بالتنمية الشاملة ، حيث إن التنمية السياسية ليست مـستقلة عـن جميع مناحي التنمية الأخرى ، من قتصادية وجتماعية وتعليمية .

وتؤمن بأن التنمية السياسية ما هي إلا تمكين الشعب من ممارسة سـلطاته ، واكتـساب حقوقه، وحفظ حرياته ، وتوفير الضمانات الكافية لتحقيق ذلك ، كما تؤمن أيـضاً بالأرضـية التوافقية بين الأحزاب وتعُدها شرطاً لإنجاح الإصلاح السياسي ، الذي يتم على أساسه التنافس السياسي الشريف والتداول على السلطة بين التيارات السياسية المختلفة ، محتكماً بـذلك إلـى الشعب من خلال صناديق الإنتخاب (الحاج ، 2003 ، 77 ــ 82) .

وتُعَدُ الأحزاب الإسلامية من الأحزاب الموجودة على الساحة الـسياسية الأردنيـة ،وخاصـة حزب جبهة العمل الإسلامي الذي هوالفاعل الرئيسي بين هذه الأحزاب ، وذلك لارتكازه على جماعة الإخوان المسلمين ذات النفوذ الشعبي الواسع ، وتقوم هذه الأحزاب بعمليـات اختيـار القادة السياسيين داخلها ، كما ينص النظام الداخلي صراحة بذلك ، ولكن عند التطبيق العملـي نجد خلافاً لذلك ، فالقيادات الحزبية هي نفسها لفتـرات طويلـة ، ونراهـا وقـد شـاخت ، وأصبحت طاعنة في السن متمسكةً بمراكزها ، لم تسمح للقيـادات الـشبابية أن تتبـوأ هـذه المراكز .

وتقوم الأحزاب السياسيةالإسلامية باختيار المرشحين وتقديمهم للناخبين سواء في مجلس النواب ، أو في البلديات ، أو في أمانة عمان الكبرى ،ويتم التصويت على المرشحين من قبل الهيئات العامة للفروع عن طريق الاقتراع السري ، ثم ترفع هذه الأسماء إلى لجنة الانتخابات العليا التي بدورها تعتمد هذه الترشيحات ، وفي بعـض الأحيـان عنـد اختيـار المرشـحين للانتخابات النيابية أو البلدية من اللجنة العليا يحدث الكثير من التجاوزات في الاختيار ، الـذي

يجب أن يراعي اختيار الهيئات العامة ، وقد ظهر هذا جلياً في انتخابات المجلس الخامس عشر في حزب جبهة العمل الإسلامي ،الأمرالذي أدى إلى استقالة العديد من القيادات الحزبية نتيجة هده التجاوزات غير الديمقراطية.

إن هذه الاستقالات ما هي إلا دلالة على عدم وجود الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية الإسلامية، وهذا مما أدى إلى ضعف دورها في التنمية السياسية .

وتسعى الأحزاب السياسية الإسلامية بلعب دورفي التنشئة السياسية وذلك سواءً بإعداد الكوادر وتدريبها على ممارسة العمل التنظيمي ،أو تثقيف المواطنيين وزيادة الوعي لديهم بغرض التأثير في الأنماط السائدة بهدف ترسيخها وتطويرها ، أو التأثير في الحركة السياسية ، وتستخدم الأحزاب السياسية الدينية أدوات مختلفة في التنشئة السياسية ، كالمؤتمرات ، والندوات ، والاجتماعات، والبيانات ، والشعارات الجماهيرية ، كما تحاول استخدام الاتصال الجماهيري من خلال المهرجانات والندوات والدروس الدينية ، وخطب الجمعة ، ونظراً للقيود والضغوطات الأمنية المحيطة بالعمل الحزبي ، التي تمثلت بالحصول على الموافقات الأمنية من قبل الحكام الإداريين حين اقامة الندوات والمهرجانات ، نتيجة قانون الاجتماعات الذي اشترط الموافقة الأمنية من الحكام الإداريين لأي اجتماع ،فقد ضعف دور الأحزاب السياسية بشكل عام والأحزاب الإسلامية بشكل خاص في التثقيف السياسي وبالتالي في التنمية السياسية (الفرحان ، 1999 ، 64 ـ65) .

ومن ناحية أخرى نشطت الأحزاب الإسلامية في التثقيف الداخلي ، فقامت بعقد الندوات والمنتديات داخل مقراتها لتدريب وتأهييل القيادات السياسية في أطر الحزب ، أما التثقيف الخارجي فلا تملك الأحزاب الإسلامية مقومات هذا التثقيف من صحف ومجلات ، فعمدت إلى

إصدار البوسترات والنشرات القصيرة ، بهدف نشر رأيها في قضايا مطروحة على الساحة ، إلا أن الظروف المالية لعبت دوراً معيقاً في قدرة هذه الأحزاب في إصدار هذه النشرات .

وفيما يتعلق بقدرة الأحزاب الإسلامية على تمثيل المصالح وتجميعها ، وبقدرتها على الاستجابة لمطالب الأفراد ، نجد أن هناك قصوراً واضحاً في هذا الاتجاه نتج عن إصدار النظام السياسي لعدد من القوانين كقانون الصوت الواحد ، الذي يهدف إلى تقليص حظ وصول الأحزاب الإسلامية إلى البرلمان ،إلا أن حزب جبهة العمل الإسلامي استطاع أن يحقق نجاحاً متفاوتاً من مجلس لآخر في جميع المجالس النيابية التي شارك فيها ، واستطاع أن يثير الكثير من القضايا التي تهم المواطنين ، وطرح العديد من مشاريع القوانين في المجالس النيابية المتعاقبة ، كقانون الوعظ والإرشاد ، والنظام الداخلي لمجلس النواب ، وقانون سلطة المياه ،وقانون منع الإرهاب، وقانون الانتخابات ، قانون الاجتماعات العامة الذي تحفظت عليه الكتلة النيابية للحزب ، كما رفضت الكتلة النيابية التابعة لحزب جبهة العمل الإسلامي القوانين المؤقتة ، لمخالفتها الدستور وطالبت مجلس النواب بردها (التقرير الإداري لكتلة نواب جبهة العمل الإسلامي ، 2007 ، 7 12) .

أفاد التقرير الإداري لكتلة الحزب في المجلس الرابع عشر أن كتلة الحزب داخل مجلس النواب، رفعت مذكرات للمطالبة بإجراء تعديلات دستورية تتعلق بإمور أساسية من أهمها :

1 ـ تعديل المادة 78 / 3 من الدستور الخاصة بمدة الدورة العادية لتصبح ثمانية شهور بدلاً من أربعة .

2 ـ تعديل المادة 94 من الدستور المتعلقة بالقوانين المؤقتة وتقييد إصدارها من قبل السلطة التنفيذية وحصرها في حالات محددة .

3 ـ إنشاء محكمة دستورية .

4 ــ تعــديل المــادة 37 مــن الدســتور المتعلقــة بحــل مجلــس النــواب .

لا تملك الأحزاب السياسية الدينية الأردنية تأثيراً واضحاً في المــشاركة الــسياسية باســتثناء حزب جبهة العمل الإسلامي ، الذي يملك ً مؤسسة شورية واسعة ممثلة بمجلس الشورى عدد أعضائه (120) عضواً ، ومجالس استشارية في الفروع التي يبلغ عددها(24) فرعاً فــي محافظات المملكة ومدنها ، كما شكل لجاناً مركزية لمختلف القضايا في المحافظات والألويــة من خلال هذه الفروع ، وقد اعتمد الحزب خططاً شاملة يتم تنفيذها مــن خــلال مؤســسات الحزب التنفيذية ، فكانت مقرات الحزب في عمان والمحافظات مراكــز ومنطلقــات للعمــل شهدت العديد من الملتقيات والندوات واللقاءات ، ولم تقتصر أنشطة الحزب على العمل داخــل مقراته ، وإنما تجاوزتها إلى الميادين العامة والــساحات ، ولا ســيما قبــل إقــرار قــانون الاجتماعات العامة المؤقت رقم (45) لسنة 2001 م (المؤتمر العام الأول لحــزب جبهــة العمل الإسلامي ، 2001 ، 16 – 17) .

وقد عمل الحزب أيضاً على إشراك المرأة ، وفتح باب العضوية لها، والسماح لها بمزاولة العمل السياسي بفاعلية وقوة ، وقد نجحن في مجلس الشورى ، وأوصل الحزب إحدى النــساء إلى قبة البرلمان ، كما شارك الحزب في جميع مجالس النواب منذ المجلس الحادي عشر إلى الآن باستثناء المجلس الثالث عشرالذي تمت مقاطعته من قبل أحزاب المعارضة ،وفــي هــذا السياق لم يقف الحزب عند الطرح النظري الذي يدعو إلــى ضــرورة الــسماح بالتعدديــة السياسية ، بل عمد إلى تشكيل مظلة واسعة من كل الأحزاب السياسية المعارضة ، التي تتفــق على الخطوط السياسية العريضة لهذه المرحلة ، وتضم هذه المظلة طيفاً واسعاً من الأحزاب السياسية القومية والإسلامية واليسارية ، وتشكل هذه الخطوة مرحلة متقدمــة مــن التنميــة السياسية في توحيد القوى السياسية على الساحة الأردنية ، ووقف الصراع التاريخي بينهــا ،

كما أن الحزب يشارك في اتحاد البرلمانات العربية على مستوى العالم العربي ، ولقد تبنى حزب جبهة العمل الإسلامي العمل الشبابي من خلال الجامعات ، ورفد المجتمع المدني بطاقات شبابية ، وقيادات واعدة، كان لها أكبر الأثر والدور في النقابات المهنية ،وجميع مؤسسات المجتمع المدني(غرايبة ، 2004 ، 104) .

وظهر دور الأحزاب السياسية الإسلامية ممثلة بحزب جبهة العمل الإسلامي في الرقابة على أعمال الحكومة ، من خلال دور الكتل النيابية للحزب في البرلمانات المتعاقبة منذ 1989م، حيث شارك النواب في هذه الكتل بحجب الثقة عن الحكومات المتعاقبة أوإعطائها ، حسب معطيات الساحة في حينه ، كما مارس النواب هذه الوظيفة بصورة قوية ، فقد وجهوا العديد من الأسئلة ، والعديد من الاستجوابات ، في فترات المشاركة منذ عام 1989 م ،وعند دراسة المجلس الرابع عشر مثلاً ، فقد بلغت الأسئلة الموجهة للحكومة (680) سؤالاً ، أما الاستجوابات فقد بلغت أربعة استجوابات، أما المداخلات فقد زادت عن مئة مداخلة ،(التقرير الإداري لكتلة نواب حزب جبهة العمل الإسلامي في مجلس النواب الأردني الرابع عشر ، 2007 ، 11) .

ورغم المشاركة الواسعة لحزب جبهة العمل الإسلامي ، إلا أن هناك الكثير من المعيقات التي واجهت الحزب وقللت من الإنجازات ، وعند سؤال أحد رموز الحزب عن أهم المعيقات التي تواجه الحزب ، أشار إلى أن هناك العديد من الأسباب منها خارجية ومنها داخلية ، فالأسباب الخارجية تصدرها التراجع الديمقراطي الذي مارسته السلطة التنفيذية على أعضاء الحزب من خلال الاعتقالات والنقل التعسفي والحرمان من فرص التقدم الوظيفي ، واستعمال شهادة حسن السلوك سلاحاً لتهديد أبناء أعضاء الحزب ، مما حمل بعض أعضاء الحزب على تقديم استقالاتهم تحاشياً لهذه الضغوط ، كما حملت الكثيرين على العزوف عن الانضمام

للعمل الحزبي ، إضافة إلى أن إصدار القوانين المؤقتة للجم المعارضة الوطنية وخاصة حزب جبهة العمل الإسلامي ، كقانون العقوبات الذي شكل مع قانون الاجتماعات العامــة ومحكمــة أمن الدولة وجهت ضربة قاصمة للعمل الحزبي السياسي .

أما الأسباب الداخلية فقد تمثلت في صعوبة الاحتفاظ ببعض الرموز الذين انــضموا إلــى الحزب ، فبعض هولاء الرموز شغلوا مواقع وظيفية رسمية متقدمة ، ويرون أن من حقهم أن يأخذوا مواقع قيادية في الحزب، يقابل ذلك شعور لدى بعض أعضاء الحزب أن تسلم مواقــع قيادية في المؤسسة الرسمية لا يعني بالضرورة تصدر قيادة الحزب ، ممــا ولــد خلافــات واستقالات في بداية تأسيس الحزب ، كما أن الموارد المالية المحدودة للحزب التــي اعتمــدت على الاشتراكات وبعض التبرعات ، يجعل من العسير على الحزب أن يقوم بالأعمــال التــي يصبو إليها كإصدار صحيفة وغيرها من النشاطات الحزبية .

المطلب الثاني : دور الأحزاب السياسية القومية في التنمية السياسية .

منذ القرن الثامن عشر انشغلت الحركات الإصلاحية العربية بمقاومة التتريــك، والتأكيــد على مكانة العرب في الدعوة الإسلامية ، وشرف الأمة العربية ، وفي نهاية القــرن التاســع عشر وبداية القرن العشرين ، ونتيجة محاولات التتريك التي عاشتها الأمة ، كان لا بــد مــن الثورة العربية القومية لحسم الموقف لمصلحة العرب ، وفي نفس الوقت ظهر تحدٍ كبير لهــذه الأمة ، التي كانت تريد الخلاص من الدولة التركية، فكــان الاســتعمار الغربــي والاحــتلال الصهيوني لفلسطين ، ونتيجة لذلك توزع العمل القومي في معظم الأقطار العربية المناهــضة للاستعمار وللصهيونية الاحتلالية إلى ثلاثة تيارات: (البعث بتلاوينه المختلفــة ، والقوميــون العرب ، والناصرية)، وقد جمعت هذه التيارات الكثير مــن القواســم المــشتركة ،وركــزت الأحزاب القومية المنضوية تحتها ، ومنها ما كان على الساحة الأردنية ،على مبادئ الوحــدة

العربية ، ورسالة الأمة الخالدة والحرية والاشتراكية ، وانطلقت من مبدأ أن الوطن العربي هو وحدة سياسية وقتصادية لا تتجزأ ، ويمثل هذا التيار: حزب البعث العربي الاشتراكي ، حزب البعث العربي التقدمي ، حزب جبهة العمل القومي، وأحزاب قومية أخرى(مشاقبة ، 2005 ،312).

تطرح هذه الأحزاب في برامجها أفكار معالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وتعمل على تحقيق فصل السلطات ، واستقلال القضاء ، ورعاية الدولة للأسرة ، والاهتمام بالعمال والفلاحين ، ومساواة المرأة بالرجل ، وتثقيف المجتمع بالثقافة القومية والإنسانية ، وحرية التعبير ، ومن برامج هذه الأحزاب ، أيضاً ،بناء اقتصاد اشتراكي إنساني عادل ، وحماية الإنتاج القومي من مزاحمة الإنتاج الأجنبي ، وتُعَدُ هذه الأحزاب القضية الفلسطينية قضية مركزية ، وتلتزم بدعم نضال الشعب الفلسطيني من أجل العودة إلى وطنه ، وتقرير مصيره فوق تراب وطنه .

إن هذه البرامج والأهداف بشكلها النظري جيدة ، ولكن المشكلة تكمن في نقل هذه الأفكار والبرامج من مرحلة القول إلى مرحلة الفعل والممارسة ، كما أن العوامل الذاتية قد لعبت دوراً كبيراً في نشوء هذه الأحزاب وما زالت تلعب ذات الدور في إبقاء الشرذمة ، ولذلك فإن بعضها لم يدخل حوارات جدية للوحدة ، وعند إسقاط الوظائف الأساسية التي تقوم يها الأحزاب السياسية في الدول المتقدمة ، على واقع الأحزاب القومية الأردنية ، التي من خلالها يتم الحكم على دورها في التنمية السياسية ،والتي تمثل : وظيفة التجنيد السياسي ، ووظيفة التنشئة السياسية ، ووظيفة تجميع المصالح ، ووظيفة المشاركة السياسية ، ووظيفة الرقابة على أعمال الحكومة،ويلاحظ الباحث أن دور هذه الأحزاب ضعيف جداً ، وليس لها أثر في عملية التجنيد السياسي ، حتى إن التجنيد السياسي داخلها يشوبه الكثير من الخلل ، أما وظيفة

التنشئة السياسية فإنها ضعيفة جداً ، وذلك عائد إلى عدم إنخراط هذه الأحزاب داخل مكونـــات المجتمع بشكل صحيح ، لذلك ما زال خطابها السياسي والفكري والثقافي وحتـــى الاقتـــصادي تنتابه الضبابية،وإلى عدم إمتلاكها لوسائل التنشئة ، من صحف ومجلات وغيرها ، أما وظيفة تجميع المصالح فلم تستطع هذه الأحزاب الوصول إلى مجلس النواب بمسمى الأحزاب ،كما لم تستطع الوصول إلى المواطنين وذلك بسبب ظروف كثيرة عملت في الحد مـــن فاعليـــة هـــذه الأحزاب وقد سبق أن تطرق إليها الباحث .

إن النماذج التي ظهرت على الساحة العربية لم تكن بالفاعلية المطلوبـــة ،حيـــث ذهبـــت الشعارات الكبرى التي رفعتها الأحزاب الأم حتى عند وصول بعـــضها إلـــى الـــسلطة أدراج الرياح، مما أثر على الأحزاب القومية الأردنية سلباً ، كما إن التزام الأحزاب القومية الأردنية بأجندات الأحزاب القومية العربية ، وغياب الأولويات الوطنية أثر سلباً على تفاعل المـــواطن الأردني مع هده الأحزاب ، حيث لم يشهد المواطن الفاعلية المأمولة من قبل الأحزاب القومية اتجاه حياته اليومية (عريب ، 2008 ، 51) .

إضافة إلى ذلك ، فإن الأحزاب القومية تتهم بأنها تعاني من أزمة بنيوية عميقـــة ، بعـــد انكشاف غطائها الايدولوجي ، وانهيار مرجعياتها ، كما وتتهم باعتمادها سياسة مزدوجة تميل للكيل بمكيالين ، فهي تبدي حماساً ظاهراً للديمقراطية والتعدديـــة والحريـــة ، وتتـــصدى لأي خرق ظاهر لها في الحالة الأردنية ، وتلوذ بالصمت عندما يتعلـــق الأمـــر بـــاقتراف أبـــشع الانتهاكات لحقوق الإنسان في مراكزها من قبل مرجعياتها ، وقد ظهرهذا جليـــاً فـــي حـــزب البعث في كل من العراق وسوريا ،حيث وصل هذا الحزب إلـــى الـــسلطة طيلـــة الـــسنوات الماضية ،إلا أنه لم يقدم أي نوع من الديمقراطية في الحكم ،ففي العراق لـــم يتزحـــزح عـــن

السلطة إلا بالقوة العسكرية التي مازال الشعب العراقي يعاني من آثارها إلى الآن رغم زوال النظام الحزبي .

كما أن الممارسات غير الديمقراطية والمتعمدة من قتل وسجن ، لم تكن مثار اهتمام الأحزاب القومية ؛ إذ لم نسمع عن أي موقف صريح من قبل هذه الأحزاب يدين هذه الممارسات .

وفي مصر أيضاً منبع القومية العربية ، رأينا ماذا فعل النظام الناصري بالإخوان المسلمين من إعدام وسجن لمجرد الخلاف في الفكر ، وما إعدام سيد قطب إلا أكبر دليل على ذلك، وفي زمن السادات ومبارك أيضاً استمرت ذات الممارسات المنافية للديمقراطية ، وبالرغم من ذلك لم تقم الأحزاب القومية باتخاذ مواقف حازمة حيالها .

إن الأحزاب السياسية القومية الأردنية لم تصل إلى درجة مقبولة من المشاركة السياسية والرقابة على أعمال الحكومة ، فهي لم تدخل البرلمان بالصفة الحزبية المنظمة ، وهي أيضاً لم تملك الصحف ولا وسائل التنمية السياسية ، وفي سؤال وُجَه لأحد قياديي الأحزاب القومية عن الدور الذي تقوم به الأحزاب السياسية القومية (حداد ، 1994 ، 19) قال : إن الأحزاب السياسية بشكل عام عدا حزب جبهة العمل الإسلامي ، ما زالت أحزاب نخب لا تملك وعي النخبة أو نظاميتها أو حماسها للعمل ، وإن هذا الوضع سوف يستمر وستكشف الأحزاب المزيد من العجز في الموالاة أو المعارضة ، وفي التنظيم وتعبئة الجماهير ، لأنها غير مؤهلة ببيئتها الحالية لشيء من ذلك ، وستزداد عزلة عن الجماهير ، وبالتالي ستزداد الأزمات والانقسامات والاستقالات ... لذا نرى أن دورها في التنمية السياسية ما زال ضعيفاً.

المطلب الثالث :دور الأحزاب السياسية اليسارية في التنمية السياسية.

لا يخلو أي حزب سياسي يساري من وجود برامج تغطي جميع جوانب التنمية بأشكالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة ، أي إن لدى جميع الأحزاب السياسية اليسارية تصورات عن التنمية السياسية ونظريات سياسية شاملة ، إلا أن المقدرة على نقل التخطيط النظري إلى فعل تختلف من حزب إلى آخر ، ويظهر هذا جلياً من خلال الفاعلية والحراك السياسي الذي يحدثه الحزب .

وفي الأردن واكبت أحزاب اليسار الاستقلال فكان لها أثر واضح في الدعوة ، بكل ما أوتيت من قوة من أجل الحصول على الاستقلال ، وعاشت العلنية في خمسينيات القرن الماضي، وكان من أبرز أهدافها في ذلك الحين ، إلغاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية وإطلاق الحريات، وتوطين البدو، وتصنيع البلاد وصولاً إلى الاكتفاء الذاتي ، وإطلاق حرية التنظيم النقابي والحزبي ، وإعطاء المرأة حرية العمل والتنظيم (حداد ، 1994 ،24) .

من الملاحظ أيضاً أن الأحزاب السياسية اليسارية الأردنية ،كان لها أثر واضح عند تشكيل أول حكومة ذات تعددية سياسية ، فمثلاً حصل الحزب الشيوعي الأردني على ثلاثة مقاعد في البرلمان الخامس (المشاقبة ، 2005 ، 304) ، وبعد استقالة حكومة التعددية الحزبية عام 1957 م الذي تبعه حل الأحزاب السياسية الأردنية ، وبدء مرحلة جديدة عملت فيها أحزاب اليسار في الخفاء ، وبدأت مرحلة التحوصل على نفسها وإدامة هياكلها دون أن تحدث أي تأثير يذكرفي الساحة التي تعيش ، ونتيجة للظروف التي عاشتها الساحة الأردنية بعد مرحلة الخمسينيات من القرن الماضي من حروب واحتلال للضفة الغربية ، وتشكيل منظمة التحرير الفلسطينية وبداية العمل الفدائي المنظم ، انطلاقاً من الأراضي الأردنية ضد

العدو الصهيوني ، نتيجة لذلك انضوت الأحزاب اليسارية داخل منظمة التحريـر الفلـسطينية حيث لم نجد لها في ذلك الحين أي فاعلية تذكر .

استمر العمل السري للأحزاب اليسارية حتى صدور قرارتشكيل الأحزاب عـام 1992 م ، أو يمكن القول إنه استمر حتى الانتخابات النيابية في مجلس النواب الحادي عشر عـام 1989 م ، حيث بدأ العمل العلني للأحزاب السياسية ، وبدأت الأحـزاب اليـسارية كغيرهـا مـن الأحزاب السياسية بالإعداد لمرحلة جديدة من العمل السياسي ، إلا أنها لم تـنجح فـي تقـديم نفسها كأحزاب فاعلة بسبب فترة الحظر الطويلة التي عانتها ، وعند دراسة الحزب الشيوعي مثلاً نجد أن الانقسامات التي حدثت داخله عام 1999 م حين قامت كوادر الحزب من الصف الثاني الذين يمثلون قيادة المناطق " المحافظات " التي تم انتخابها بشكل ديمقراطي عن طريـق الاقتراع السري لأول مرة في تاريخ الحزب الشيوعي الأردني بالمطالبة بإلغـاء المركزيـة ، وإقرار مبدأ الديمقراطية داخل الحزب ، وانتخاب جميع الهيئات القيادية وصولاً إلـى المكتـب السياسي والأمين العام بطريقة ديمقراطية ، قد قوبلت بالرفض من قبل قيادة الحزب ممـا أدى إلى تشكيل الحزب الاشتراكي الأردني .

لقد انعكست هذه الانقسامات على الحزب سلباً فأدت إلـى إضـعاف دوره فـي التنميـة السياسية ، وقللت من عملية حشد أكبر عدد ممكن من الناخبين لتأييد الحزب فـي الانتخابـات النيابية في المجالس النيابية المتعاقبة في الفترة الممتدة من عام 1989 م الى العـام 2009 م ، مما أدى إلى فشل الأحزاب الشيوعية في إيصال مرشحيها إلى قبـة البرلمـان ، فمـثلاً فـي المجلس الثاني عشر خاض الحزب الشيوعي الانتخابات النيابية بثلاثة مرشحين في ثلاث مدن رئيسية ، ولكن لم يحالف الحظ أياً منهم ، إلا أن هناك استثناءات بسيطة كان للأثر العشائري دور كبير فيها ، كفوز الدكتور مصطفى شنيكات عن دائرة البلقاء ، (حداد ، 1994 ، 27).

أما عن أثر الأحزاب السياسية اليسارية في التنشئة السياسية فقد عاشت مرحلة اغتراب عن المجتمع في ظل الهم الأكبر الذي حملته ، والذي ارتبط بقضايا قومية وأممية على حساب القضايا المجتمعية وقضايا التنمية السياسية الداخلية ، كما أن ثقافة المجتمع الإسلامية رفضت أكثر المفاهيم اليسارية مما انعكس سلباً على دور هذه الأحزاب في التنمية السياسية .

لم تستطع الأحزاب اليسارية أن تكون حلقة وصل بين المواطنين والنظام السياسي ، بحيث تجمع مصالح المواطنين وتجعلها بصورة مطالب ، ويرى ألموند :"أن الحزب السياسي قد يغير بنية المجتمع المتخصصة في المجتمعات الحديثة ، حين يقوم الحزب بتحديد أولويات القضايا العامة ، ويختار واحدة أو أكثر من القضايا العديدة التي تواجه المجتمع حسب الحاجة ، وحسب أهميتها ، ثم يضمها إلى برنامجه الانتخابي ، أو يجعلها محور حملته الانتخابية ، ثم يقوم بعملية موازنة ومساومة ، للتوصل إلى صياغة هذه المصالح المختلفة على صورة اقتراح سياسات معينة ، ويستطيع الحزب ممارسة هذه الوظيفة عبر مؤتمراته الحزبية " (المصري ،2007 215) ، ولكن هذا لم نلحظه في الأحزاب اليسارية الأردنية ، فإن كان موجوداً فهو عمل بسيط لم يذكر .

ويمكن القول أيضاً : إن الأحزاب اليسارية لم يكن لها دور في الرقابة على أعمال الحكومة والمشاركة السياسية ، وذلك لوجود عوائق كثيرة ،منها ماهو عائد إلى المجتمع وثقافة الخوف، ومنها ما هو عائد إلى الأحزاب السياسية نفسها ، كما أن حالة الديمقراطية المقننة التي تعيشها الأحزاب مع النظام السياسي ، التي تُعَدُ حالة بين الديمقراطية واللاديمقرطية ، أثرت بشكل كبير على عدم فاعلية هذه الأحزاب ، ثم إن فشل الأحزاب اليسارية في منبعها أثر على فاعليتها في الأطراف ، غير أن هناك أسباباً تعود لضعف الأحزاب ومحدودية

انتشارها في المجتمع ، مما أدى إلى عدم وصولها إلى مجلس النواب ، الذي يجب أن يكــون له الدور الكبير في المراقبة على أعمال الحكومة .

المطلب الرابع :دور الأحزاب السياسية الوسطية في التنمية السياسية :

لقد شهد تاريخ الأردن منذ الإمارة ، ولادة أحزاب سياسية أردنيـــة محليـــة ، لـــم تـــرتبط بتيارات أيديولوجية عربية أو عالمية ، ولم تكن نشأتها بسبب مجريات الوضع علـــى الـــساحة العربية أو العالمية ، وقد تميزت هذه الأحزاب بطابعها المحافظ ، فرجالاتها المؤســـسون فـــي الغالب ، تخرجوا من سلك الدولة الأردنية ، ومنهم من خرج من البنـــى التقليديـــة للمجتمـــع الأردني ، ومنهم من خرج من طبقة رجال المال والأعمال ، الذين تطلعوا للعب دور سياسي.

تُعَدُ هذه الأحزاب أحزاباً ليبرالية ، قريبة من النظام السياسي ، وتركز في برامجها علـــى مبادئ عامة وطنية ، لا تنظمها عقيدة أو فكرة واحدة ، مثل : الحريات العامة ، والحفاظ على الهوية الوطنية ، والوحدة الوطنية ، وحقوق المرأة ، والعدالة الاجتماعية ، وتحسين الأوضاع الاقتصادية ، ويتمثل هذا التيار بالعديد من الأحزاب الـــسياسية ، مثـــل : الحـــزب الـــوطني الدستوري، وحزب المستقبل ، وحزب السلام الأردني ، وحزب الأرض العربيـــة ، وحـــزب الأنصار العربي الأردني ، وحزب الأمة ، وحزب العمـــل الأردنـــي ، والجبهـــة الأردنيـــة الدستورية ، وحزب النهضة(المشاقبة ، 2005 ، 313) .

لم تختلف هذه الأحزاب في بنيتها التنظيمية عن البنى التقليدية ،التي قام عليها المجتمـــع الأردني ، فالشخصية المحورية ، هي الزعيم المؤسس ، يدور في فلكها الحزب وكوادره ، بل إن علاقة الحزب بالحكومات ، أو بالمجتمع المحلي انبَنَت على العلاقة مع الزعيم .

تفتقر هذه الأحزاب لرؤية منهجية شاملة في العمل السياسي ، ولم تـــبن سياســـاتها علـــى دوافع سياسية وبرامج وطنية ، بل على حسابات شخصية ضيقة ، اعتمدت علـــى المـــصلحة

الفردية ، فروابط الأعضاء بنيت على أسس شخصية مصلحية ، لذا ما إن شكلت الأحزاب الوسطية إلا وبدأ الانشقاق والانقسام داخلها، بالرغم من أنها في البداية استطاعت استقطاب فئات عديدة من الجماهير التي شعرت بأن الأحزاب الأيديولوجية لا تمثل وجهة نظرها ، في حين يمكن للأحزاب الوسطية الجديدة أن تشكل وعاءً جديداً يحل محل العشيرة أوالعائلة ، أو الحزب الأيدولوجي ، إلا أن المشكلة ظهرت بعد أن شعر هولاء الأعضاء بمركزية هذه الأحزاب حول الزعيم ، وأن الكادر التنظيمي داخل هذه الأحزاب بني على أشخاص ، فأصبح الكل في الحزب يدور حول الزعيم ، وأصبح اختيار القادة يحدده المركز الاجتماعي أو المركز المادي ،حيث لا ديمقراطية حقيقية في فرز القيادات ، وأصبح العضو الذي يبحث عن دور سياسي من غير القيادات يرى أن وجوده لم يكن إلا صفراً على الشمال (المشاقبة ، 313 ، 2005 ــ 2004).

إن من برامج أحزاب الوسط ، التثقيف السياسي ،وتعبئة طاقات الشعب والارتقاء بالتربية الوطنية لخلق أجيال مؤمنة وقادرة وطموحة ، والقيام بتعبئة شاملة تقود مسيرة العمل الوطني ، ولكن على أرض الواقع هناك فرق كبيربين الفعل والتنظير، فهي تفتقر إلى التثقيف وعملية إنجازالتنشئة السياسية، على المستويين الداخلي والخارجي (خارج إطار الحزب الواحد) ، وتفتقر إلى الصحافة التي من خلالها يمكن أن تنشر برامجها وتفسرها ، وتنقل شكاوى المواطنيين وتذمرهم من بعض المؤسسات وانتقادهم لها ، وتفتقر أيضاً إلى الكثير من وسائل التواصل مع الناس مثل : الندوات والمحاضرات التثقيفية التي تبني الثقافة الحزبية ، وانشغلت عن التثقيف بالتناحر والانقسام بين أعضائها ، وغابت عنها المؤسسية والمساءلة والمحاسبة،وما تعدد الأحزاب الوسطية وانقسامها إلا أكبر دليل على ذلك ، وهنا فإن المشكلة تكمن في ضعف استقطاب أعداد كبيرة ، بل وبالفشل في إنشاء جماعة حزبية حقيقية تبنى

على أساس التماسك والتفاهم ، والالتزام والمرجعية والتثقيف ، فالمراجعة هنا يجب أن تكون في كيفية الاستيعاب ، وفي البرامج ، وفي احترام العضو داخل الحزب، وفي إحترام المرجعية الديمقراطية داخل الحزب نفسه ، فمن يطالب بالديمقراطية يجب أن يطبقها على نفسه أولاً ، وهذا ما لم تفعله الأحزاب (الخطيب ، 2003 ، 127 ــ 154) .

إن من المهام الأساسية لأي حزب سياسي ،المساهمة في عملية التحديث والتنمية السياسية وتعبئة طاقات المجتمع والارتقاء بها في المجالات كافة ، وتقوم الأحزاب بشكل عام بتعبئة شاملة تقود مسيرة العمل الوطني ، ولكن ما نراه أن الأحزاب السياسية الوسطية الأردنية، حتى الآن ، لم تستطع التكيف مع المعطيات السياسية ، ولم تستطع إيجاد أطر تنظيمية مناسبة ، لكي تأخذ دورها في عملية البناء الإنساني من جميع النواحي ، من أجل تحقيق الاستقرار السياسي الضروري لعملية التنمية بشكل عام ، والتنمية السياسية بشكل خاص ، لأن في التحديث تأثير على الوعي السياسي ، ويتم ذلك من خلال إيجاد قيم مجتمعية جديدة بدلاً من القيم التقليدية القديمة ، والحزب له دور فاعل إذا استطاع أن يتغلغل في المجتمع ، لكن لم نر الأحزاب الوسطية الأردنية تتفاعل إلا مع ما يخدم مصلحتها ، مما أدى إلى انفصال هذه الأحزاب عن المجتمع الذي تعيش فيه (المجالي ، 1999 ، 89 ــ 90).

إذن لم تختلف هذه الأحزاب في بنيتها التنظيمية ،عن البنى التقليدية التي ينهض عليها المجتمع الأردني ، فالشخصية المحورية هي شخصية أبوية ، تدور في فلكها سياسات الحزب وكوادره ، وتقرر في ضوء توجهاتها الشخصية ، التوجهات العامة للحزب ، بل إن علاقات هذه الأحزاب مع الحكومات المتعاقبة انبنت على علاقة الأمين العام للحزب معارضة وموالاة

.

وعند إسقاط الوظائف الأساسية للأحزاب السياسية في النظم الديمقراطية ،على الأحزاب الوسطية الأردنية لمعرفة دورها في التنمية السياسية ، نلاحظ أن هناك ضعفاً ظاهراً في جميع هذه الوظائف، ففي التجنيد السياسي مثلاً لم نر أي دور يذكر في إعداد القيادات الحزبية المجتمعية من قبل هذه الأحزاب ، بل اقتصر دورها على الزعيم المؤسس ، ولم تقم بعملية تنمية كاملة هادفة ، ولم تقم بإعداد قيادات سياسية ميدانية على مستوى الحزب أوعلى مستوى الوطن، كما أن دورها في تجميع المصالح ضعيف جداً ، فقد اقتصرت على خدمة أغراض شخصية لتحقيق دعاية انتخابية .

أما وظيفة المشاركة السياسية والرقابة على أعمال الحكومة ، فلم يكن للأحزاب الوسطية دور في ذلك ، فقد اعتمد من ترشح من قيادات وأعضاء الأحزاب الوسطية لمجلس النواب على العلاقات الشخصية والعشائرية الضيقة ، كما أن الرقابة على أعمال الحكومة اعتمد على المزاجية ومقدار الفائدة والمصلحة بين الطرفين ، من هنا نرى أن دور الأحزاب الوسطية في التنمية السياسية ضعيف جداً ، ولا يرقى إلى المؤسسية التي من خلالها يتم تغير شامل في جميع جوانب التنمية (الخطيب ، 2003 ، 134) .

وأخيراً يستطيع الباحث القول : إن الأحزاب السياسية الأردنية في مرحلة ما بعد عام 1989م ، مرت بكثير من المنعطفات ، فمع صدور قانون الأحزاب السياسية نشأت أحزاب جديدة ، ونشطت الأحزاب القديمة ، وبدأت الأحزاب السياسية تبحث عن دور في التنمية السياسية بعد غياب طويل عن العمل الحزبي العلني رافقه الكثير من التحجيم والإقصاء ، وشاركت في انتخابات المجلس النيابي الحادي عشر قبل صدور قانون الانتخاب ، وعملت بفاعلية في هذا المجلس ، إلا أن ظهور مستجدات على الساحة السياسية ، جعلت النظام السياسي يتراجع كثيراً عن الإصلاح السياسي ،حيث صدر العديد من القوانين المحجمة

للإصلاح ، كقانون الأحزاب السياسية لعام 2007 م ، الذي رفع عدد المؤسسين من 50 عضواً إلى 500 عضو مما قلص عدد الأحزاب السياسية ، وخلق نوعاً من الإرباك على الساحة السياسية الحزبية ، وأثر سلباً في دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية .

وخلاصة القول نستطيع أن نقول : ان الأحزاب السياسية الأردنية واجهت الكثير من المعيقات والتحديات التي أضعفت دورها في التنمية السياسية ، فكان بعضها نابعاً من الظاهرة الحزبية نفسها ، وبعضها يعود إلى البيئة التي تعمل فيها هذه الأحزاب ، ويمكن أن نجمل هذه المعوقات والتحديات بالنقاط الآتية :

- التحديات المالية : تواجه الأحزاب السياسية مصاعب كبيرة في تمويل نشاطاتها ، خاصة وهي تتقيد بقانون الأحزاب الذي حدد مصادر تمويلها ، مما جعلها تتبع لهيمنة الأغنياء ، وإلى حصر وجودها ونشاطاتها في العاصمة ، مما أفقدها القواعد الشعبية اللازمة في القرى وأثر سلباً في امتدادها ، وأضعف الثقة بها من قبل المجتمع ، كما أن تردي الوضع الاقتصادي الذي أدى إلى تآكل دخول الطبقة الوسطى ، التي تشكل الرافد الأساسي لعضوية الأحزاب قاد إلى ابتعاد أعضاء الأحزاب عن قواعدهم ونشاطات أحزابهم (العزام ، 2006 ، 371) .

– القيود الدستورية والقانونية : تشكل النصوص الدستورية والقانونية عاملاً مهماً في تحديد دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية وتشمل :

أ – شرعية الظاهرة الحزبية ، وهل تسمح النصوص بوجود أحزاب فاعلة وقادرة على التحرك أم لا ؟

ب _ تنظيم الظاهرة الحزبية ، وكيف تمارس الأحزاب عملها من تنظيم الاجتماعات والعضوية وحق إصدار الصحف .

ج – الاعتراف بحقوق الإنسان كحق التنظيم والمشاركة السياسية .

د ــ قواعد إجراء الانتخابات وتنظيمها.

عند مراجعة الدستور الأردني نلاحظ أنه حدد في المواد الخاصة بحقوق الأردنيين مجموعة من النصوص التي تتعلق بمبدأ المساواة (المادة 6) ، وحرية الرأي (المادة 15) ، وحق الاجتماع وتشكيل الأحزاب (المادة 16) ، والحق في المناصب العامة (المادة 22) ، وكلها مواد تدعم دور الأحزاب بشكل عام ، إلا أن هذه النصوص جاءت مقيدة بأن ممارستها ستكون ضمن حدود القانون ، أي ضمن ضرورة وجود قوانين تنظم هذه العملية ، وهنا يظهر التساؤل عن مدى تماشي القوانين مع هذه المبادئ واحترامها لها ، فمثلاً جاء قانون الأحزاب ليشمل مجموعة من المبادئ على الأحزاب أن تلتزم بها ، كالتعددية السياسية وحرية الرأي والمساواة ، إلا أنها في المقابل وضعت مجموعة من القيود على حرية الأحزاب في التمويل وتنظيم الاجتماعات (بركات ، 2001 ، 223) .

– التحديات الثقافية والمجتمعية :

يعتمد نجاح الأحزاب في دورها على وجود بيئة اجتماعية وثقافية تؤمن بالعمل المؤسسي والاجتماعي ، فقلة الثقافة والوعي عند المواطنين الذي يعود لعدم إدراكهم لضرورة العمل الحزبي المؤسسي في ظل ثقافة تقوم على الخوف من السلطة والشك والريبة في نوايا النظام السياسي تجاه الديمقراطية ، أو في ظل الشخص الملهم الذي يمتلك الحقيقة ، أو ثقافة تعزز الإجماع وترفض التعددية والتنافس ، أو في ظل الانتماءات العشائرية والطائفية التي تكون فيها العضوية مغلقة ولا إرادية بعكس الأحزاب السياسية ، التي يقوم الانتماء فيها على الاختيار الطوعي الحر(الهياجنة ، 1997 ، 17) .

- التحديات الذاتية والداخلية في الأحزاب نفسها :

تمثل التحديات الذاتية الناتجة عن طبيعة الأحزاب وسلوكياتها التحدي الأكبر في التـــأثير على دور الأحزاب في عملية التنمية السياسية ، فتجـــاوز الأحـــزاب الـــسياسية الممارســـة الديمقراطية في توزيع المسؤولية ، وتحديد الصلاحيات وتحديد هيكلية واضحة فـــي اتخـــاذ القرارات ، بدلاً من التجمع حول القيادات المتنفذة على آلية صنع القرار فيها، يجعلها غيـــر ديمقراطية داخل أطرها ، فكيف والحالـــة هـــذه تطالـــب بالديمقراطيـــة، ففاقـــد الـــشيء لا يعطيه(علبة ،1997 ، 31) .

الفصل الخامس

أولاً : الخاتمة :

جاءت الدراسة لتسليط الضوء على الأحزاب السياسية ودورها في التنمية السياسية في الأردن في الفترة من عام 1989 م إلى عام 2008 م ، والتعرف على واقع التنمية السياسية ومدى مساهمة الأحزاب السياسية الأردنية في عمليات هذه التنمية وتحري الواقع التنموي السياسي ، ولتتناول أهم المعوقات التي تواجه الأحزاب السياسية في عمليات التنمية السياسية ، وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها : تلعب الأحزاب السياسية الأردنية دوراً ضعيفاً في التنمية السياسية في الأردن لا يرتقي إلى مستوى مقدرتها على تطوير التنمية السياسية.

ولفحص هذه الفرضية حاولت الدراسة الإجابة على مجموعة من الأسئلة ، تمثلت في كيفية تعامل الأحزاب السياسية في عملية التحول الديمقراطي والتنمية السياسية ، وما هي المعوقات التي تواجه هذه الأحزاب للعب دور فاعل في التنمية السياسية .

ثانياً : الاستنتاجات :

لقد أفضت الدراسة بتأكيد صحة فرضيتها القائلة "تلعب الأحزاب السياسية الأردنية دوراً ضعيفاً في التنمية السياسية في الأردن لا يرتقي إلى مستوى مقدرتها على تطوير التنمية السياسية "، وذلك نتيجة التحليل والاستقراء لكل فقرات الدراسة ، التي تمت معالجتها ، كما أفضت الدراسة إلى عدة استنتاجات :

1 ـ ضعف الأحزاب السياسية ، وهامشية دورها في عملية التنمية السياسية ، وذلك بسبب القيود القانونية والتنظيمية والمؤسسية السائدة التي تعاني منها ، وبسبب نقص الموارد المالية والثقافة السياسية السائدة ، وذلك نظراً لتسلط الدولة وتفردها في قيادة المجتمع وإدارة شؤونه ،

وإصرار النخبة السياسية على عدم رغبتها في إشراك الأحزاب السياسية في إدارة النشاطات السياسية ، وتهميشها وعدم توفير وسائل ديمقراطية حقيقية لتداول السلطة التي قد تمكن الأحزاب السياسية من منافستها بقوة على السلطة .

2 ــ ضعف البنية المؤسسية للأحزاب السياسية ، وضعف فاعليتها وهامشية دورها في التنمية السياسية ، وضعف سلوكها الديمقراطي داخل هياكلها التنظيمية ، ويعزى ذلك لهيمنة بعض الأفراد على إداراتها .

3 ــ تغول السلطة التنفيذية على الأحزاب السياسية ، وذلك من خلال قيود دستورية وقانونية ،وإدارية حكومية ، كتلك المتعلقة بقانون الصوت الواحد وقانون الأحزاب السياسية ،وقانون الاجتماعات ونظام الدوائر الانتخابية ، إضافة إلى انشغال معظم المؤسسات في المجتمع المدني بالبحث عن وظائف ومن بينها الأحزاب السياسية ، لذلك رأينا أن عدداً كبيراً جداً من المنتسبين للأحزاب قد جاؤوها بحثاً إما عن مركز سياسي أو وظيفة ذات بال أو غير ذلك .

ومن هنا كان يجب على الأحزاب أن تذهب إلى تنفيذ برامج سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية ، تعمل على رفع سوية المجتمع وليس فقط المنتسبين لها .

4 ــ الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الأردني ما زالت تتسم بروح العداء للأحزاب السياسية، باعتبارها مصدر خطر على الاستقرار في البلاد ، فالمؤسسة الرسمية قد هيمنت مطلع العشرينيات ، بل لعبت دوراً ذا أهمية كبيرة في تشكيل المجتمع ، ولقد أدى ذلك إلى خلق موقف حذر وذهنية سياسية متحفظة تجاه الأحزاب السياسية .

ثالثاً : التوصيات :

في سياق ما تقدم ولمواجهة المعوقات التي تعترض طريق الأحزاب السياسية في أخذ دورهـــا في التنمية السياسية ، لا بد من القيام بإصلاحات دستورية وقانونية ، وبنـــاء ثقافـــة سياســـية تعززالديمقراطية والعمل المؤسسي ، وتعزز دور الأحزاب في عملية التنمية السياسية .

ويمكن تقديم بعض التوصيات التي تساعد في تخطي هذه المعوقات وهي :

1 ــ إجراء بعض الإصلاحات السياسية والتشريعات القانونية التـــي تـــضمن تعـــديل بعـــض القوانين المقيدة لعمل الأحزاب السياسية والحريات العامة ، وخاصة قوانين الاجتماعات العامة ، ونظام الدوائر الانتخابية وقانون الانتخاب ، بما يعزز دور الأحزاب السياسية ،وقوتهـــا فـــي الحياة السياسية ، وضرورة إنشاء محكمة دستورية لضمان الرقابة الدستورية على القوانين .

2 ــ لا بد من وضع صيغة وطنية تتيح للأحزاب السياسية فرصة التمويل ، كتخصيص جزء من موازنة الدولة لدعم الأحزاب السياسية مالياً ، حسب معادلة محددة وشفافة ونزيهة ، لكـــي تأخذ الأحزاب السياسية استقلاليتها عن تأثير المال السياسي على برامجها ونشاطاتها .

3 ــ بناء أحزاب ذات وجود فاعل ومؤثر في الساحة الأردنية ،وتمكينها من خـــلال إصـــدار قانون انتخاب عصري للوصول إلى البرلمان ، وتمكين حزب الأكثرية من تـــشكيل الحكومـــة لكي تتمكن الأحزاب السياسية الأخرى من الرقابة الفاعلة على أعمال الحكومة ، الذي بـــدوره سيوفر آلية حقيقية لتداول السلطة تكون قائمة على المشاركة السياسية الحقيقية للمواطنين فـــي إدارة العملية السياسية داخل الدولة ، لأن المشاركة الشعبية الحقيقية والواســـعة ، والملتزمـــة بمسؤوليات التنمية السياسية هي المؤشر الحقيقي للتنمية السياسية ، وتجذير الحياة الحزبيـــة ، وتعزيز دورها في قيادة المجتمع المدني، ويمكن أن يكون ذلك من خلال اشـــتراط العـــضوية

الحزبية لترشيحات مجلس النواب ، الأمر الذي قد يقلص مـــن الـــدور الـــسياسي للمؤســـسات التقليدية الإرثية كالعشائر والروابط الاجتماعية لصالح الأحزاب .

4 ـــ تقرير مناهج صفية في الديمقراطية في مدارس المملكة كافة ، وتبني سياسة ديمقراطيـــة تتولاها مؤسسات التنشئة السياسية في المجتمع ، وعلى رأسها الأجهزة الحكومية ، ومؤسسات المجتمع المدني وخاصة الأحزاب السياسية .

المراجع

أولا : الكتب باللغة العربية :

– الألباني ، محمد (1983) . **شرح العقيدة الطحاوية للعلامة ابن أبي العز** ، بيروت ، المكتب الإسلامي .

– الألوسي ، رعد (2006) . **التعددية السياسية في عالم الجنوب** ، القاهرة ، دار الفكر العربي .

– بركات ، نظام (1998) . **الأحزاب الأردنية وحقوق الإنسان** ، إربد ، مركز الدراسات اللأردنية .

– بركات ، نظام ومازن غرايبة (2001) . **النخبة النيابية في الأردن – 1989 – 2000** ، إربد ، مركز الدراسات الأردنية .

– البريزات ، عبد الحفيظ (2008) . **التجربة البرلمانية الأردنية المجلس الرابع عشر 2003 – 2007** ، عمان ، المكتبة الوطنية .

– بطاينة ، فؤاد (2005) . **المشهد الأردني من إرث الثقافة إلى مفهوم الدولة** ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر .

– جرادات ، صالح (1992) . **التوجه الديمقراطي في الأردن** ،عمان ، دار البشر .

– ابن طلال ،الحسين (1975) . **مهنتي كملك** ، الأردن ، المطبعة الوطنية .

– حداد ، تريز (1994) . **ملف الاحزاب السياسية في الأردن 1919 ـــ 1994** ، عمان.

– حمد ، ياسين (2008) . **الكونغرس والنظام السياسي الأمريكي** ، عمان ، دار أسامة للنشر والتوزيع .

– أبو خوصة، أحمد (1991) . **الديمقراطية والأحزاب السياسية الأردنية تحت التأسيس** ، عمان ، شركة الشرق الأوسط للطباعة .

– الخطيب ، نعمان (1994) . **الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصر**، الكرك ، جامعة مؤتة .

– الخطيب ، رناد (1992) . **التيارات السياسية في الأردن ونص قانون الأحزاب**،عمان .

– الدعجة ، هايل (2005) . **التحول اليمقراطي في الأردن 1989 – 1997** ، عمان ، مطابع وزارة الأوقاف .

– الدوري ، عبدالعزيز (2003) . **التكوين التاريخي للأمة العربية دراسة في الهوية والوعي** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .

– الربيع ، فايز (2004) . **الديمقراطية بين التأصيل الفكري والمقارنة السياسية** ، عمان ، الحامد .

– الرشواني ، منار محمد (2004) . **مخاض النقابات المهنية في الأردن** ، مركز دراسات الأمة ، الأردن .

– الرنتاوي ، عريب وآخرون (2003) . **الأحزاب السياسية الأردنية الواقع والطموح** ،عمان ، مركز القدس للدراسات السياسية .

– الرنتاوي ،عريب وآخرون (2004) . **الأحزاب السياسية في العالم العربي الواقع الراهن وآفاق المستقبل**، عمان ، مركز القدس للدراسات السياسية .

- الروابدة ، عبد الرؤف وآخرون (1999) . **الأحزاب والتعددية السياسية فـــي الأردن** ، عمان، دار الفارس للنشر والتوزيع .
- شراب ، ناجي (1998) .**التنمية السياسية دراسة في النظريات والقضايا** ، خانيونس
- الصبح ، رياض (1998) . **الأحزاب الاسلامية الأردنية وأثرها على الحياة الاجتماعية والسياسية** ، عمان ، مركز الريادة للمعلومات والدراسات .
- العدوان ، عبد الحليم (2007) . **التعددية السياسية في المملكـــة الأردنيـــة الهاشـــمية 1921 ـــ 1989** ، عمان، مركز الرياديين للدراسات والأبحاث .
- العزام ، عبد المجيد ومحمد الزعبي (1988) . **دراسات في علم الـــسياسة** ، عمـــان ، دار الحامد للنشر .
- عساف ، عبدالمعطي (1998) . **إدارة التنمية** ، عمان ، مكتبة المحتسب .
- عساف ، نظام (1997) . **الانتخابات النيابية والمجتمع المدني أرقام ودلالات انتخابات 1993 في الأردن** ، مركز الريادة للمعلومات والدراسات .
- عساف ، نظام (1998) . **الأحزاب الـــسياسية الأردنيـــة 1992 ــــــ 1994 قـــضايا ومواقف** ، عمان ، مركز الريادة للمعلومات والدراسات .
- عساف ، نظام وآخرون (1997) . **التحديات التي تواجه العمل الحزبي فـــي الأردن** ، عما ن ، مركز الريادة للدراسات والمعلومات .
- عساف ، نظام وآخرون (1997) . **دور الأحزاب في التنمية السياسية** ، عمان ، مركز الريادة للدراسات والمعلومات .
- عميش ، سمير (2006) . **التعددية والتنوع محركا التنمية** ، عمـــان ، أزمنـــة للنـــشر والتوزيع .

– عيسى ، محمود (1962) . **النظرية العامة للأحزاب السياسية** ، مصر ، المجلة المصرية للعلوم السياسية اكتوبر .

– غازي ، جمال (1977) . **بن القيم الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية** ، القاهرة .

– غانم ، السيد (1981) . **دراسة في التنمية السياسية** ، القاهرة ، مكتبة نهضة الشرق .

– الغزالي ، اسامة (1987) . **الأحزاب السياسية في العالم الثالث** ، الكويت ، عالم المعرفة .

– فتح الله ، سعد (1995) .**التنمبة المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج ،** بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .

– الفريجات ، غالب (2005) . **على طريق التنمية السياسية** ، عمان ، أزمنة للنشر والتوزيع .

– فيصل ، غازي (1993) . **التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث** ، بغداد ،مديرية دار الكتب للطباعة والنشر .

– القطاطشة ، محمد ومصطفى العدوان (2005) . الاصلاحات السياسية في العالم العربي ، في : المشاقبة وشملان، **الإصلاح السياسي في الوطن العربي وانعكاسه على الأمن القومي العربي** ، الكويت ، مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية .

– القروم ، ميساء عبد السلام ، (2008) . **بانوراما الانتخابات البلدية** ، عمان .

– كامل ، نبيلة (1977) ، **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**، القاهرة دار الفكر العربي.

– المجدوب ، محمد (1972) . **دراسات في السياسة والأحزاب** ، بيروت ، منشورات عويدات .

– المحافظة ، علي (1990) .**الفكر السياسي في الأردن** 1916 ـ 1946 ، عمان ، مركز الكتب الأردني .

– المحافظة ، محمد (1990) . **إمارة شرق الأردن نشأتها وتطورها 1921 ـــ 1946** ، عمان ، دار الفرقان .

– المحافظة ، محمد ، وآخرون (2004 . **التنمية السياسية** ، إربد ، دار نور للطباعة والنشر والتوزيع .

– المحافظة ، محمد (2005) . **المملكة الأردنية الهاشمية بناؤها وتحصينها في عشرين عاما 1946 ـــ 1966** ، إربد ، المكتبة الوطنية .

– محمد ، محمد (1986 . **أصول الاجتماع السياسي** ، الإسكندرية ، دار المعارف الجامعية.

– المشاقبة ، امين (2005) . **التربية الوطنية والنظام السياسي الأردني** ، عمان ، دار الحامد .

– المصالحة ، محمد (1999) . **التجربة الحزبية السياسية في الأردن دراسة تحليلية مقارنة بين تجربتي الخمسينات والتسعينات** ، عمان ، دار وائل للطباعة والنشر .

– المعايطة ، ناصر (1994) . **نشأ ة الأحزاب السياسية دراسة الأحزاب الأردنية من 1921 ـــ 1993** ، عمان ، مؤسسة البلسم للنشر والتوزيع .

ـ المقداد ، محمد (2005) . النظام السياسي العربي الواقع والاصلاحات المطلوبة ، في : المشاقبة ، أمين وشملان العيسى ، **الإصلاحات السياسية في العالم العربي** ، الكويت ، مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية .

– مهنا ، محمد (لا ت) . **النظرية السياسية والسياسة المقارنة** ، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة .

– الموسى ، سليمان (1996) . **تاريخ الأردن في القرن العشرين 19958 ـــ 1995** ، عمان مكتبة المحتسب .

– الموسى ، سليمان (1999) . **دراسات في تاريخ الأردن الحديث** ، عمان ، وزارة الثقافة.

– الموصللي ، أحمد (2004) . **موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .

– نقرش ، عبد الله (1992) . **التجربة الحزبية في الأردن** ، عمان ، سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة .

– وهبان ، احمد (2000) . **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية : رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث** ، الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة للنشر .

ـ يعقوب ، أحمد وآخرون (1997) . **طبيعة الأحزاب السياسية العربية** ، لبنان ، الدار الإسلامية .

ثانياً : الكتب المترجمة :

ـ إبراهيم ،فرهاد (1996) . **الطائفية والسياسة في العالم العربي** ، سوريا ، مكتبة مدبولي ، ترجمة : مركز دراسات التفاعل الثقافي والترجمة .

– آلموند ، جابرييل ايه (1997) . **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر** ،عمان ، الدار الأهلية للنشر والتوزيع ، ترجمة : هشام عبد الله .

ـــ بادي ، بيرتراند (2001) . **التنمية السياسية** ، بيروت ، تالة للطباعة والنشر ، ترجمة : محمد نوري المهدوي .

ـــ دالتون ، رسل جيه (1996) . **دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية** ، عمان ، دار البشير ، ترجمة : أحمد يعقوب المجدوبة ومحفوظ الجبوري .

ـــ ديفرجيه ، مورس (1980) . **الأحزاب السياسية** ، ط3 ، بيروت ، دار النهار للنشر ، ترجمة : علي مقلد وعبد الحسن سعد .

- هيجوت ، ريتشارد (2001) . **نظرية التنمية السياسية** ، عمان ، مطبعة الجامعة الأردنية ، ترجمة : حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد الحميد .

ثالثاً : الدوريات :

– الحوامدة ، نضال صالح (2001) . " فاعلية المجالس التنفيذية في تحقيق أهداف التنمية المحلية والعوامل المؤثرة فيها من وجهة نظر أعضاء تلك المجالس في محافظات جنوب المملكة الأردنية الهاشمية " ، **مؤتة للبحوث والدراسات** ، المجلد (16) ، العدد (6) ، ص 161 ـــ 193 .

ـــ الخزاعي ، حسن عمر ، (2006) ، " مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية في الأردن تطبيقاً على نتائج الاتخابات البرلمانية لعام 2003 " ، **دراسات الجامعة الأردنية للعلوم الإنسانية والاجتماعية** ، المجلد (33) ، العدد (1)، شباط ، ص 53 ـــ 71)

– الزعبي ، علي زيد (2007) ." واقع المجتمع المدني العربي ومستقبله" ، **مجلة العلوم الاجتماعية** جامعة الكويت ، المجلد (53) ، العدد (1) ، ص 13 ـــ 61 .

– زيادات ، عادل (1997) . " العلاقة بين صحافة الأحزاب والتشريعات والقوانين في الأردن (1989 ـ 1995)" ، **أبحاث اليرموك للعلوم الإنسانية والاجتماعية** ، المجلد (13) ، العدد (2) ، ص 171 ـ 188 .

– العثمان ، حسين محمد (2006) ، " مشاركة المرأة الأردنية في التنمية البشرية : الواقع والمعوقات " ، **مؤتة للبحوث والدراسات** ، المجلد (21) ، العدد (3)، ص 11 – 32.

– العزام ، عبد المجيد (2003) . " اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية " ، **دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية الجامعة الاردنية** ،المجلد (30)،العدد (2)، ص 224– 263 .

ـ العزام ، عبد المجيد (2006) " . دور البرلمانات في التنمية السياسية الحالة الأردنية " ، **مؤتة للبحوث والدراسات** ، المجلد (21) ،العدد (3) ، ص 231 ـ 273 .

ـ العزام ، عبد المجيد (2006) . " التنمية السياسية في أعقاب الانفراج الديمقراطي في الأردن " ، **دراسات العلوم الإنسانية والإجتماعية الجامعة الأردنية** ، المجلد (33)،العدد (2) ص 364 ـ 385 .

ـ العزام ، عبد المجيد (2006) . "اتجاهات عينة من منتسبي المجتمع نحو المشاركة السياسية في الأردن" **دراسات الجامعة الأردنية للعلوم الاجتماعية والإنسانية** ، المجلد (33) ، العدد (3) ، ص 483 ـ 503.

ـ العزام ، عبد المجيد و محمد الهزايمة (2008) . " **اتجاهات الحزبيين نحو الأداء الحكومي والبرلماني والإعلامي في الأردن** ، المجلد (14) ، العدد (2) ، ص 79 ـ 138 .

– علاونة ، حاتم (2007) . " حق الصحفيين الأردنيين في الحصول على المعلومات بين المنح والمنع " ، **أبحاث اليرموك** سلسلة **العلوم الإنسانية والاجتماعية** ، المجلد (23) ، العدد (3) ، أيلول ، ص 983 ــ1010 .

– غرايبة ، مازن (1994) . " نمط الثقافة السياسية السائد لدى طلبة جامعة اليرموك " ، **أبحاث اليرموك سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية** ، المجل (10) ، العدد (1) ، ص 151 ــ 177 .

– المشاقبة ، أمين ورياض الصبح (2003) . " نمط ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع الأردني " ، **دراسات الجامعة الأردنية للعلوم الإنسانية والاجتماعية** ، المجلد (30) ، العدد (3) ، ص 498 ــ 513 .

– المشاقبة ، أمين (2005) . " الإصلاح السياسي في دول الخليج العربية " ، **مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية** ، الكويت ، ص55 ــ 85 .

ــ المشاقبة ، أمين (2007) . " المشهد السياسي الأردني " ، **ندوة الإصلاح السياسي في الأردن دور الشركاء الدوليين** في 10 / 9 . فندق القدس ، عمان ، الأردن .

ــ المشاقبة ، أمين ومحمد الهزايمة (2000) . " الاتجاهات السياسية لأعضاء مجلس النواب الأردني الثالث عشر ، **مجلة دراسات الجامعة الأردنية** ، المجلد (27) ، العدد (1) ، ص 145 ــ 164 .

ــ مهنا ، أمين عواد (1992) . " تقييم الأحزاب والتنظيمات السياسية في الأردن (1950 ــ 1957) " ، **مؤتة للبحوث والدراسات** ، المجلد (7) ، العدد (4) ، ص 13ــ 35 .

ـ نوفل ، أحمد سعيد (2001) ، " الأداء التشريعي والرقابي لمجلـــس النـــواب الأردنـــي دراسة مقارنة للمجلسين الحادي عشر والثاني عشر " ، **مؤتة للبحوث والدراسات** ، المجلد (16) ، العدد (6) ، ص 43 ــ 75 .

رابعاً : الكتب باللغة الإنجليزية :

- Hunting, S. and Weiner, M. (abc). 1994. **Understanding Political Development.** Waveland press.

- Mick Moore, (200), **Political Underdevelopment,** Paper presented at the 10th Anniversary Conference of the Development Studies Institute, London school of Economics London, 7-8 September 2000 The Institute of Development Studies .

- Monte Palmer **The Dilemmas of Political Development : An Introduction to the Politics of the Developing Areas.** **(** Itasca, F E, Peacock Publishers, 1973).

خامساً : الوثائق :

– الدستور الأردني للأعوام ، 1928 ، 1946 ، 1952 .

– قانون الأحزاب السياسية رقم 15 لعام 1955 .

– قانون الأحزاب السياسية رقم 32 لعام 1992 .

– قانون الأحزاب السياسية رقم 19 لعام 2007 .

سادساً : مواقع على شبكة المعلومات العالمية ـــــ الإنترنت :

موبراري ، كونت ، 2003 ، مفهوم الدور ، www.islamonline.net/arabic

كايم ، دور ، 2006 ، مفهوم الدور في التنمية ، www.arkamani.o rg

الحاج ، عبد الرحمن ، 2006 ، مفهوم الدور ، www.islamonline.net/arabic